مجدي سعيد

نحو حلف فضول معاصر (2)

المتضامنون مع فلسطين

ونضالاتهم ضد العدوان الإسرائيلي والنفوذ الصهيوني

مجدي سعيد

الطبعة الإلكترونية الأولى

2021

الإخراج الفني: مي مجدي

إهداء

إلى المرابطين على خط المواجهة الأول في فلسطين

وإلى المتضامنين من شعوب العالم مع قضيتهم

وإلى الذين يحافظون على فلسطين حية في قلوبهم

نتطلع جميعا ليوم تتحرر فيه الأرض

ويتحرر فيه الإنسان

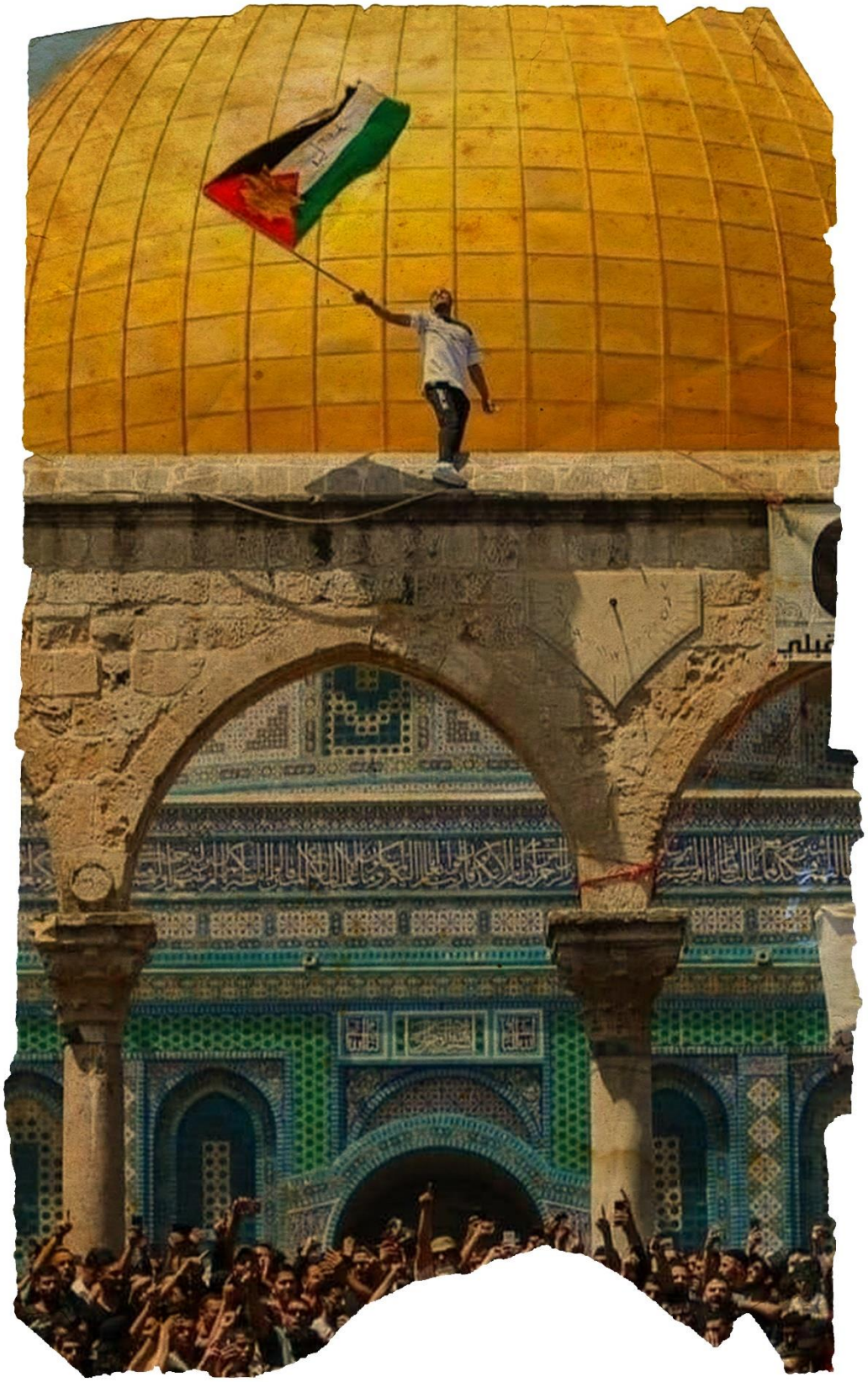

مقدمة

منذ أن كنا صغارا، تفتح وعينا وفلسطين حاضرة في وجداننا، وعندما وصلنا إلى سن الشباب كنا نتضامن مع فلسطين ما وسعنا صدر النظام في مصر.

وإذا كان تضامننا، وتضامن الشعوب العربية والإسلامية مع أهلنا في فلسطين، وضد احتلال أرضه وعدوان المحتل عليهم وعلى أرواحهم وممتلكاتهم أمر طبيعي بحكم ما يربطنا، إلا أن تضامن غيرنا من شعوب الأرض، التضامن الذي دفع بعضهم (مثل ريتشيل كوري وتوم هيراندل) للتضحية بحياته هو أمر لافت لكل متابع لمنحنيات ومنعطفات القضية الفلسطينية.

هل كان المحرك لهذا التضامن هو حركة الشعب الفلسطيني نفسه من خلال انتفاضاته؟ هل كان المحرك هو العدوان الإسرائيلي المستمر بشكل يومي ربما على أهلنا في فلسطين، ومعاناة أهلنا في الضفة مع الجدار، وفي غزة مع الحصار؟

أم أن عصر الإنترنت والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي هي التي جعلت لكل ذلك صدى؟ الأغلب أن كل ذلك فضلا عن حركة الجاليات الفلسطينية في بلدان المهاجر.

كل ذلك ساهم في اتساع نطاق التضامن وتنوع أشكال التعبير عنه وتجلياته، حتى في داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، متمثلا في أجيال من الشباب الرافض بدافع ضميري للخدمة في الجيش الصهيوني.

ومن خلال عملي على مدى أكثر من 20 عاما الآن في مجال الكتابة تابعت الانتفاضة الثانية، واجتياح جنين، ومذبحة الحرم الإبراهيمي، ثم في الإطار الأوسع تابعت الغزو الأمريكي للعراق، والاعتداءات المتكررة على غزة وعلى لبنان، وتابعت ظهور ما أطلق عليه "قوة

عظمى سلمية" متمثلة في حركات مناهضة الحرب والعولمة، والمنتدى الإنساني العالمي، وحركات التضامن مع فلسطين، وقوافل محاولات كسر الحصار على غزة، وسجلت بعضا من صور ذلك في كتابي الإلكتروني الصادر في 2018 "نحو حلف فضول معاصر.. هوامش على متون مناهضة الحرب والعولمة".

وفي أكتوبر من عام 2019 كنت قد بدأت كتابة سلسلة مقالات تحت عنوان "متضامنون" أستكمل بها خط الاهتمام هذا. وقد رأيت على وقع الأحداث الساخنة التي تعيشها فلسطين عامة، والقدس خاصة منذ بداية شهر رمضان 1442 هجرية/ أبريل 2021 من مواجهات يومية حول المسجد الأقصى وحالة التعبئة لدى الجيش الإسرائيلي، وحالة الاستعداد لدى فصائل المقاومة، وفي ظل عادة النظام في إسرائيل كلما وصل إلى حالة انسداد كالتي وصل إليها بعد الانتخابات الإسرائيلية المتتالية غير الحاسمة، أن يحاول فك أزمته بالعدوان وشن الحرب.

في ظل كل هذه الأجواء رأيت أنه قد آن الأوان لإخراج ما كتب حتى الآن في سلسلة متضامنون للقارئ، أملا في أن يساهم ما كتبته في رفع الوعي بجوانب أخرى من النضال، متمثلة في نضال هؤلاء المتضامنين ضد النفوذ الصهيوني في بلادهم.

والكتاب لا يستهدف ولا يدعي أنه يقدم حصرا بكل أشكال وفعاليات وتجليات التضامن مع فلسطين، فهذا ما يفوق طاقة الكاتب وحده في المتابعة والرصد.

ويستهدف الكتاب فقط إلقاء الضوء على نماذج من التضامن، فكما أن الصراع مع العدوان الإسرائيلي على أرض الرباط ساخن، فكذلك فإن النضال ضد النفوذ الصهيوني لا يقل سخونة وإن كان لا يحظى بنفس القدر من الاهتمام، ربما لأنه يدور على ساحة متسعة في أوروبا وأمريكا وحتى أفريقيا وبلا بارود ولا رصاص ولا غازات مسيلة ولا دماء.

والمتأمل لمادة الموضوعات التي يشملها الكتاب يمكن أن يلاحظ أن المعارك تدور حول عدة نقاط:

- انتشار حركة المقاطعة (BDS) وخطابها الإنساني، والضغط الصهيوني لإيقاف ذلك وتجريمه.
- انتقاد الصهيونية وممارسات إسرائيل ووصف الدولة الصهيونية بأنها دولة فصل عنصري والضغط من أجل تجريم ذلك باعتباره "معاديا للسامية".
- الدعوة لمحاكمة قادة إسرائيل كمجرمي حرب والدعوة لتحويلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية من جانب، ومساعي إسرائيل والصهيونية لمنع ذلك.
- امتناع أجيال متتالية من الشباب الإسرائيلي عن الخدمة في الجيش رفضا لممارساته ضد الفلسطينيين.

في النهاية أرجو أن يساهم هذا الكتاب في رسم خريطة مبدئية لحركات وتجليات التضامن والتي هي في حاجة من أمتنا إلى استراتيجية لدعمها ولمواجهة ما تتعرض له.

وأرجو أن يكون في هذا بعض الاعتذار عن تقصيرنا تجاه أهلنا في فلسطين عن خذلاننا لهم في نضالهم من أجل تحرير الأرض والإنسان.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

مجدي سعيد

لندن، الأحد 25 أبريل 2021

13 رمضان 1442 هجرية

بن إرينرايش.. و"الطريق إلى النبع"

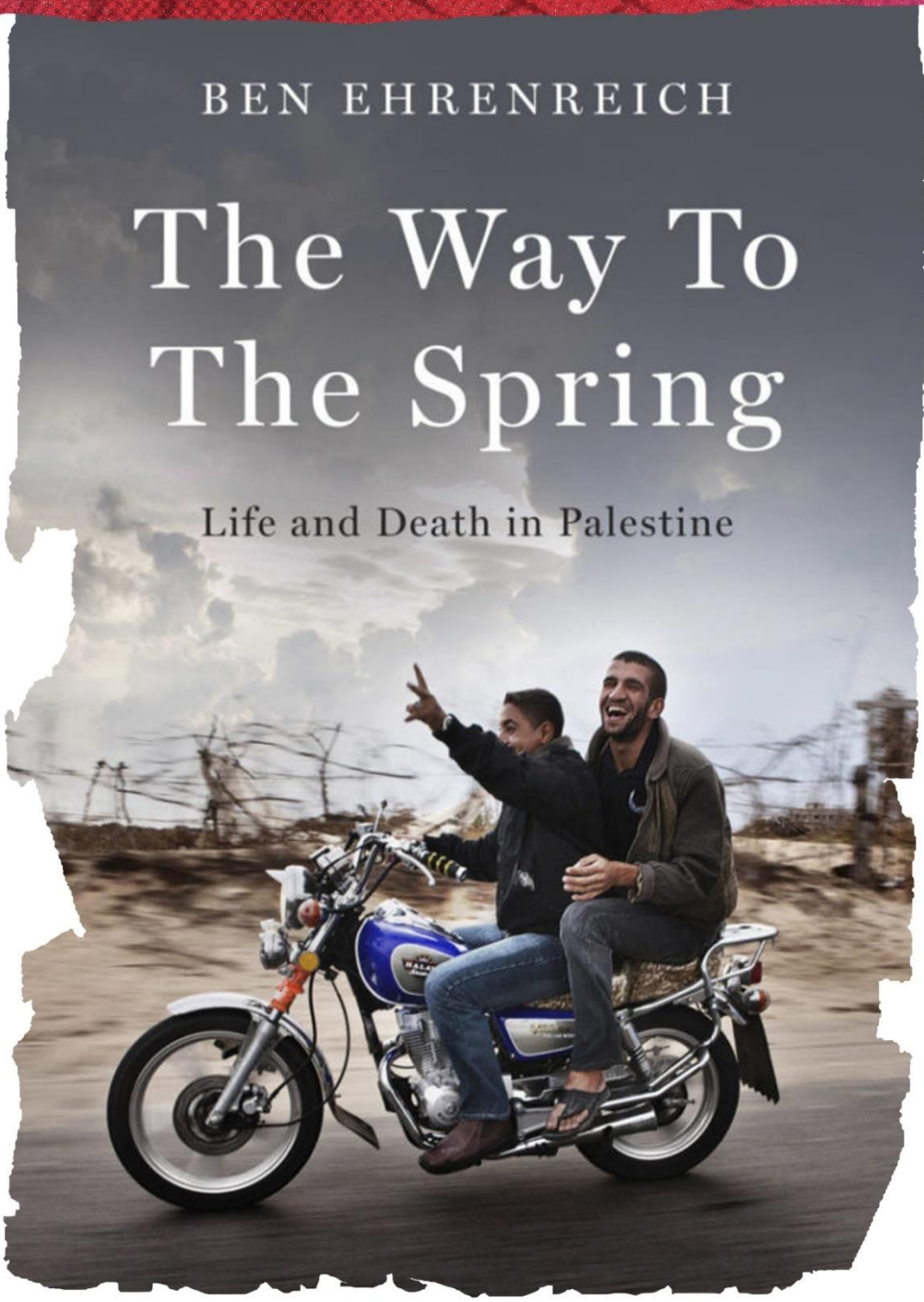

أمام متجر لبيع الكتب بشارع "تشيسيك رود" بمدينة لندن، تنتصب دائما منضدتان توضع عليهما بعض الكتب زهيدة الثمن، إما لأنها مستعملة أو لأنها من بواقي مبيعات الكتب، ودائما ما أمر عليهما عندما أكون بذلك الشارع على أمل أن أحظى بصيد يناسبني، وقد وافاني الحظ هذا الصباح، فحظيت بكتاب ثمين، لكاتب لم أكن قد سمعت به.

وقد كان الكتاب والكاتب حافزا لي وأنا في طريق العودة للمنزل على أن أبدأ هذه السلسلة "متضامنون" التي طالما انسابت قصص مثيلة لها في كتاباتي منذ منتصف العشرية الأولى للقرن الحالي، وظننت أنه قد آن لي أن أبلور خط الاهتمام هذا في سلسلة جديدة.

أما الكتاب فيحمل عنوان "الطريق إلى النبع.. الحياة والموت في فلسطين The Way to the Spring ..Life and Death in Palastine" وهو "شهادة" تضامن من كاتب "حر"، قرر ألا يصمت، وأن يعبر عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني. وقد صدر لأول مرة عن دار بنجوين عام 2016،

أما الكاتب فهو الروائي والصحفي الأمريكي "بن إرينرايش Ben Ehrenreich"، مولود عام 1972، بدأ عمله في الصحافة البديلة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، نشر على نطاق واسع في لوس أنجلوس ويكلي، وفيلدج فويس، وظهرت أعماله الصحفية ومقالاته وانتقاداته منذ ذلك الحين في هاربرز، ومجلة نيويورك تايمز، ذا نيشن، ولوس أنجلوس تايمز، وبيليفر، ولندن ريفيو أوف بوكس.

عمل بن إرينرايش كمراسل صحفي في كل من أفغانستان، وهاييتي وكمبوديا، والسلفادور، والمكسيك، وجميع أنحاء الولايات المتحدة. وفي عام 2011 حصل على "جائزة المجلة الوطنية" في كتابة المقالات عن مقال نشر له في مجلة لوس أنجلوس.

ظهرت أول أعمال "بن" الروائية بعنوان "الخاطبون The Suitors" عام 2006 عن كاونتربوينت بريس، ولاقت إعجابا من النقاد. أما روايته الثانية "الأثير Ether" فقد ظهرت عام 2011. واختير كتابه "الطريق إلى النبع" في قائمة أفضل الكتب لعام 2016 من قبل كل من الجارديان والإندبندانت وسان فرانسيسكو كرونيكل.

على خلفية الغلاف الأمامي للكتاب تجد تلك الكلمات التي تقدم عصارة محتواه "على مدار الثلاثة أعوام الماضية سافر الكاتب الأمريكي بن إرينرايش وعاش في الضفة الغربية، مقيما مع الأسر الفلسطينية في مدنهم الكبيرة وقراهم الصغيرة، وكان شاهدا على الحدود القصوى التي دفعوا إليها، الحرمان والقهر الذي يواجهونه، والاستراتيجيات التي يتبنونها للبقاء على قيد الحياة – الكبت، والاستسلام، والتمرد والدفاعات العنيدة.

وفي كتابه هذا يصف "بن" الآليات القاسية للاحتلال الإسرائيلي، والسخافات والمآسي التي لا نهاية لها، التي تولدها، والآليات المعقدة والمذلة لنقاط التفتيش، والجدران، والمحاكم، والسجون، والفقدان المنتظم والخانق للأرض الماضي منذ أجيال، وموجات المد والجزر للعنف القاتل".

حظي الكتاب بتقريظ العديد من الكتاب في الصحافة العالمية، بل وحتى في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، والتي قال فيها صامويل ثروب "الطريق إلى النبع هو عمل ملفت للانتباه وقوي ... إن القراء القريبين والبعيدين الذين يسعون إلى فهم أكبر لكيفية معيشة الفلسطينيين - والعنف الذي يتعرضون له - يجدون بغيتهم بشكل جيد في كتاب إرينرايش".

أما راشيل كوك فقد كتبت في الجارديان تقول "لقد تأثرت به، فقد عاش إرينرايش مع العديد من الذين كتب عنهم، ولذا فإن قصته حميمية بشكل رائع. وعلى الرغم من كل السياسة في الكتاب – فإن مؤلفه يهتم للغاية بالطريقة التي تعمل بها الأشياء (ولا تنجح) في فلسطين - أشعر بأنني أشارك في قراءة رواية جذابة أكثر من قراءتي لنضال من أجل ابتلاع المزيد من الحقائق غير المستساغة".

كما كتب يوفال نوح هراري في نفس الصحيفة قائلا "سرد مفزع للحقائق الوحشية والسريالية في كثير من الأحيان للحياة تحت الاحتلال الإسرائيلي. بعد قراءتها، أنت لا تعرف ما إذا كنت تشعر باليأس من قسوة البشر وصلفهم، أم تتساءل عن قدرتهم على الصمود والإبداع".

أما كلير هازلتون فقد كتبت في الفاينانشيال تايمز قائلة: يكشف إرينرايش عن فلسطين التي لا تُعرف بالخسارة، ولكن التي تعرف عن طريق التحدي والحيوية "شبه السحرية". فعلى الرغم من أن أرضهم "تختفي تحت أقدامهم"، فإن الحياة لا تزال مستمرة، وكما يقول أحد الشباب، فإنها "لا تزال" جميلة.

أما مجلة بابليشارز ويكلي فقالت "يرسم إرينرايش صورة حية للحياة في ثلاثة مواقع: قرية النبي صالح، حيث كانت العائلات تتظاهر أسبوعيا من أجل الحق في استخدام نبع كان ملكا لهم حتى استولى عليه المستوطنين الإسرائيليين، وتواجه احتجاجاتهم بالقوة باستمرار؛ مدينة الخليل، مربع ألغاز من نقاط التفتيش والمناطق المعزولة، وبرميل من الاستياء اليهودي والفلسطيني؛ وقرية أم الخير، حيث يموت أسلوب حياة بهدوء في ظل المستوطنات التي تتوسع باستمرار. مع حرص الصحفي على التفاصيل وحماس الروائي للغة وقدرته على تحريك الناس، يحرض إرينرايش قراءه على التعاطف المتجدد".

لا شك أن مثل هذه الأصوات المتضامنة من أهلهم، وبالطريقة التي يفهمها القوم هي من أكبر الحوافز على بناء رأي عام مناصر للقضية، ولو أحسنا التعاون مع تلك الأصوات، وعملنا على زيادتها، من خلال استراتيجية واعية للدبلوماسية الشعبية، فإن هذا مما يساهم لا شك مع أساليب النضال الأخرى على الأرض في نصرة عدالة القضية الفلسطينية.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع تعريف بن إرينرايش على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Ben_Ehrenreich

والتعريف بالكتاب على موقع الناشر:

https://www.penguinrandomhouse.com/books/315663/the-way-to-the-spring-by-ben-ehrenreich/9780143110576/

والمدونة الخاصة بالكاتب، وفيها صفحة عن كتابه:

http://benehrenreich.net/

فرانك رومانو:
النضال الفلسطيني من أجل الحرية نضالي

"هذا نضالي، ونضالنا، النضال الفلسطيني من أجل الحرية.. هذه المستوطنة التي تقع بالقرب منا هنا ليست قانونية، وهم يريدون دفع أهل الخان الأحمر إلى مكب للصرف الصحي، وهذا أمر غير قانوني وفقا للقانون الدولي، وهو يعد جريمة حرب"..

هكذا وقف أستاذ القانون الفرنسي/ الأمريكي مع أهالي الخان الأحمر معلنا موقفه التضامني مع أهالي "قرية الخان الأحمر" البدوية، ضد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية هدم القرية لتوسعة مستوطنة، وكما وقفت "ريتشيل كوري" عام 2003 في وجه البلدوزر عام 2003، وقف ذلك الأستاذ الجامعي الأشيب ضد بلدوزر كان يسعى لإزالة الحواجز التي وضعها أهل القرية والمتضامنون معهم لمنع هدمها، فكان جزاؤه الاعتقال يوم الجمعة 14 سبتمبر عام 2018 واحتجازه، وعلى الرغم من أن سلطات البوليس الإسرائيلي أبلغت فرانك ألا يذهب للخان الأحمر مرة أخرى، إلا أنه قال بعد الإفراج عنه بأنه سوف يواصل الاحتجاج على هدم القرية، وأنه لشرف له أن يعامل كما يعامل الفلسطينيين، وأن أكون مع الفلسطينيين. لكن السلطات الإسرائيلية نقلته في وقت لاحق يوم الأحد 16 سبتمبر إلى سلطة الهجرة الإسرائيلية تمهيدا لترحيله.

فرانك رومانو Frank Romano هو أستاذ جامعي يدرس القانون والأدب والتاريخ والفلسفة بجامعة باريس Paris Ouest ويمارس القانون في كل من فرنسا والولايات المتحدة، وهو في ذات الوقت ناشط في مجال حوار الأديان بين المسلمين والمسيحيين واليهود في الأراضي المحتلة، إضافة إلى أنه مؤلف له عدة كتب بالإنجليزية والفرنسية.

تضم مؤلفاته كتاب "عاصفة على المغرب Storm Over Morocco" وصدر بالإنجليزية والفرنسية والذي يحكي تجربة مر بها في المغرب منذ عام 1978 في رحلته الطويلة وسعيه

للحوار بين أهل الأديان، ويضم الكتاب في طبعة حديثة منه خاتمة عن المسعى الأخير للمؤلف من أجل السلام الروحي بين الأديان في الشرق الأوسط، ولا سيما إبراز أنشطة الحوار بين الأديان في إسرائيل وفلسطين.

يأخذ الكاتب القراء إلى وسط مخيم جنين للاجئين حيث تحدث مع العديد من السجناء السابقين لدى الحكومة الإسرائيلية. ويعتقد الكاتب أنه من مخيم جنين للاجئين، الذي يمثل القلب النابض للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، سوف يتدفق نهر السلام الذي سيصل إلى أركان العالم الأربعة.

للمؤلف أيضا كتاب "عولمة سياسات مكافحة الاحتكار" وهو صادر بالفرنسية، وكتاب "الحب والإرهاب في الشرق الأوسط Love and Terror in the Middle East" والذي يجسد بشكل كبير جهود المؤلف لتعزيز التفاهم والتعاون بين اليهود والمسلمين والمسيحيين.

وقد تعرض فرانك سابقا للمضايقات والاعتقال من قبل الشرطة الفلسطينية، كما تم مضايقته واعتقاله من قبل الجنود الإسرائيليين وهاجمه المستوطنون الإسرائيليون. وقد صدرت من هذا الكتاب الأخير أربع طبعات، وتتضمن الطبعة الرابعة منه فصلا جديدا، يروي فيه تجربة مروعة له مؤخراً في الضفة الغربية، حيث كان عالقا في وسط أعمال الاحتجاج التي قام بها الفلسطينيون عقب مقتل شاب فلسطيني من قبل الجنود الإسرائيليين، ومن ثم فإن موقفه الداعم لاحتجاجات الفلسطينيين على إزالة قرية الخان الأحمر ليس موقفا جديدا عليه.

قرية "الخان الأحمر" التي اعتقل فرانك رومانو مؤخرا لاحتجاجه على هدمها، هي قرية صغيرة تقع في زمام محافظة القدس، وإلى الشرق من مدينة القدس، على الطريق السريع، بالقرب من مستوطنتي معاليه أدوميم وكفار أدوميم، وتكتسب القرية أهميتها من أنها تربط شمال وجنوب الضفة الغربية، وعلى الرغم من أنها قرية بدوية يسكنها ما يقرب من 200 فلسطيني

من قبيلة بدو الجهالين، أغلبهم من الأطفال، إلا أنها قرية قديمة قدم التاريخ الفلسطيني، حيث ورد ذكرها في الإنجيل.

وكان قرار من المحكمة العليا قد صدر في يونيو 2018 يسمح بهدم القرية، وتم إعطاء الضوء الأخضر لقوات الشرطة يوم 5 سبتمبر من نفس العام بتنفيذ قرار الهدم، وهو ما أثار موجات احتجاج داخلية واعتراضات دولية. والقرار يأتي ضمن إجراءات مماثلة بلغت 277 حالة، تم فيها هدم تجمعات وقرى فلسطينية صغيرة مماثلة في عام 2018 وحدها.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع:

تقارير حول اعتقال الدكتور فرانك:

https://www.timesofisrael.com/lawyer-says-french-us-citizen-detained-under-military-law-after-west-bank-clash/

https://www.timesofisrael.com/israel-to-deport-french-us-professor-arrested-at-west-bank-protest/

والتعريف به وبكتبه على أمازون:

https://www.amazon.com/Frank-Romano/e/B004MNTR5K

والتعريف بالخان الأحمر على الويكيبيديا العربية

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1

بنيامين لادرا..
ثلاثة آلاف ميل سيرا من أجل فلسطين

هناك صنف نادر من البشر، تحركهم ضمائرهم التي تفرق - فيما يجري في دنيا الناس - بين الحق والعدل من جهة والباطل والظلم من جهة أخرى، فتختار لنفسها الانحياز الصريح للحق والعدل، ولا تتوقف عند الانحياز قلبا أو قولا، بل تتجاوزه إلى الانحياز فعلا وعملا، حتى وإن كانت قضية من ينصر الحق والعدل بالانحياز إليهم تبعد عنه آلاف الأميال، وقد كان في غنى عن موقفه هذا، في بلاده البعيدة هذه، فهناك الملايين من البشر يفعلون ذلك.

الشاب السويدي بنيامين لادرا Benjamin Ladraa هو واحد من تلك العملات النفيسة من البشر مثله كمثل الأمريكية ريتشيل كوري والبريطاني توم هيراندل، شاب يبلغ من العمر 24 عاما، اختار أن يسير وحده، على قدميه من مدينة جوتنبرج السويدية قاصدا مدينة القدس، في مسيرة تبلغ 4 آلاف و800 كيلومتر (3 آلاف ميل) عبر 13 بلدا، في مسيرة استمرت 11 شهرا، قصد منها أن ينشر الوعي بما يجري على أرض فلسطين من انتهاكات لحقوق الإنسان. اعتقل فيها وحقق معه مرات عديدة، وحظي بتكريمات لم يكن يسعى إليها.

ولد بنيامين في مدينة أوميو شمال شرق السويد، وبعد أن أنهى المدرسة العليا التحق ببرنامج عملي لتعلم الموسيقى مدته أربع سنوات، قبل أن يقرر تغيير تخصصه الرئيسي إلى الدراسات العالمية Global Studies، وفي إطاره قضى عاما في اليابان لدراسة اللغة اليابانية، بدأ اهتمام بنيامين بمحنة الفلسطينيين نتيجة لصداقة نشأت بينه وبين أسرة فلسطينية مهاجرة، لكنه فشل في استكمال دراسته الجامعية عندما تزامنت الدورة الأخيرة له حول حقوق الإنسان مع إضراب عن الطعام شارك فيه.

وفي عام 2016، وبعد مشاركته في حفلة في باريس، ذهب إلى نابلس لمدة ثلاثة أسابيع، حيث لعب دور عازف درام في مشروع موسيقي اسمه "Ethno" وهو مشروع شبابي عالمي

للموسيقى الشعبية التقليدية. وخلال زيارته تلك زار الخليل أيضا، حيث قام بجولة مع حركة "شباب ضد المستوطنات Youth Against Settlements" مع عيسى عمرو الناشط في الحركة من الخليل، حيث أذهله بشكل خاص فصل الشوارع الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون هناك خاصة في منطقة شارع الشهداء أو شارع الملك داود كما يسميه الإسرائيليون.

وبسبب الظروف المعيشية التي شهدها خلال رحلته تلك استغرقت ثلاثة أسابيع خلال شهر أبريل 2017، نظم بنجامين إضرابا عن الطعام تضامنا مع المعتقلين السياسيين الـ 1600 في السجون الإسرائيلية. يقول حول ذلك: "لقد صُدمت مما رأيته هناك، ومما شاهدته من جدران، وجنود كانوا يسيرون في الشوارع حاملين أسلحة رشاشة من طراز M-60، وقد سمعت قصصا عن 300 طفل في السجون الإسرائيلية، ومداهمات متكررة للمنازل".

ومن ثم وفي عام 2017، بدأ لادرا في رسم خريطة رحلته من جوتنبرج إلى القدس لزيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية. فقام ببيع كل متعلقاته الشخصية لتمويل الرحلة، والتي كان ينشر يومياتها على وسائل التواصل الاجتماعي تحت هاشتاج #WalkToPalestine.

بدأ بنيامين رحلته بالفعل من مدينة جوتنبرج السويدية في الخامس من أغسطس عام 2017، تزامنا مع الذكرى المئوية لوعد بلفور. وقد أخذت رحلته مسارا عكسيا لذلك المسار الذي يأخذه اللاجئون في أزمتهم الأخيرة بالقارة الأوروبية، فمر بـ 13 بلدا، هي ألمانيا، والتشيك، وسلوفاكيا، والنمسا، وسلوفينيا، وكرواتيا، وصربيا، وبلغاريا، واليونان، وتركيا، ولبنان، وأخيرا الأردن.

وقد قوبلت رحلته بشكل عام بترحاب وحب استطلاع من قبل الأوروبيين، إلا من بعض الحوادث: حيث تعرض للكم عندما اختلط الأمر عن طريق الخطأ في مظاهرة بألمانيا، وتم اعتقاله في جمهورية التشيك وخضع للاستجواب الشخصي من قبل حراس الأمن

الإسرائيليين بالقرب من سفارتهم في براغ بسبب حمله للعلم الفلسطيني طول مسيرته. حيث قام بعض "المواطنين الشرفاء" الذين رأوه بالاتصال بالشرطة المحلية. كما قامت إحدى النساء في النمسا، عندما شاهدته يحمل العلم الفلسطيني بالاتصال بالشرطة، التي أحاطت به وفي أيدي أفرادها العديد من المسدسات، وواجهته بقوة.

وفي نهاية الرحلة، ذكر لادرا أنه التقى "كل شيء من الشرطة العسكرية والخدمات السرية فضلا عن الشرطة المدنية، وشرطة مكافحة الإرهاب، وفرق سوات SWAT (فرق الأسلحة والتكتيكات الخاصة)، و"نتيجة لذلك فقد قدمت له السفارات الفلسطينية في أوروبا الدعم من خلال إعلام لادرا بالفلسطينيين على طول طريقه الذين سيتعاطفون مع مشروعه.

وعلى طول الطريق، شارك لادرا في مناقشات يأمل في أن تساعد في تعزيز الوعي بالتطورات في الضفة الغربية، ونال شهرة ومن ثم تمت دعوته لإلقاء محاضرات عن المظالم في فلسطين، كما تم في تركيا منحه جائزة السلام الدولية لجبل الزيتون تقديرا لنشاطه من أجل الشعب الفلسطيني، وكان قد دعي إلى حفل تسليم الجائزة الذي حضره الرئيس رجب طيب أردوغان قبل يومين فقط من انعقاده، وعاد إلى اسطنبول من أنقرة للقاء عائلات الناشطة الأمريكية ريتشيل كوري والصبي الفلسطيني محمد أبو خضر، الذي أحرقه المستوطنون الإسرائيليون حتى الموت في عام 2014.

وقال لادرا: "لا أهتم كثيرا بالجوائز والاحتفالات الرسمية، لكن عندما أخبرني صديقي أن العائلتين ستكونان هناك، غيرت رأيي على الفور وقررت أن أذهب"..

دخل بنيامين بعد ذلك لبنان عبر الميناء، حيث استجوبته المخابرات لمدة ست ساعات. ثم سافر عبر لبنان وجمع شهادات من الفلسطينيين حول محنتهم أثناء زيارته لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في البداوي، ونهر البارد، ومار إلياس. ولعدم قدرته على دخول إسرائيل من حدود لبنان، ذهب إلى الشمال إلى بيروت ومنها سافر إلى عمان، حيث سار حتى الحدود الأردنية.

وفي السادس من يوليو 2018، وبعد الوصول إلى معبر ألنبي، الذي يربط الأردن بالضفة الغربية، وعلى بعد بضع مئات من المترات من وجهته، تم اعتقال لادرا واستجوابه لمدة 6 ساعات وحُرم من الدخول من قبل السلطات الإسرائيلية. حيث اتهمته بانه كان ينوي "تنظيم احتجاجات في منطقة النبي صالح"، وهو اتهام نفاه بشدة. وتكريما لجهوده، منحه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجنسية وميدالية الاستحقاق.

لبناء رأي عام ينشأ فيه أمثال بنيامين لادرا، دعونا منذ زمان لبرنامج منظم للدبلوماسية الشعبية نصرة للقضية الفلسطينية، في وجه الدعاية الصهيونية المنظمة، التي تجند الآلاف من الشباب في أوربا وأمريكا للتطوع في الجيش الإسرائيلي، وليس للقيام بدعاية أو مناصرة سلمية كما يفعل هؤلاء النبلاء، ومن ثم فإن استثمار وجود جاليات فلسطينية وعربية وإسلامية في بلاد العالم المختلفة لتنفيذ برنامج التوعية السلمي هذا هو واجب الوقت فيما أظن.. والله أعلم.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Benjamin_Ladraa

وطالع أيضا تقرير ميدل إيست مونيتور حول تكريمه في تركيا:

https://www.middleeastmonitor.com/20180511-pro-palestine-activist-ladraa-receives-peace-award-in-istanbul/

وطالع مدونته حول مسيرة رحلته على الفيسبوك وعلى إنستجرام:

https://www.facebook.com/WalktoPalestine/

https://www.instagram.com/walktopalestine/

وطالع موقع مدونته الشخصية:

https://www.polarsteps.com/BenjaminLadraa/212262-walktopalestine

وطالع حملة أقامها لتمويل رحلته على "جو فاند مي"

https://www.gofundme.com/walktopalestine

ماتس جرود..

أحكم استخدام أدواتك للتعبير عن مشاعرك

ما يختزنه الإنسان من مشاعر في الطفولة يترسخ بعمق في نفسه، فإذا ما أعاد الإنسان التواصل في الكبر مع ما رسخ تلك المشاعر فيه، لربما تحركت فيه كوامن العقل، وخرجت مكامن المهارات التي اكتسبها طوال حياته، فتخرج أفضل ما لدى الإنسان من أدوات للتعبير اجتمعت فيها المشاعر مع العقل مع المهارة. وهذا ما كان من شأن مخرج أفلام الرسوم المتحركة النرويجي ماتس جرود Mats Grorud، في فيلمه الأخير "The Tower".

درس ماتس الرسوم المتحركة في كلية فولدا الجامعية بالنرويج، واستكمل مسيرته في مجال الرسوم المتحركة بدراسات في كل من الدنمارك وبيروت وبكين. قام ماتس بإخراج أفلام قصيرة بعنوان "سانتا كلاوس" و"جدتي بكين"، وتحريك قصص "باك يارد" (كاجا بولمار، عام 2006) و"بيوتر سايجين" الجد (عام 2006 أيضا). واليوم، يدير ماتس شركته الخاصة التي تسمى نابسيانجنس برودكشنز Nubbsjangs Productions، حيث يطور مشاريعه الخاصة، ويعلم الرسوم المتحركة. كما عمل في العديد من المشاريع الوثائقية.

في عام 2007، بدأ ماتس العمل على فيلم الرسوم المتحركة الوثائقي المسمى البرج أو The Tower، مع المنتج فرانك سوبستاد لـ Tenk.tv. يوثق الفيلم وضع اللاجئين الفلسطينيين والشتات الفلسطيني منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، وحتى اليوم، وذلك من خلال عيون "وردي"، وهي فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 11 عاماً تعيش مع أسرتها في مخيم "برج البراجنة" للاجئين في لبنان حيث ولدت.

ويستند الفيلم إلى مقابلات وحوارات مع الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، ويستخدم الفيلم الوثائقي مزيجا من عدة تقنيات مثل الرسوم المتحركة ثنائية الأبعاد 2D، ورسوم العرائس المتحركة puppet animation، والصور الفوتوغرافية الحقيقية. وقد أقام

ماتس عرضا تقديميا حول الفيلم خلال منتدى الرسوم المتحركة الشمالي Nordic Animation Forum في النرويج، وشارك بالفيلم في عدة مهرجانات، منهم مهرجانات الأفلام الفلسطينية في كل من لندن وسيدني، ومهرجان مراكش الدولي، ومهرجان الأفلام المتوسطية في بروكسل، وعدة مهرجانات أخرى، كمهرجان أيام فلسطين السينمائية خلال شهر أكتوبر، ومؤخرا الدورة الأربعين لمهرجان القاهرة السينمائي في نوفمبر 2018.

يحكي ماتس جذور اهتمامه بالقضية في حوار له على موقع Variety: عملت أمي كممرضة في لبنان خلال ثمانينيات القرن العشرين. كانت تذهب وتعود، وكنت أنا وأشقائي نرى صورا للمخيمات، وخلال الانتفاضة الأولى في عام 1989، عشنا لمدة عام في القاهرة وذهبنا إلى غزة والقدس. كنت حينئذ في الثانية عشرة من عمري، لذلك رأيت أطفالاً من عمري في كل ركن من أركان الشوارع، يشيرون بإشارة النصر "V"، مما ترك انطباعا دائما لدي، وفي وقت لاحق، ذهبت للعيش في لبنان في مخيم برج البراجنة، وجاءتني فكرة الفيلم، الذي كان مجرد سرد قصص أصدقائي من المخيم وعائلاتهم. لمشاركة الحكمة والنكتة والدفء الذي شعرت به معهم، فضلا عن بشاعة هذا القدر الذي وجدوا أنفسهم عالقين فيه إلى الأبد في تلك المخيمات. إذ بينما كنت أعيش في مخيم، شهدت جلسة كان فيها مجموعة من الشيوخ يحكون للصغار عما حدث لهم في عام 1948، كان الجميع يبكون معا. وقد مستني تلك الجلسة كثيرا، حيث تبقى الصدمات والجروح التي حدثت عام 1948 وستبقى هناك طالما بقي الناس عالقين في المخيمات. لقد اخترت وجهة نظر فتاة صغيرة في الحادية عشرة من العمر، حيث أردت إثارة السؤال حول كيف وإن كان من الممكن إيجاد الأمل في الوضع الذي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذه الأسئلة يمكن أن يثيرها الصغار فقط، الذين هم في مقتبل الحياة، عندما يكون لدينا جميعا – ونحن في مثل سنهم - الأحلام والآمال السليمة.

يوما بعد يوم، يكتسب "حلف الفضول المعاصر" الذي يضم المتفاعلين والمتعاطفين مع قضايا الحق والعدل في بلادنا وغيرها، ولا شك أن العمل الفني لماتس جرود، المتمثل في فيلمه الأخير هذا والذي أمضى كل تلك السنين ليخرجه إلى النور هو تفاعل عالي المستوى مع القضية الفلسطينية يساهم في تعميق حالة التفاعل الإنساني معها، ويساهم في كسر طوق الدعاية الصهيونية المضادة.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع التعريف بماتس جرود:

http://animationfestival.no/bio/mats-grorud/

وطالع حوارا معه حول الفيلم:

https://variety.com/2018/film/news/annecy-mats-grorud-palestine-animation-and-hope-1202839402/

وطالع معلومات حول الفيلم وأماكن عرضه:

/http://cinenicfilm.se/the-tower

"إلكترونيك إنتفاضة"
18 عاما من النصرة الثقافية

GET UPDATES

THE ELECTRONIC INTIFADA

DONATE NOW
Secure donations through Network for Good

Features | Opinion and analysis | Reviews | Blogs

German parliament smears quest for Palestinian rights as anti-Semitic

Riri Hylton Activism and BDS Beat 21 May 2019

Activists in the 2017 May Day march in Berlin demonstrate support for boycott, divestment and sanctions (BDS) movement for Palestinian rights. (Keren Manor / ActiveStills)

In a symbolic move on Friday, the German parliament condemned the BDS – boycott, divest and sanctions – movement for Palestinian rights as anti-Semitic.

The Bundestag passed the motion "Resisting the BDS movement decisively – fighting anti-Semitism," brought by Chancellor Angela Merkel's Christian Democratic Union, the center-left Social Democratic Party, the Greens and the liberal Free Democrats.

Inspired by the tactics of the anti-apartheid struggle in South Africa, the BDS movement was founded by some 170 Palestinian civil society organizations in 2005 with the aim of pressuring Israel to respect Palestinian rights and international law.

It explicitly calls for Israel to end its occupation of Arab lands conquered during the 1967 war; abolish all discriminatory laws and policies against Palestinian citizens of Israel; and respect the rights of Palestinian refugees to return to their homes and properties as outlined in UN resolution 194.

Support for the movement has grown increasingly over the past years, attracting high-profile individuals such as South African anti-apartheid veteran Archbishop Desmond Tutu.

Smeared as Nazis

The BDS movement is explicitly anti-racist and targets institutional support for Israel's practices.

Yet Friday's motion claims without any basis that "the pattern of argument and methods of the BDS movement are anti-Semitic."

It compares calls not to buy Israeli goods to the Nazi slogan "Don't buy from Jews."

RIRI HYLTON

Riri Hylton is a freelance journalist/editor working in both print and broadcast journalism.

Germany threatens journalist with prison for speaking about Palestine
Riri Hylton 1 July 2019

Berlin Jewish museum directo forced out by Israel lobby
Riri Hylton 20 June 2019

Video: Activists in Germany disrupt Israeli intelligence officer
Riri Hylton 30 May 2019

German expulsion based on media smears, says Rasmea Odeh
Riri Hylton 2 April 2019

Under Israeli pressure, Germany revokes Rasmea Odeh visa
Riri Hylton 19 March 2019

تزامنت حالة الحراك التي أحدثتها انتفاضات الشعب الفلسطيني عامي 1987 و2000، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، ثم على قطاع غزة عام 2008 والحصار الممتد له، تزامن ذلك كله وترافق مع اتساع انتشار الإنترنت، والفضائيات، ثم وسائل التواصل الاجتماعي.

كما تزامن ذلك كله مع ظهور ما سمي بأنه "قوة عظمى سلمية" تمثلت في مظاهر الحراك السلمي المختلفة لشعوب العالم ضد الحرب والعولمة، كل ذلك أفرز العديد من المبادرات، وتشكلت على إثره العديد من الحركات، التي امتزجت فيها حركة الجاليات العربية والمسلمة مع حركة شعوب الأرض في العديد من الأماكن حول العالم.

من بين تلك المبادرات التي نشأت في تلك الفترة مبادرة الانتفاضة الإلكترونية إن جازت الترجمة، أو "ذا إلكترونيك إنتفاضة" وهي منصة إخبارية على الإنترنت مقرها شيكاغو بالولايات المتحدة، تصف نفسها بأنها غير هادفة للربح ومستقلة، وبأنها توفر وجهة نظر فلسطينية. أسسها علي أبو نعمة، وهو ابن فلسطيني أمريكي لسفير الأردن لدى الأمم المتحدة، وأرجان الفاصد، وهو ناشط حقوقي وسياسي هولندي سابق، وذلك في فبراير 2001، وشارك معهما كل من لوري كينغ، عالمة الأنثروبولوجيا والمنسقة السابقة للحملة الدولية من أجل العدالة لضحايا صبرا وشاتيلا، والمديرة الإدارية لمجلة دراسات فلسطين في واشنطن؛ ونيجل باري، والذي يعمل حاليا مستشار إنترنت انتقائي وكاتب وموسيقي مقيم في بيتسبيرغ، وكما تعرف المنصة نفسها فهي: "مورد تعليمي يركز على فلسطين وشعبها وما يتعلق بها من شئون السياسة والثقافة والمكانة في العالم".

كنت قد مررت مرور الكرام على المنصة ربما عدة مرات أثناء متابعة حركات مناهضة الحرب والعولمة مع سخونة الأحداث خلال العقد الأول من القرن الحالي، ومع تباعد الزمان لم أعد أمر بالموقع، لكنني أعدت اكتشافه منذ أيام فقط، بينما كنت أبحث عن معلومات إضافية عن أحد الأطباء من المتضامنين الدوليين مع غزة في حوادث العدوان السابقة، وكنت قد كتبت عنه بعد عدوان 2008، وأحببت أن أحدث ما لدي من معلومات، فإذا بي أقع على كنز اسمه صفحة المراجعات Reviews على المنصة، وهي الصفحة التي تقوم بمراجعة نقدية للكتب والأفلام والمعارض الفنية التي تتناول فلسطين في إطار وضعيتها تحت الاحتلال بالطبع.

تخيل أن تبحث عن الكتب التي تسجل الخبرات والتجارب التي تحكي عن معاناة الفلسطينيين مثل كتابي الطبيب مادس جيلبرت، أو الدراسات الأكاديمية، أو الرؤى التحليلية، أو الأعمال الأدبية، أو أنك تبحث عن الأفلام وثائقية كانت أم روائية، أو مسرحيات أو معارض فنية تتناول القضية كل ذلك منذ عام تأسيس الموقع في 2001، فإذا أضفت إلى تلك الصفحة الصفحات التي تقدم قصصا صحفية تمثل أرشيفا وسجلا مهما للوقائع، أو تلك الصفحة التي تقدم وجهات نظر وتحليلات، أو تلك التي تضم مدونات، فأنت إذن أمام كنز توثيقي وتحليلي يمتد لثمانية عشر عاما، خاصة مع تنوع كتاب ومراسلي المنصة بين فلسطينيين وآخرين، يعيشون داخل فلسطين وفي كل مكان آخر يصدر أخباراً عن فلسطين والفلسطينيين.

المنصة وعلى الرغم من اعتماد تقاريرها – كما تقول عن نفسها - على أساس الأدلة الموثقة والتحقق من الحقائق، ونشرها أخبارا من خلال تقارير منظمات حقوق الإنسان الرائدة والناشطين ووكالات الأنباء التي تتمتع بسجلات قوية، وعلى الرغم من عدم اتخاذها مواقف بشأن قضايا محددة، وتوفيرها لمنتدى يتم فيه تقديم وجهات نظر متنوعة، وعلى الرغم من استناد خياراتها التحريرية على التزام مؤسسيها ومحرريها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان

والقانون الدولي ومناهضة العنصرية والعدالة المتساوية.. على الرغم من كل ذلك إلا أنها لم تسلم من حروب جماعات الضغط الصهيونية في أكثر من بلد وبأكثر من شكل.

من ذلك مثلا قيام ما يسمى بـ"لجنة دقة التقارير الصحفية حول الشرق الأوسط في أمريكا Committee of Accuracy in Middle East Reporting in America" والمعروفة اختصارا باسم كاميرا CAMERA بالاتفاق مع خمسة من محرري الويكيبيديا على المساعدة "في منع المداخل المتعلقة بإسرائيل في ويكيبيديا من أن تصبح ملوثة من قبل المحررين المناهضين لإسرائيل"، وعندما اكتشف الأمر تم معاقبة هؤلاء المحررين من قبل إدارة الويكيبيديا.

ومن ذلك أيضا الحملة التي شنتها هيئة مناصرة لإسرائيل في هولندا تسمى بـ"مراقبة المنظمات غير الحكومية NGO Monitor" حملة ضد "منظمة الكنائس الهولندية للتعاون الإنمائي" (ICCO) لتقديمها الدعم المالي للمنصة وذلك عام 2010، وادعت في حملتها أن المنصة "معادية للسامية وأنها قارنت السياسات الإسرائيلية بسياسات النظام النازي"، وتصاعدت الحملة بتدخل من وزير الخارجية الهولندي آنئذ والمناصر لإسرائيل، ووصلت إلى التهديد بقطع الدعم عن المنظمة الكنسية الهولندية، واستمر الجدل حتى عام 2011 حين أصرت المنظمة الكنسية على موقفها في دعم المنصة.

وعلى الرغم من الحرب التي استمرت لأعوام وبشكل متصاعد هنا وهناك، فقد استمر الموقع حتى اليوم، بل لقد فازت المنصة بعدة جوائز وحصلت على تقدير واسع النطاق لنشرها الأخبار والتحليلات الأصلية وعالية الجودة والمدونات والمراجعات.

من شأن مثل تلك المساهمات الإعلامية الرصينة، التي تخاطب الناس في العالم بالخطاب المناسب، ومع عولمة عصر الإعلام والمعلومات والاتصالات، وانتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات والأجهزة المحمولة، كل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم

الرأي العام المناصر لقضية فلسطين والمتضامن معها. وهو أمر غاية في الأهمية خاصة في بلاد العالم الديمقراطية، بجانب وسائل النضال الأخرى من أجل نصرة الحق الفلسطيني.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع تعريف المنصة على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/The_Electronic_Intifada

وطالع المنصة ذاتها، وتعرف على أقسامها:

https://electronicintifada.net/

صوت يهودي في الولايات المتحدة..
من أجل السلام

561K 106K 50K

Email* SIGN ME UP! DONATE
OR BECOME A MEMBER

Jewish Voice for Peace

ABOUT GET STARTED ORGANIZE RESOURCES ANNUAL REPORT

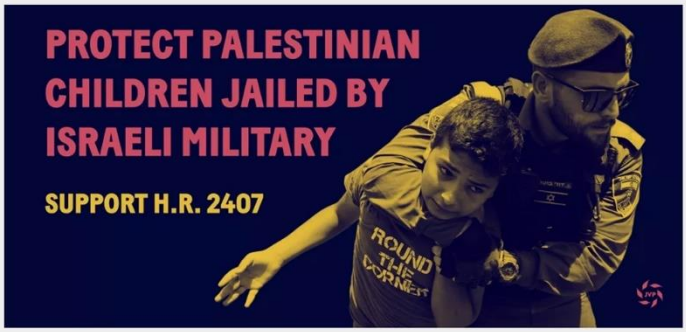

TAKE ACTION VIRTUALLY: 3 THINGS TO DO NOW

1. Boost Palestinian voices on social media

Use the hashtag #savesheikhjarrah in your posts/shares on all social media platforms. Listen to this interview on Democracy Now with Mohammed El-Kurd; follow Mohammed and Muna El-Kurd on instagram.

By Thursday, use this toolkit to participate in a virtual sign action against the expulsions and to show up in solidarity this Nakba Day. It includes instructions to make signs, take a photo, and post on social.

2. Demand immediate action from the U.S. government: call your representatives.

Over 200,000 people signed the petition to Secretary of State Tony Blinken, demanding an end to Israel's illegal evictions of Palestinians and demolitions of their homes. Our JVP Action team is working to push Members of Congress to apply pressure on the U.S. State Department. 15 have already spoken out, but it should be 535.

Follow the up-to-date thread of all the members we've seen speak out, and if your representative isn't on the list, call them immediately. And everyone should call to make sure your representatives support the Palestinian Children and Families Act, which would condition U.S. military aid to Israel. The $3.8 billion a year we send to Israel directly funds Israeli injustice in and beyond Jerusalem. **We must shift U.S. policy from protecting Israeli impunity and funding Israeli war crimes to holding Israel accountable.**

3. Help our Jewish family face difficult truths

It is our responsibility and mandate to bring in our fellow Jews who are freshly waking up to the horrors of settler violence and dispossession in Jerusalem, and to invite them to the kind of remembering that resists the lies we've been fed, creates real solidarity, and prompts powerful action.

Invite your mom, your childhood best friend, and all your cousins to this panel, co-sponsored by JVP and featuring Mohammad El-Kurd, Majd Kayyal, Sandra Tamari, and Sumaya Awad who will unpack the history and ongoing reality of the Nakba. **Need more information about the Nakba?** Our Facing the Nakba curriculum is designed to educate about the Nakba to Jewish audiences.

"100 أسرة فلسطينية تعاني من الصدمة وأصبحت بلا مأوى اليوم، حيث تقوم إسرائيل بهدم منازلهم بحجة "الأمان". هذه المنازل مبنية على أراض فلسطينية في الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. لكن تحت الاحتلال، تسيطر إسرائيل على كل شيء. لا تقدم إسرائيل المساعدة لهذه العائلات لأن الفلسطينيين في الضفة الغربية ليسوا مواطنين إسرائيليين".

هكذا كتبت صفحة منظمة "صوت يهودي من أجل السلام Jewish Voice for Peace" على الفيسبوك يوم الإثنين 22 يوليو 2019، كجزء من متابعتها ليوميات ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، فما هي تلك المنظمة، وما هي جذورها الفكرية، وما هي مواقفها من القضايا المتباينة فيما يتعلق بالاحتلال، وفلسطين والفلسطينيين؟

تقول الويكيبيديا في تعريفها لمنظمة "صوت يهودي من أجل السلام" أو JVP أنها منظمة يسارية ناشطة، تأسست في الولايات المتحدة، وتركز على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي بيان مهمتها، تصف نفسها بأنها "مجتمع ديمقراطي متنوع من الناشطين تستلهم التقاليد اليهودية للعمل معا من أجل السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان لدعم تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل الأمن وتقرير المصير" وتقول إنها "تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية". بينما يقول منتقدوها إنها تحشد المعارضة اليهودية وتعمل على تقويض الدعم الشعبي لإسرائيل.

تأسست المنظمة (وفق ما جاء على موقعها) في سبتمبر 1996، في منطقة خليج سان فرانسيسكو، بولاية كاليفورنيا، من قبل ثلاثة من طلاب جامعة كاليفورنيا/ بيركلي كمجموعة من المتطوعين المهتمين بالسلام، وفي عام 2002، قرر الأعضاء بناء قاعدة أكبر يمكن أن

تغير يوما ما سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة. تم جمع الأموال آنذاك، كما هو الحال الآن، من خلال حملة شعبية ركزت في الغالب على الجهات المانحة الفردية الصغيرة.

ترتبط المنظمة اليوم بشكل وثيق مع قاعدة شعبية متنامية، تتكون من 200 ألف مؤيد، في قائمة بريدها الإلكتروني، منهم 10 آلاف متبرع فردي، وأكثر من 60 فرعا في جميع أنحاء الولايات المتحدة، و يعمل بها 28 موظف؛ وعدة مجالس متخصصة، وجناح للشباب، ومجلس استشاري يتكون من بعض المفكرين اليهود الأكثر شهرة، أمثال توني كوشنر، ومايكل راتنر، وسارة شولمان، وجوديث بتلر، ونعوم تشومسكي، ونعومي كلاين، ووالاس شون. وتعمل ريبيكا فيلكومرسون كمديرة تنفيذية منذ عام 2016.

وتتكلم المنظمة عن نفسها وعن مبادئها ومواقفها على موقعها قائلة:

نحن نمثل جزءا متزايدا من اليهود الأميركيين. تزعم إسرائيل أنها تتصرف باسم الشعب اليهودي، لذلك نحن مضطرون للتأكد من أن العالم يعرف أن العديد من اليهود يعارضون أعمالهم. وغالبا ما تكون هناك محاولات لإسكات منتقدي إسرائيل عن طريق خلط النقد المشروع مع معاداة السامية. إسرائيل دولة وليست إنسانا. لكل فرد الحق في انتقاد الأفعال الظالمة للدولة.

وعلى عكس المجموعات الأخرى، نحن نؤيد المساواة الكاملة للفلسطينيين واليهود الإسرائيليين على أساس القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ولأننا نؤمن بعمل ملموس، وليس مجرد كلمات، كانت المنظمة أول مجموعة سلام يهودية رئيسية تطالب بحجب المساعدات العسكرية الأمريكية حتى تنهي إسرائيل احتلالها. ونحن أيضا المجموعة اليهودية الرئيسية الوحيدة التي تدعم دعوة المجتمع المدني الفلسطيني للمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.

نحن نؤيد أي حل يتوافق مع الحقوق الكاملة لكل من الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين، سواء كانت دولة واحدة ثنائية القومية أو دولتين أو أي حل آخر. الأمر متروك للإسرائيليين والفلسطينيين للتوصل إلى حل متفق عليه بشكل متبادل. ومع ذلك، نعتقد أيضا أنه من واجبنا تقديم تحليل نزيه حول الاحتمال المتناقص لحل الدولتين في ضوء عقود من التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وعزم القيادة الإسرائيلية الحالية الصريح على منع قيام دولة فلسطينية.

وتدعم المنظمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الناس في العودة إلى بلدانهم. لن يكون السلام ممكنًا إلا عندما تعترف إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وتتفاوض على حل عادل متفق عليه على أساس المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي بما في ذلك العودة والتعويض و/أو إعادة التوطين، وعلاوة على ذلك، نعتقد أن السلام العادل والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن أن يحدث إلا من خلال الاعتراف بنكبة 1947 - 1949، والتي أدت إلى تشريد ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وتؤيد المنظمة بفخر دعوة المجتمع المدني الفلسطيني للمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS) حتى تلتزم إسرائيل بالقانون الدولي. ونرفض القول بأن حركة BDS معادية للسامية بطبيعتها، وندافع عن ناشطي الحركة عندما يتم شيطانتهم أو اتهامهم خطأً بمعاداة السامية. ونحن نعتقد أن حركة BDS هي بديل مفيد للسلبية التي نتجت عن عقدين من محادثات السلام الفاشلة، وهو الوسيلة الأكثر فعالية لتطبيق الضغط اللاعنفي لتغيير السياسات الإسرائيلية.

واسترشادا من المنظمة برؤية العدالة والمساواة والحرية لجميع الناس، نحن نعارض الصهيونية بشكل لا لبس فيه لأنها تتعارض مع هذه المثل العليا.

منظمة صوت يهودي من أجل السلام إذن، تتقارب كثيرا مع رؤية حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات المعروفة باسم BDS، مع اختلاف المنطلقات، وبعض الاختلاف في بعض القضايا والنابع بلا شك من اختلاف الأرضيات والمنطلقات.

فالمنظمة انطلقت بالأساس عام 1996، في أجواء اتفاقيات السلام الفلسطينية والإسرائيلية والتي ارتفعت فيها الآمال تعلقا بالسلام وحل الدولتين، واعترافا بأن هناك ما يسمى إسرائيل (فلسطين المحتلة قبل عام 1948) وهناك الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967.

وانطلاقا من تلك الأرضية لا تتحدث المنظمة مثلا عن السكان غير اليهود فيما يسمى بإسرائيل، وحقوقهم، ولا عن طبيعة دولة إسرائيل داخليا وموقفها من الحقوق المتساوية لساكنيها.

ومن هذا المنطلق يبدو غريبا بعض الشيء موقف المنظمة المعارض للصهيونية، والداعي إلى الاعتراف بالنكبة وما خلفته من آثار، وتأييدهم لحق عودة الفلسطينيين، ومعارضتهم لاعتبار نقد إسرائيل مساو لكراهية اليهود المسمى بمعاداة السامية، فهذه كلها مواقف متقدمة جدا نظرا للأرضية التي يقفون عليها، ومناقضة بعض الشيء لتلك الأرضية.

وجود وجهود تلك المنظمة وأمثالها، يتكامل مع وجود وجهود حركة بي دي إس BDS إذن، في صناعة رأي عام متضامن مع الحق الفلسطيني، وهو كما قلنا لا يغني ولا يلغي حق الشعب الفلسطيني وحق أي شعب تحت الاحتلال في المقاومة.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Jewish_Voice_for_Peace

وطالع موقع المنظمة وصفحتها على الفيسبوك:

https://jewishvoiceforpeace.org/

https://www.facebook.com/JewishVoiceforPeace/

مارك بريفرمان..
رحلة من الصهيونية إلى مناهضتها

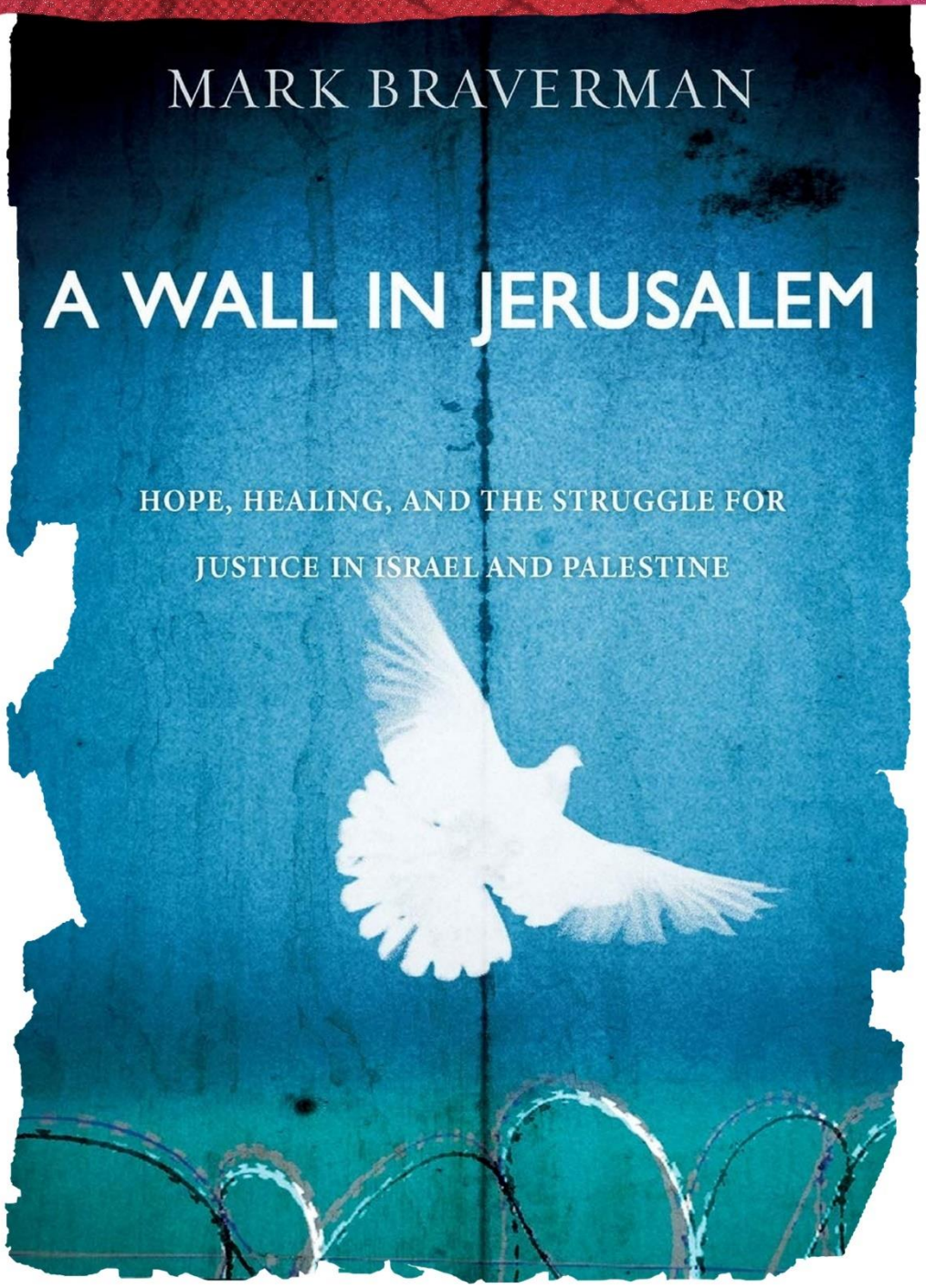

كان اقتناص نسخة مستعملة من كتاب "جدار في القدس" اليوم كفيلا بفتح شهيتي على التعرف على صاحبه، والذي فتح أمامي نافذة أطل منها على من يقفون ضد الممارسات الإسرائيلية ومتضامنين مع الفلسطينيين من أرضيات مختلفة، وهو أمر غاية في الأهمية من أجل إدراك وفهم ورؤية كامل الخريطة التضامنية، وإدراك تباينات خلفيات أصحابها ومنطلقاتهم الفكرية والدينية، ومن ثم التعامل معها دعما ومناصرة للقضية الفلسطينية على بينة.

مارك بريفرمان Mark Braverman (مواليد 1948) عالم النفس الأمريكي والناشط في مجال الحقوق الفلسطينية وضد الاحتلال الإسرائيلي، ذو قصة عجيبة، جديرة بأن تروى: فهو يهودي، ولد في فيلادلفيا بالولايات المتحدة، لأسرة يهودية محافظة، هاجر جده إليها أوائل القرن العشرين، وقد كان جده يمثل الجيل الخامس لأسرة يهودية فلسطينية، ولد في البلدة القديمة بالقدس.

تربى مارك على الصهيونية، والتي كانت بالنسبة له "حليب الأم" كما يقول، "جنبا إلى جنب مع الحب والتواصل مع عائلته، التي تعيش كلها تقريبا في إسرائيل.

كانت تربيته "الصهيونية" نتاجا لمدرسة سليمان شيشتر النهارية، ويتذكر مارك أنه عندما التحق بها في الخمسينيات من القرن الماضي، كان هو وأطفال آخرون "يتلقون مجلدات صغيرة من الورق المقوى يوزعها الصندوق القومي اليهودي، وقد "ملأ الأطفال البطاقات بقطع نقدية من فئة السنتات العشر وأرسلوها بالبريد، مستلمين شهادة مع صورة" للشجر الذي زرعوه في إسرائيل". وكيف كان يرى في تلك الفترة صور الكيبوتسات وبساتين البرتقال التي تملأ الوديان ويحلم بالذهاب إلى هناك في يوم من الأيام.

كما رضع مارك الصهيونية من جدته التي كانت عضوا في منظمة هداسا، المنظمة النسائية الصهيونية، وبالنسبة لها، كما يقول مارك: "لم يكن هناك فلسطينيون ولم تكن هناك نكبة، "لم يكن هناك سوى هذا الواقع الثمين لإسرائيل، هذا المستودع المذهل للثقافة اليهودية، هذا الحصن ضد الأمم التي تسعى إلى تدميرنا."

سافر مارك لأول مرة إلى إسرائيل في أوائل الستينيات وكان سنه حينها السابعة عشرة، ويذكر أنه "وقع في حب إسرائيل" عندما زار أقاربه فيها. لكن رغم أن هؤلاء الأقارب احتضنوه بحرارة، كما يقول، فقد لاحظ عليهم مزيجا من الخوف والشعور بالتفوق، ولاحظ أن حديثهم عن "العرب" ذكّره بالعنصريين البيض في الولايات المتحدة حينما كانوا يتحدثون عن السود في السنوات التي سبقت عصر الحقوق المدنية، ثم رأى أنه "كان هناك عيب أساسي في المشروع الصهيوني"، ومع ذلك، فقد ظل "حبه لإسرائيل قويًا".

وبعد دراسته الجامعية عاش في كيبوتس ساسا، "متجاهلا تحويل المنازل الفلسطينية قبل عام 1948 إلى مساكن يهودية ومتجاهلا بساتين الزيتون الفلسطينية المهجورة على أطراف بساتين التفاح المزروعة حديثا.

وعلى مر السنين، ازدادت "مخاوفه بشأن إسرائيل بشكل متناسب مع وتيرة البناء غير القانوني للمستوطنات"، و"صور الجرافات الإسرائيلية التي اقتلعت أشجار الزيتون البالغة من العمر 300 عام والجنود اليهود الذين يقيدون القرويين العرب الذين يبكون بشكل هستيري بسبب تدمير بساتينهم، وهو ما غير وجهة نظره عن غرس الأشجار الإسرائيلية في صباه. ومع ذلك، قال إنه واصل التمسك بـ "الرواية الصهيونية للاحتلال، وأنه على الرغم من أنه يسيء للأسف لحقوق الإنسان، إلا أنه كان ثمنا للأمن".

لكنه عندما ذهب إلى الضفة الغربية عام 2006، تغيرت نظرته إلى إسرائيل بالكامل، فقد رأى "سفوح التلال المليئة بالأشجار لبناء مدن مستوطنة يهودية بشكل ملموس" و"رأى منازل عربية تم تسويتها بالأرض وحدائق مأخوذة لإفساح المجال لجدار خرساني يبلغ ارتفاعه 30

قدما يمر عبر المدن وحقول القرى الفلسطينية". ورأى أن ما يقال عن الغرض من الجدار، وهو الدفاع عن إسرائيل "كذبة"، وأدرك أنه، بغض النظر عن الأسباب المنطقية المقدمة لتبرير سياسات إسرائيل الحالية، فإن هذه الأعمال لن تؤدي أبدا إلى السلام والأمن لإسرائيل، ورأى أن دور المحتل يقود إسرائيل إلى طريق الكارثة السياسية، وأن الشعب اليهودي يسير في طريق خطر روحانيا.

هذه الملاحظات، بالإضافة إلى لقاءاته الشخصية مع الفلسطينيين وجولاته مع منظمة السبيل - وهي منظمة لاهوت تحرير فلسطينية – في شطري القدس، خلال رحلة 2006 نفسها، "غيرت جذريا" وجهات نظره عن إسرائيل، ومنذ ذلك الحين "كرس مارك نفسه بدوام كامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، الذي وصفه بأنه "أكبر أزمة في التاريخ اليهودي منذ المنفى البابلي".

يرى مارك اليوم أنه بينما نشأ على الاعتقاد بأن إسرائيل هي مفتاح البقاء اليهودي، إلا أنه يشعر الآن أن "مهمته هي إنقاذ اليهودية من أيديولوجية اختطفت الإيمان، واستمرت في تأجيج الصراع العالمي، وأنتجت واحدا من الانتهاكات الأكثر منهجية وطويلة الأمد لحقوق الإنسان في العالم اليوم. ويرفض مارك اليوم فكرة أن الصهيونية قد حررت اليهود من العجز والإهانة في الحي اليهودي"، بل ويرى أن "الصهيونية في الواقع عملت على إبقاء اليهود محاصرين في الماضي الانعزالي، والماضي الحصري وقذفت اليهود إلى لاهوت إقليمي وامتياز قبلي".

ويرى مارك أن "فلسطين يتم تدميرها، من قبل إسرائيل التي تملك كل القوة، وأن الشعب الفلسطيني - وهو شعب طيب وصبور – يلقى في الأوحال، وأن قادته إما أنهم يقتلون أو يسجنون أو ينفون، وأن شبابهم فقراء وأنهم سرقوا من المستقبل، وأن أي احتمال للاحتجاج اللاعنفي من قبلهم أصبح مستحيلا بسبب احتلال عسكري وحشي، جعل أيدي

اليهود "ملطخة بالدماء"، ودعا مارك المسيحيين إلى عدم "منح الشعب اليهودي تصاريح مجانية"، حسب تعبيره، "بدافع الشعور بالذنب تجاه معاداة السامية".

عبر مارك بريفرمان عن قناعاته الجديدة تلك من خلال نشاطاته وكتاباته، أما نشاطاته، فمنها إدارته لمنظمة كايروس يو إس إيه Kairos USA وهي حركة مسيحية أمريكية مستوحاة من منظمة كايروس فلسطين، تأسست عام 2011 من قبل رجال دين ولاهوتيين وأشخاص أمريكيين عاديين، تأسست استجابة لدعوة كايروس فلسطين - وهي منظمة مسيحية فلسطينية – للوقوف إلى جانبهم من أجل حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومن أجل العدالة في الأرض المقدسة.

كما شارك مارك في تأسيس "أصدقاء خيمة الأمم في أمريكا الشمالية"، وخيمة الأمم أو Tent of Nations هي مزرعة تعليمية وبيئية أسستها إحدى العائلات المسيحية الفلسطينية في قرية نحالين قرب بيت لحم منذ أكثر من قرن، ويتهددها الآن زحف مستوطنة جوش إتزيون.

كما يعمل مارك في المجلس الاستشاري لأصدقاء منظمة السبيل في أمريكا الشمالية، وفي المجلس الاستشاري للجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مستشار لشبكة بعثة إسرائيل فلسطين التابعة للكنيسة المشيخية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومستشارا لإنجيليين من أجل فهم الشرق الأوسط، وهو أيضا عضو في منظمة اليهود الأمريكيين من أجل السلام العادل، ويشارك أيضًا في منظمة صوت اليهود من أجل السلام.

أما عن كتابات مارك بريفرمان، فتتمثل في كتابين:

- الكتاب الأول وعنوانه "الاحتضان القاتل: المسيحيون واليهود والبحث عن السلام في الأرض المقدسة Fatal Embrace: Christians, Jews and the Search for

Peace in the Holy Land" وهو صادر عام 2010. ويُظهر فيه مارك كيف تضافر السعي اليهودي إلى الأمان والتمكين والسعي المسيحي للتكفير عن قرون من معاداة السامية لقمع المحادثات اللازمة لإحلال سلام عادل ودائم في الأرض المقدسة، وهو يصف رحلة مارك كيهودي أمريكي يكافح الحقائق الصعبة لإسرائيل الحديثة، ويصف الكتاب بوضوح القوى الروحية والنفسية التي تقود الخطاب وهو دعوة للأميركيين من جميع الأديان من أجل العمل.

- الكتاب الثاني وعنوانه "جدار في القدس: الأمل والشفاء والنضال من أجل العدالة في إسرائيل وفلسطين A Wall in Jerusalem: Hope, Healing and the Struggle for Justice in Israel and Palestine" وهو صادر عام 2013، ويحاول فيه مارك مناقشة لماذا أصبح العنف في إسرائيل وفلسطين هو القاعدة، وهل نفهم هذا الصراع؟ وهل نعرف من أين تأتي؟ ولماذا لا يستطيع الطرفان التوصل إلى اتفاق؟ وهل يستطيع اليهود والفلسطينيون إيجاد طريقة للتعايش؟ وفيه يشير مارك إلى أنه كان يعتقد أنه يفهم أسباب وجود إسرائيل، ولكن عندما زار المنطقة وبدأ في فهم القوى التي تغذي الصراع وتديمه، أدرك إلى أي مدى نحن بعيدون عن تحقيق السلام هناك، متناولا المجتمعات الصاخبة على جانبي حاجز القدس، إلى الدروس التاريخية للمحرقة النازية والفصل العنصري في جنوب إفريقيا، إلى الأصوات الأكثر أهمية في اللاهوت وحل النزاعات اليوم، مجيبا على الأسئلة أعلاه ومقدما مسارا للعمل في الداخل والخارج لتحقيق السلام.

ختاما أعود لتأكيد أهمية فهم خريطة مؤيدي الحق الفلسطيني على اختلاف خلفياتهم وأرضياتهم ومنطلقاتهم، وإلى أي حد يفهمون هذا الحق، وكيف يقدمونه، كل ذلك إذا أردنا أن يكون لمليارات العرب والمسلمين القاعدين في مقاعد النظارة للفرجة على الصراع العربي الإسرائيلي، وغير الملتحمين في نضالاته اليومية، كيف يمكن لتلك المليارات أن تقوم

بدورها في نصرة الحق الفلسطيني بشكل فعال عبر أشكال النضال السلمي المختلفة دون فهم تلك الخريطة، والتعامل مع أصحابها من خلال ما نسميه بالدبلوماسية الشعبية، أو من خلال أشكال وألوان أخرى يمكنهم أن يبتكروها.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع الويكيبيديا عن مارك بريفرمان:

https://en.wikipedia.org/wiki/Mark_Braverman

وطالع موقع مارك بريفرمان لقراءة المزيد عن كتبه ونشاطاته:

http://markbraverman.org/

وطالع مراجعة موقع "ذا إلكترونيك إنتفاضة" لكتابه الثاني:

https://electronicintifada.net/content/why-palestine-solidarity-movement-should-challenge-americas-legacy-conquest/12998

مارك لامونت هيل..
أن تناصر الحق وإن أغضب الناس

أن تعيش مناصرا للمستضعفين ومهضومي الحقوق حتى وإن كنت عكس التيار المتصالح مع تلك المظالم.. تلك هي القضية التي لا يستطيع الكثيرون ربحها مع أنفسهم، ولا يفعل ذلك إلا الأقلية التي تأبى أن تخدع ضمائرها.

الأكاديمي، والمؤلف، والناشط والإعلامي الأمريكي مارك لامونت هيل Marc Lamont Hill هو واحد من بين تلك الأقلية التي أغضبت النخبة الأمريكية مؤخرا، فقط لأنه نطق بكلمة حق.

ففي الثامن والعشرين من نوفمبر 2018، وبينما كان مارك يتحدث في الأمم المتحدة في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قال كلمة حق بخصوص القضية الفلسطينية لا يحب الغرب سماعها قائلا: "لدينا فرصة ليس فقط لتقديم التضامن بالكلمات بل للالتزام بالعمل السياسي، والعمل على مستوى القاعدة، والعمل المحلي، والعمل الدولي الذي سيعطينا ما تتطلبه العدالة وهو أن تكون فلسطين حرة من النهر إلى البحر"، كما دعا الدول إلى مقاطعة إسرائيل والتخلي عنها.

ووفقا لما يسمى بـ"رابطة مكافحة التشهير Anti-Defamation League" وهي – كما تعرفها الويكيبيديا - منظمة يهودية دولية غير حكومية مقرها في الولايات المتحدة تقول بأنها "تحارب معاداة السامية وكل أشكال التعصب، ورغم أنها تقول بأنها تدافع عن المثل الديمقراطية، وتحمي الحقوق المدنية للجميع"، إلا أنها اعتبرت عبارة مارك من "النهر إلى البحر" رمزا، وأنها غالبا ما تستخدم من قبل حماس، التي تدعو لتدمير إسرائيل، ومن ثم وكأنه حينما قال ذلك يدعو لتدمير "إسرائيل" ولا يدعو لحق للشعب الفلسطيني طال غيابه فاعتبر ساقطا.

وقد اضطر مارك لأن يدافع عن نفسه قائلا إنها: "دعوة للعدالة" وأنه لا يدعم معاداة السامية أو قتل الشعب اليهودي كما نسب إليه. ومن ثم، وفي اليوم التالي لحديثه ذلك، وتحديدا في 29 نوفمبر 2018 أعلن متحدث باسم "سي إن إن" أن "مارك لامونت هيل لم يعد متعاقدا مع سي إن إن". وكما يشير موقع الويكيبيديا فقد تم انتقاد مارك عام 2017، لأنه اعتبر أن دعوة الفلسطينيين لرفض الكراهية والإرهاب "هجومية وأنها تؤدي لنتائج عكسية".

وفي مقاله على موقع ذا إنترسبت The Intercept يوم 30 نوفمبر 2018، اعتبر جلين جرينوالد Glen Greenwald: إن فصل هيل من قناة سي إن إن هو انتصار كبير لنمو ما يسمى بـ "ثقافة النداء عبر الإنترنت"، حيث لا يتم نقد الأشخاص الذين يعبرون عن وجهات نظر سياسية مثيرة للجدل فحسب، بل يتم شيطنتهم عبر الإنترنت، ثم يعاقبون رسمياً ومؤسسيًا بعد أن يندمج الغوغاء في حالة غضب، ومن ثم تستهدف المؤسسات مستخدميها مع المطالب بإنهاء عملهم. مضيفا "إن فصل هيل، يمثل هزيمة كبرى للحق في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وفي انتقاد الحكومة الإسرائيلية بحرية، ولقدرة الصحافة والخطاب العام في الولايات المتحدة عمومًا على استيعاب المعارضة".

مارك الذي أثار هذه الزوبعة ورد الفعل السريع ذاك، كان قد ولد في ديسمبر من عام 1978 بمدينة فيلادلفيا الأمريكية، وبعد أن أنهى دراسته الثانوية في مدرسة كارفر الحكومية التحق بكلية مورهاوس، وهي كلية خاصة للفنون الليبرالية، لكنه كما يقول، كان يقضي وقته في "التسكع والتورط في المشاكل"، ومن ثم ترك الدراسة بها. واستطاع لاحقا أن ينهي دراسته الجامعية في جامعة تمبل بولاية بنسلفانيا، حيث حصل على شهادة البكالوريوس في التعليم واللغة الإسبانية في عام 2000، وبعد ذلك حصل على درجة الدكتوراه من جامعة بنسلفانيا.

وما بين عامي 2005 إلى عام 2009، عمل مارك أستاذاً للتعليم الحضري والدراسات الأمريكية في جامعة تمبل. وفي خريف عام 2009، التحق هيل بكلية المعلمين في جامعة

كولومبيا كأستاذ مساعد في التعليم، إلى أن تركها عام 2014 للانضمام إلى هيئة التدريس في كلية مورهاوس كأستاذ متميز للدراسات الأمريكية الأفريقية. وفي مايو 2017، انضم إلى كلية جامعة تمبل كأستاذ ستيف تشارلز للإعلام والمدن والحلول. وقد عمل هيل كمساهم سياسي في قناة فوكس نيوز ما بين عامي 2007 وعام 2009، إلى أن تم فصله. كما عمل هيل معلقًا في قنوات CNN وMSNBC، إضافة إلى قناة Court TV، حيث كان مساهمًا أسبوعيًا في برنامج ستار جونز الحواري. وفي أغسطس من عام 2010، عمل كمضيف لبرنامج تلفزيوني مشترك بعنوان عالمنا مع الاستثمار الأسود Our World with Black Enterprise، وفي مايو 2012 انضم إلى هافنجتون بوست Huffington Post كمضيف لبرنامج HuffPost Live.

وفضلا عن انتشاره الإعلامي على النحو المذكور، فإن لمارك تاريخ طويل من النضال الحقوقي، فهو عضو مؤسس في منظمة My5th غير الربحية التي تهدف إلى تثقيف الشباب حول حقوقهم ومسؤولياتهم القانونية. وفي عام 2001، بدأ مشروعا لمحو الأمية يستخدم فيه ثقافة الهيب هوب لزيادة المشاركة في المدارس ومهارات القراءة بين طلاب المدارس الثانوية. كما يقوم بتنظيم وتعليم دورات محو الأمية للكبار المتسربين من المدارس الثانوية في فيلادلفيا وكامدن. كما يعمل مارك أيضًا مع مشروع الإصلاح الخاص بالمخدرات مع الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ACLU. وبسبب عمله ذلك تم اختياره كواحد من أكبر 30 زعيماً أسود في أمريكا تحت عمر 30 سنة من قبل مجلة Ebony.

لمارك أيضا مواقفه المعروفة من خلال كتاباته، فرغم أن كتابه الأول الصادر عام 2007 كان في مجال تخصصه الإعلامي، وحمل عنوان: وسائل الإعلام والتعلم ومواقع الاحتمالية (المعارف الجديدة والمفاهيم الرقمية، إلا أن الكتب من الثاني إلى الرابع بدأت تحمل تجاربه ورؤاه حول المشاريع التي يعمل عليها والقضايا التي يتبناها، فقد حمل كتابه الأول الصادر عام 2009 عنوان "الدقات والقوافي، والحياة الصفية: علم التربية بالهيب هوب وسياسات

الهوية، أما كتابه الثالث الذي أصدره مع موميا أبو جمال عام 2012 فقد حمل عنوان "الفصل الدراسي والزنزانة.. حوارات حول حياة السود في أمريكا"، بينما حمل كتابه الرابع الصادر عام 2016 عنوان "لا أحد، ضحايا حرب أميركا على الضعفاء من فيرجسون إلى فلنت وغيرهما".

الخطير في الأمر أن إرهاب أصحاب مثل تلك المواقف والآراء المناصرة للحقوق ونبذهم من حياة العامة، خاصة حينما تمس آراؤهم تلك "التابوهات" الغربية، كل ذلك يمثل ضغوطا رهيبة عليهم، قد تصرف بعضهم عن مواقفهم، وقد يذهبون ضحية لتلك المواقف والآراء إذا تمادوا فيها، فهل يصمد مارك أم ينحني؟

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Marc_Lamont_Hill

وطالع مقال جلين جرينوالد:

https://theintercept.com/2018/11/29/cnn-submits-to-right-wing-outrage-mob-fires-marc-lamont-due-to-his-offensive-defense-of-palestinians-at-the-un/

وطالع ما كتبته الجارديان عن قرار فصل مارك:

https://www.theguardian.com/media/2018/nov/29/cnn-marc-lamont-hill-israel

كورنيل ويست وطلاب هارفارد مع المقاطعة وضد الاستثمار في الاحتلال الإسرائيلي

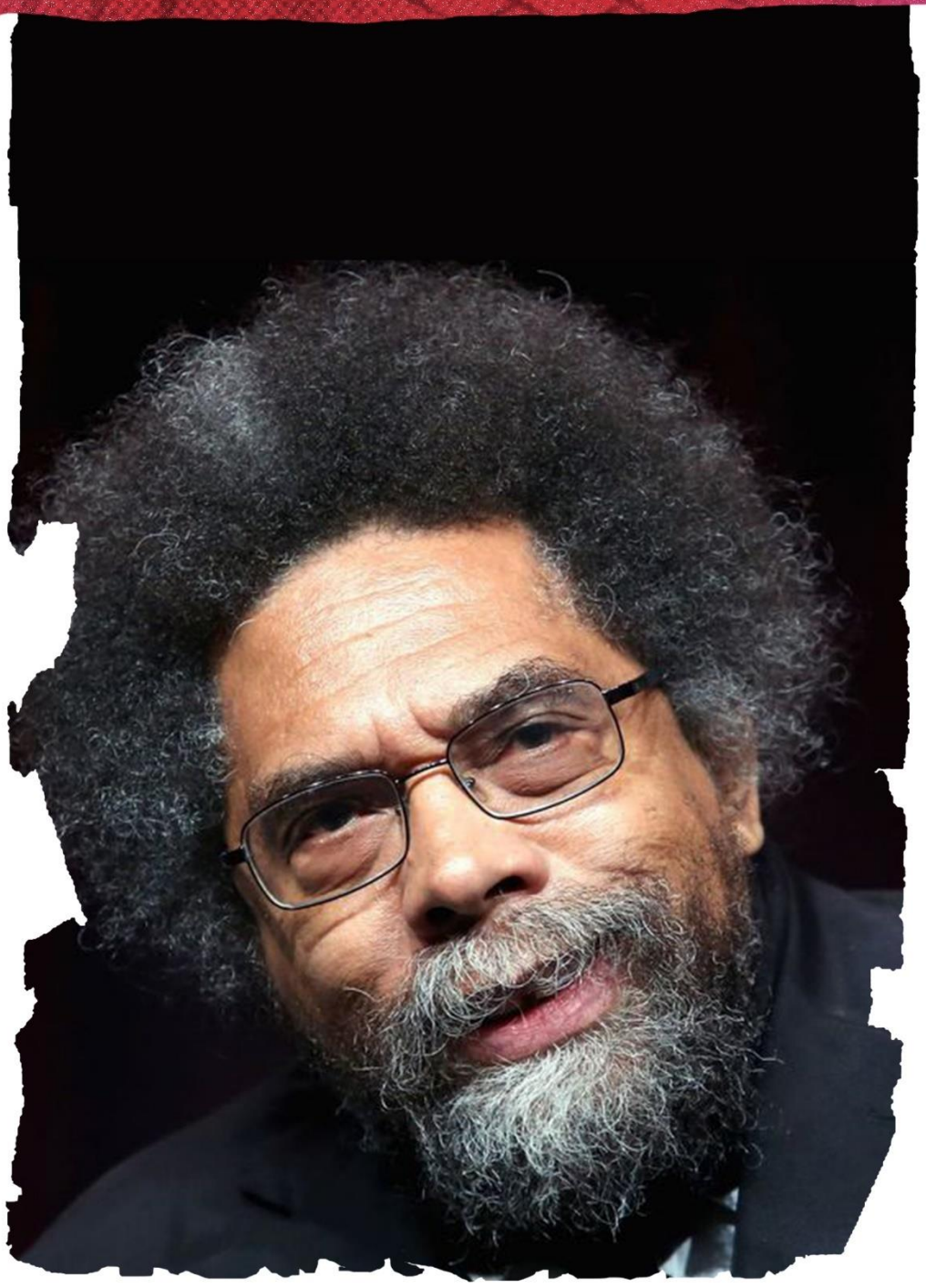

الأكاديمي الأمريكي كورنيل ويست Cornel West هو واحد من أحدث ضحايا حملة إسكات الأصوات المنتقدة لإسرائيل في المجتمع الأكاديمي الأمريكي، أو على الأقل إبعادها من الجامعات.

كورنيل، وهو أستاذ ممارسة الفلسفة العامة بكلية هارفارد اللاهوتية، أعلن في فبراير 2021 أنه قد يترك الجامعة بعد حرمانه من الخدمة الأكاديمية، عقابا له على آرائه حول احتلال إسرائيل لفلسطين. وكما يقول كورنيل فإن "المشكلة هي أن [الحديث عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين] قضية محظورة بين دوائر معينة في الأماكن المرموقة. من الصعب إجراء محادثة قوية ومحترمة حول الاحتلال الإسرائيلي لأنه يُنظر إليك على الفور على أنك كاره معاد لليهود أو [أن لديك] تحيزات معادية لليهود".

كورنيل ويست هو فيلسوف أمريكي وناشط سياسي وناقد اجتماعي ومفكر عام من مواليد عام 1953. يركز كورنيل على دور العرق والجنس والطبقة في المجتمع الأمريكي والوسائل التي يتصرف الناس من خلالها ويتفاعلون مع "تكييفهم الجذري". وهو ديمقراطي واشتراكي راديكالي، يستمد تكوينه الفكري من مصادر متعددة، بما في ذلك المسيحية، والكنيسة السوداء، والماركسية، والفلسفة الحديثة.

وكورنيل هو صوت صريح في السياسة اليسارية بالولايات المتحدة. حصل على الأستاذية والزمالات من جامعة هارفارد، وكلية دارتموث، وجامعة برينستون، وجامعة ييل، وجامعة بيبردين، ومدرسة يونيون اللاهوتية، وجامعة باريس خلال مسيرته المهنية.

كان كورنيل عنصرا أساسيا في الدعوة الموجهة إلى جامعة هارفارد لسحب استثماراتها من الشركات التي يصفها بأنها "موغلة في الاحتلال الإسرائيلي". فبحسب صحيفة هارفارد

كريمسون، فإن للجامعة استثمارات تقترب من 200 مليون دولار في شركات "مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين". ومنذ فبراير 2020، دعت مجموعة تسمى "هارفارد.. إلى خارج فلسطين" Harvard Out of Palestine (HOOP) الجامعة إلى سحب استثماراتها من الشركات العاملة في الأراضي المحتلة.

وكما أكد كورنيل في اللقاء الذي تناوله تقرير موقع ميدل إيست آي Middle East Eye عنه: إذا لم أستطع أن أكون رجلا أسودا حرا، بالطريقة التي يمكنني بها الحفاظ على احترامي لذاتي، فلن أكون في مكان كهذا".

يقول ديفيد كلاين، عضو الحملة الأمريكية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل وأستاذ الرياضيات في جامعة ولاية كاليفورنيا، في نفس التقرير إن هناك تاريخ طويل من محاولات قمع أو طرد منتقدي إسرائيل الصريحين من المناصب الأكاديمية.

وكما يلاحظ كلاين فإن ما حدث مع كورنيل كان مجرد "قمة جبل الجليد"، فـ"من اللافت للنظر أنه يمكن للمرء أن ينتقد أي شيء في حرم جامعي أمريكي، بما في ذلك الولايات المتحدة، لكن (انتقاد) إسرائيل محظورة فعليا".

قال كلاين: "إذا تعرض مثقفون بارزون مثل كورنيل ويست أو مارك لامونت هيل للهجوم بسبب مواقفهم المبدئية بشأن فلسطين، فليس من الصعب أن نتخيل كيف سيكون أداء الأكاديميين الأقل شهرة".

وكرد فعل على موقف الجامعة تجاه كورنيل ويست أصدرت مجموعة من طلاب الدراسات العليا في جامعة هارفارد خطابا مفتوحًا للتعبير عن تضامنهم معه جاء فيه:

"بصفتنا طلاب دراسات عليا شاركوا الحرم الجامعي مع الدكتور ويست لعدد من السنوات، فإننا نعتبر رفض جامعة هارفارد منح منصب لمفكر من مكانة الدكتور ويست على أنه عدم احترام له وللمجتمع الذي ساعد في تربيته"، فـ"ليس هناك شك في أن منشوراته، وتقدم

المعرفة، والمشاركة العامة، وسجل التدريس يتجاوز بكثير متطلبات عمليات الحيازة الأكثر دقة".

رسالة طلاب الدراسات العليا هي جزء من الحركة الطلابية التي تدعو جامعة هارفارد إلى الخروج من فلسطين المحتلة، والتي تقود حملة لإنهاء تواطؤ هارفارد في اضطهاد الفلسطينيين. وهم يطالبون الجامعة بالكشف عن الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الشركات المتواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان بحق الفلسطينيين، وسحب الاستثمارات من جميع الحيازات المباشرة وغير المباشرة في هذه الشركات، وإعادة الاستثمار في التاريخ والثقافة والمجتمعات الفلسطينية. وفي بيان لهم صادر في 20 فبراير 2020، قال الطلاب:

يعمل الفلسطينيون ومؤيدو نضالهم باستمرار لإيجاد استراتيجيات جديدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. إحدى الإستراتيجيات، التي نجحت سابقًا في إنهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، هي دعوة المجتمع المدني الفلسطيني للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS). لدى BDS استراتيجية بسيطة: إبعاد نظام الفصل العنصري عن العمل. BDS هي حركة غير عنيفة ردا على قمع الدولة والعنف الذي لا يمكن تصوره، وتستهدف أدوات القمع ذاتها: المال والتكنولوجيا والشرعية.

واستيحاء من BDS، تلتزم HOOP بمحاسبة جامعة هارفارد على استثماراتها في قمع الشعب الفلسطيني. بينما تحاول إدارة ترامب إغلاق المناصرة الفلسطينية في حرم الجامعات، ندرك أن علينا التزاما بالتضامن مع الطلاب الآخرين الذين يدافعون عن حقوق الفلسطينيين. وهذا هو سبب انضمامنا إلى الدعوة التي يوجهها الطلاب في جميع أنحاء البلاد، والتي مفادها أن على جامعتنا أن تسحب الاستثمارات من الشركات المتواطئة في الفصل العنصري الإسرائيلي. وفي إطار السعي إلى التحرير الفلسطيني، تكرس HOOP أيضا (جهودها) لمحاربة ثقافة التواطؤ على اضطهاد الشعب الفلسطيني هنا في هارفارد، بما في ذلك استبعاد السرديات

الفلسطينية في المنح الدراسية والمحادثات في الحرم الجامعي. وتكرس HOOP جهودها على نطاق واسع لتفكيك جميع أنظمة القمع ضد الشعب الفلسطيني.

ويجب أن نحمل مؤسستنا المسؤولية عن استثماراتها في الجرائم الإسرائيلية التي لا تعد ولا تحصى تجاه بعض من أكثر الأشخاص العزل في العالم. نحن نرفض ادعاء الجامعة بأن منحة هارفارد غير سياسية، وهي حجة استخدمتها لتبرير استثماراتها في الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ومجمع السجون الصناعية، وحيازات ديون بورتوريكو الاستعمارية الجديدة، والوقود الأحفوري. نرى هذا المشروع مرتبطا بحركات أخرى لسحب الاستثمارات في هذا الحرم الجامعي. طالما أن المقتنيات المالية لجامعة هارفارد مرتبطة بشركات تستفيد من الظلم ومن السجون في بورتوريكو إلى فلسطين، فإن طلاب جامعة هارفارد سيواصلون الكفاح من أجل العدالة.

المؤسسات الأكاديمية الأمريكية إذا هي واحدة من ساحات المعارك بين أنصار حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) من طلاب وأساتذة من جانب، وإدارات تلك الجامعات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي من جانب آخر. وجامعة هارفارد وهي واحدة من أكبر وأعرق وأهم جامعات الولايات المتحدة، بل والعالم، هي مثال صارخ على هذا.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع تقرير ميدل إيست آي:

https://www.middleeasteye.net/news/cornel-west-palestine-israel-harvard-tenure-denied?fbclid=IwAR0ViIE9VyWI00TUmo8RqSF0gRD8-QqA2ikxYC975AZgdjR5hpZwjZkktFU

وطالع موقع حملة: هارفارد إلى خارج فلسطين:

https://www.harvardpsc.com/hoop#:~:text=Harvard%20Out%20of%20Occupied%20Palestine%20(HOOP)%20is%20a%20student%2D,in%20the%20oppression%20of%20Palestinians.&text=Read%20more%20about%20the%20mission%20and%20goals%20of%20the%20campaign%20here.

نائبة البرلمان الفنلندي آنا كونتولا وحركة غزة 2020 لكسر الحصار

يظن الكثيرون أن حركة التضامن مع غزة قد ماتت، وأنها بتت جزءا من الماضي، مع استمرار الحصار وإحكامه من قبل السلطات الإسرائيلية، وتأتي مثل هذه الأخبار لتنفي ذلك، وتؤكد أن حركة التضامن ما زالت نابضة بالحياة، إلا في بلادنا التي يحول "النواطير" بينها وبين الظهور.

البداية تقرير إخباري منشور على موقع موندوفايس Mondoweiss بتاريخ 20 يناير 2020 حول اعتقال نائبة في البرلمان الفنلندي ضمن مجموعة من الناشطين كانوا يحاولون كسر حصار غزة:

ألقت الشرطة الإسرائيلية القبض على وفد من الناشطين الأجانب، بمن فيهم عضوة في البرلمان الفنلندي، بينما كانت المجموعة تحاول كسر الحصار الذي دام 13 عامًا على غزة من خلال قطع "السياج الأمني" الإسرائيلي حول المنطقة.

وفقًا لبيان صادر عن مجموعة غزة 2020: كسر الحصار، تم اعتقال عدد من نشطاء المجموعة من المملكة المتحدة والنمسا والدنمارك صباح الاثنين أثناء توجههم إلى غزة.

كانت المجموعة، برفقة النائبة الفنلندية آنا كونتولا Anna Kontula، في طريقها إلى الحدود بنية اختراق السياج الحدودي. وتم اعتراضهم من قبل الشرطة الإسرائيلية، واحتجازهم واستجوابهم لمدة 10 ساعات.

وقالت كونتولا في بيان "أشارك في هذا العمل لأن الوضع في غزة سيئ ويحتاج إلى اهتمام العالم."، مضيفة "إنه يشبه السجن، باستثناء أن السجناء في بلدي يحصلون على قدر أكبر من الغذاء والرعاية الصحية الأفضل من الأطفال في غزة. وبالطبع يمكنهم الخروج يومًا ما."

ووفقا للمجموعة، عند إلقاء القبض عليهم، أخبرت الشرطة الإسرائيلية المجموعة أن "أجهزة المخابرات كانت على علم بالعملية من التنصت على هواتفهم.

وقبل ذلك بيومين، تم اعتقال ناشطين من نفس المجموعة عند السياج، أيضًا بهدف اختراقه. وقد احتُجزوا طوال الليل، وعند إطلاق سراحهم في صباح اليوم التالي، ويُزعم أن الشرطة الإسرائيلية رفضت إعادة هواتفهم وجوازات سفرهم.

وتقول الجماعة أنها استلهمت محاولاتها من حركة غزة الحرة Free Gaza Movement التي حاولت لسنوات كسر الحصار البحري الإسرائيلي على القطاع.

وقالت المجموعة في بيان "عندما يسقط الرفاق على طريق الحرية نرفع مشاعلهم ونواصل عمل التضامن"، "لقد كان تحرك الأمس أول محاولة لكسر الحصار، تضامنا مع شعب غزة. نريد من سكان غزة أن يعلموا أننا لن نستسلم، وأننا سنواصل معارضة هذا الحصار غير القانوني والهمجي للأبرياء."

أما نائبة البرلمان الفنلندي فتقول عنها موسوعة الويكيبيديا أنها باحثة في علم الاجتماع وعضو في البرلمان الفنلندي منذ عام 2011، عن تحالف اليسار. وأنها ليست المرة الأولى التي تعتقل لمحاولتها كسر حصار غزة.

ففي يوم الاثنين الموافق 13 يناير 2019، تم اعتقالها مع أعضاء آخرين في مجموعة دولية من نشطاء حقوق الإنسان بالقرب من قطاع غزة في إسرائيل.

وقالت حينها أن هدفهم هو لفت الانتباه إلى الأزمة الإنسانية في غزة عبر عبور الجدار الفاصل بين إسرائيل وغزة. وكان قد تم الإفراج عن كونتولا بعد أكثر من عشر ساعات رهن الاحتجاز وبعد محاولات السلطات الإسرائيلية الضغط عليها للتوقيع على إقرار يعترف بالتهم الموجهة إليها، مثل عرقلة التحقيق وتعريض السلامة العامة للخطر. ومع ذلك، فقد رفضت التوقيع.

أما مجموعة "غزة 2020: كسر الحصار Gaza 2020: Breaking the Siege" فتعرف نفسها على صفحتها على الفيسبوك بأنها: شبكة من الناشطين الدوليين تهدف إلى لفت انتباه العالم إلى الأزمة الإنسانية في غزة من خلال كسر الحصار الإسرائيلي رمزياً، وقطع الجدار العازل ودخول قطاع غزة لأول مرة.

وينص بيان مهمتهم على موقعهم على التالي:

غزة 2020: كسر الحصار هو تحرك دولي يهدف إلى تحدي حصار إسرائيل غير الإنساني لغزة التي يبلغ عدد سكانها مليونين. مجموعة من النشطاء والمدرسين والسياسيين وحقوق الإنسان يدعون إلى قطع السياج والدخول إلى غزة للعمل مع بداية عام 2020 – حينما تصبح غزة غير قابلة للعيش وفقًا للأمم المتحدة.

إنها ليست مسألة وقت ينفد. الوقت قد نفد بالفعل. لا يمكن لشعب غزة أن يعيش سنة أخرى في أرض مسمومة ومكتظة بالسكان ومتصحرة. هذا هو السبب في أننا اتخذنا إجراءات مباشرة، لزيادة الوعي حول حصار إسرائيل الذي يعود لتقاليد العصور الوسطى وللمطالبة بإنهاء العقاب الجماعي لكل غزة، الذي ما زال مستمراً منذ عام 2007.

1.8 مليون من سكان غزة محاصرون في أكبر سجن في العالم. لقد دمر 12 عاماً من الحصار الإسرائيلي الوحشي والحصار البري والبحري والجوي كل قطاع وكل جانب من جوانب الحياة في القطاع. 97 ٪ من المياه الجوفية غير صالحة للشرب، و46 ٪ من الأدوية الأساسية والأدوية غير متوفرة، وأكثر من 50 ٪ من السكان عاطلون عن العمل. ويعاني سكان غزة من نقص مزمن في المياه والأدوية والوقود والكهرباء والغذاء، حيث يعتمد 80٪ من السكان على المساعدات الأجنبية للبقاء على قيد الحياة.

وفي عام 2015، توقعت الأمم المتحدة أن غزة بحلول عام 2020 ستكون غير صالحة للسكن. تم تجاهل هذا التحذير القاسي من قبل الحكومة والجيش الإسرائيلي، الذي واصل حصاره الوحشي حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من خطورة الوضع، لم يتوقف الفلسطينيون في غزة عن القتال من أجل حقهم في تقرير المصير وحق العودة. وفي مارس 2018، بدأت "مسيرة العودة الكبرى". تظاهر الآلاف أسبوعيًا عند الجدار العازل الإسرائيلي، مطالبين بإنهاء الحصار العسكري الخانق وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. 70٪ من أهالي غزة هم لاجئون نازحون خلال النكبة عام 1948. ومنذ بدء المظاهرات، قُتل أكثر من 330 فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية وأصيب 31000 شخص على الأقل.

ويستمر ترسيخ الحصار. وتحيط الحكومة الإسرائيلية بغزة بينما نتحدث بجدران أطول وأوسع وأعلى وأعمق. وعند الانتهاء، سيكون الجدار الجديد بارتفاع 6 أمتار، وعرضه متر وبعمق غير معلوم، بتكلفة تزيد عن مليار دولار. بينما يبني نتنياهو المزيد من الجدران، يصفق حليفه الأقرب من البيت الأبيض. وقد سبق لترامب أن أعلن عن نيته استخدام الجدار الإسرائيلي في غزة كنموذج يحتذى به لجداره السيئ السمعة مع المكسيك.

الجدار هو مقياس جديد للاختناق والحصار ضد الشعب الفلسطيني يزيد من حدة الحصار والوقوع. ومع هذا الحاجز، ستصادر إسرائيل أيضًا مساحة أكبر من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة، بالإضافة إلى إظهار نية الحكومة الإسرائيلية في استمرار الحصار لسنوات عديدة قادمة. وبدون ضغوط دولية، ستبقى غزة سجنا لأولئك الذين بداخلها إلى أجل غير مسمى.

لذا فإن حركة: غزة 2020: كسر الحصار تطالب المجتمع الدولي بإنهاء صمته والضغط على الحكومة الإسرائيلية: لرفع حصار القرون الوسطى فوريا عن غزة، والسماح بوصول جميع

أشكال المساعدة الإنسانية دون عوائق، ولاستعادة حقوق الإنسان لسكان غزة وحق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا قسراً من ديارهم في عامي 1948 و1967.

وتنضم الحركة إلى الأغلبية الساحقة من قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني التي تدعو المجتمع الدولي إلى مقاطعة إسرائيل وسحبها منها والمعاقبة عليها حتى تمتثل للقانون الدولي.

لمصادر الموضوع والمزيد حوله طالع تقرير موندوفايس:

https://mondoweiss.net/2020/01/finnish-mp-among-activists-arrested-for-attempting-to-break-gaza-siege/?fbclid=IwAR1ARfX7pXqpKLZor2llGqo2_9VY3fca5J1Vq4BEG20c-ikHgV__X-X2Xqo

وطالع المدون عن آنا كونتولا على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Anna_Kontula

وطالع صفحة حركة غزة 2020: كسر الحصار:

https://www.facebook.com/gaza2020breakingtheseige/

وموقعهم على الإنترنت:

https://gaza2020breakingthesiege.org/

جوزيف جيفريز ووعد بلفور..
كتابان وناشر

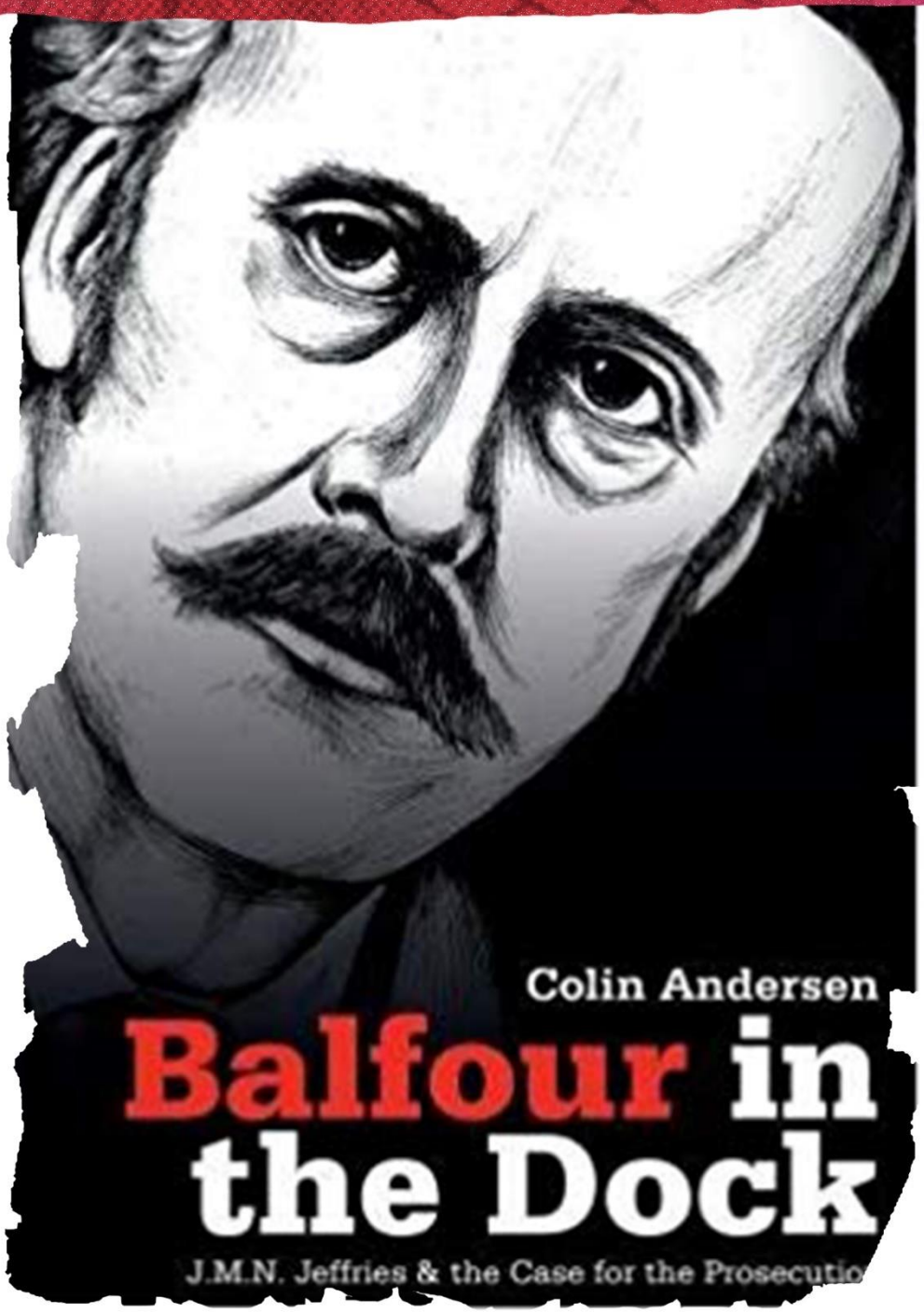

هذه قصة تعود لقرن وأكثر، عنوانها وبطلها صحفي بريطاني اسمه جوزيف ماري ناجل جيفريز واختصارا J.M.N. Jeffries (1880 – 1960)، وهو ابن لعائلة أيرلندية، كان "معروفًا بشكل رئيسي كمراسل حربي لصحيفة الديلي ميل، وبشكل أساسي خلال الحرب العالمية الأولى من 1914-1918، وخلالها سجل رقماً قياسياً بإرسال رسائل من 17 دولة، بما في ذلك مصر وألبانيا وروسيا"، ومع اندلاع الحرب في عام 1939، توقف جيفريز عن العمل لدى الديلي ميل وعانى من "البطالة"، وفقًا لأحد المصادر. وقد ظهر في مدريد وهو يعمل في المكتب الصحفي للسفارة البريطانية، ولا يُعرف سوى القليل عن حياته في إسبانيا، حيث بقي حتى وفاته، ولا يعرف إذا كان قد واصل متابعة قضية فلسطين من هناك أم لا.

ألف جيفريز ثلاثة كتب، لكن أهمها على الإطلاق، ذلك الذي استغرق منه 12 عاما في إعداده، وهو كتابه الثالث الذي يحمل عنوان "فلسطين.. الواقع: القصة الداخلية لوعد بلفور (1917 – 1938)، وهو كتاب ضخم يبلغ 750 صفحة، صدر للمرة الأولى عام 1939، عن دار نشر لونجمانز وجرين وشركاهم، وهو كتاب يكاد يكون مجهولا حتى لأولئك المختصين بالتاريخ والقضية الفلسطينية، وترجع المصادر السبب في ذلك إلى تعرض دار النشر للقصف في الغارات الجوية الألمانية عام 1940، وقد أدى الحريق الذي أعقب ذلك إلى تدمير معظم نسخه، والتي لم يكن يوجد منها سوى 20 نسخة يمكن تتبعها في العالم، ومن المعروف أن جيفريز حاول ولم يتمكن من إعادة نشر الكتاب بعد ذلك.

لكن كتاب جيفريز أعيد نشره عام 2017 من قبل أوليف برانش بريس في الولايات المتحدة، ودار نشر سكايسكرابر في بريطانيا، بعد اكتشاف إحدى نسخه. والكتاب يمكن اعتباره كما تقول سلمى دباغ في مقالها عنه بموقع "إلكترونيك إنتفاضة" مرجع أساسي في

القضية الفلسطينية ووعد بلفور تحديدا، "وهو عبارة عن مجموعة من الوثائق التاريخية والمناقشات والرسائل من فلسطين، تم إنشاؤها بعناية لتقديم نقد مهم لإعلان بلفور وإرثه. يغطي (الكتاب) الفترة من عام 1917 إلى عام 1938، ومن فهو مورد لا يقدر بثمن للباحثين في تلك الفترة، حيث يوفر ثروة هائلة من التفاصيل".

وكما تصف سلمى دباغ فإنه "كصحفي، كان لدى جيفريز رؤية واضحة للعيان عن الحقائق التي رآها، مجردة من التحيزات العنصرية والطبقية السائدة في ذلك الوقت. وهذا ما جعله قادرًا على التنبؤ بالنتائج المحتملة للوضع الذي عاشه بشكل أفضل من الآخرين الذين كان دورهم في المنطقة مبالغًا فيه في أحسن الأحوال ومضللاً في أسوأ الأحوال، مثل الدبلوماسي والكاتب تي. لورانس". وهو ما دعا جيفريز لوصف وعد بلفور بأنها "وثيقة مشوشة للغاية"، وأنه وقت الإعلان (وعد بلفور) في عام 1917 كان الفلسطينيون يشكلون حوالي 91 في المائة من سكان فلسطين، ولكن في الإعلان تم تهميش مكانة "المجتمعات غير اليهودية في فلسطين"، وهي العبارة التي أدانها جيفريز بأنها "احتيالية"، وأنها كانت مصممة فقط "لإخفاء النسبة الحقيقية بين العرب واليهود، وبالتالي تسهيل الاستيلاء على (ما يخص الطرف) الأول". وقد لخص جيفريز استنتاجاته بأن وعد بلفور "تم فرضه" على حكومة الحرب البريطانية من قبل بلفور وديفيد لويد جورج رئيس الوزراء، في غياب إدوين مونتاجو، في زيارة الهند، والذي كان من أشد منتقدي الصهيونية، و"سبق أن نجح في حث الحكومة على رفض الاقتراح".

وهنا نأتي للكتاب الآخر الصادر أيضا عن دار نشر سكايسكرابر عام 2017، والذي يحمل عنوان "بلفور في قفص الاتهام: جي إم إن جيفريز والادعاء في القضية Balfour in the Dock: J.M.N. Jeffries and the Case for Prosecution" للباحث الأسترالي كولين آندرسون Colin Anderson، الذي درس اللغة العربية في قسم الدراسات السامية بجامعة سيدني ما بين عامي 1977 و1979، ودفعه اكتشافه لكتاب جيفريز إلى تقصي المعلومات

حول الرجل وكتابه، وإلى الوصول لمعلومات جديدة عنه كداعية بارع ومتعاطف لتحقيق العدالة في فلسطين.

ويقدم كولين آندرسون في كتابه صورة مختلفة تمامًا عن بلفور وإعلانه، من خلال عيون جي. إم. جيفريز، الصحفي البريطاني الذي نشر الرواية الكلاسيكية للحقيقة وراء خيانة بريطانيا للشعب الفلسطيني، وهي الحقيقة التي تم إخفاؤها إلى حد كبير على الرغم من الجهود التي بذلها جيفريز في الكتاب الذي روى فيه تلك القصة المخزية، والذي لم يكن متاحًا منذ ما يقرب من 80 عامًا. ويقدم آندرسون في كتابه فضلا عن سيرة حياة جيفريز، سردا لكتاباته، بما في ذلك مقتطفات من كتابه عن فلسطين وأعماله الأخرى، التي تنقل رسالة صارخة عن الخداع والظلم الممارس من قبل الحكومة البريطانية، ويسجل إحباط جيفريز من محاولة جعل قصة خيانة فلسطين معروفة على نطاق واسع. وكما تقول سلمى دباغ في مقالها السابق ذكره فإن آندرسون يرد في كتابه بقوة على كل الأذى والانتقادات الموجهة إلى جيفريز والتي سعت إلى تشويه سمعته سواء بسبب مقاربته أو تحيزه المتصور أو موثوقية محتوى كتابه، ويركز آندرسون على تجربة فلسطين في حياة جيفريز، كما يقدم الكتاب سيرة لشخصيات تلك الفترة.

وهنا نأتي للشخصية الثالثة في هذه القصة، وهو الناشر، وهو المؤسس المشارك لدار النشر البريطانية سكايسكرابر Skyscraper Pulications، كارل صباغ Karl Sabbagh، وهو بدوره شخصية فريدة تستحق الحديث عنها.

كارل صباغ هو كاتب وصحفي ومنتج تلفزيوني فلسطيني بريطاني، ولد في ورشسترشاير، بإنجلترا في أوائل الأربعينيات. كان والده هو المذيع الفلسطيني المسيحي عيسى صباغ، والذي عمل في بي بي سي العربية؛ أما والدته، باميلا جرايدون، فهي إنجليزية، من أصول أمريكية/ أيرلندية. انفصل والداه بعد وقت قصير من ولادته، وعاش والده في وقت لاحق

بالولايات المتحدة، لكن كارل (الذي كان اسمه في الأصل خليل على اسم جده) بقي في إنجلترا مع والدته.

ألف كارل صباغ، المؤسس والمدير الإداري لـ Skyscraper Publications، ما يقرب من عشرة كتب، تتناول مواضيع متنوعة مثل الهندسة المعمارية وعلم النفس والتاريخ والرياضيات والاحتيال، كما تناول الشرق الأوسط وتحديدا فلسطين وإسرائيل في أكثر من كتاب. وفي الفترة ما بين عامي 2010 و2012 عمل كارل كعضو منتدب لدار نشر "هيسبراس بريس Hesperus Press". لذا فإن عمله في سكايسكرابر يعتمد على خبرته الطويلة كمؤلف وناشر.

ككاتب، وتحديدا في كتابه "فلسطين: تاريخ شخصي Palestine: A Personal History" الصادر عام 2006، يمزج كارل تاريخ فلسطين من القرن الثامن عشر، مع سرد لتاريخ عائلته لأبيه، الذين كانوا أعضاء مسيحيين بارزين في المجتمع الفلسطيني في الجليل طوال تلك الفترة، استقروا في مدينة صفد على الأقل منذ بداية القرن التاسع عشر. ويحتوي الكتاب على سرد نقدي للمستوطنات الصهيونية والاستيلاء النهائي على فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين.

لكارل أيضا كتب أخرى حول الأمر، منها كتابه "بريطانيا في فلسطين: قصة الحكم البريطاني في فلسطين (1917 – 1948). ومنها كتابه "مقترح متواضع لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي" وهو صادر على سكايسكرابر، وهو ما ينقلنا إلى الحديث عن دار النشر تلك، والتي تولت نشر الكتابين اللذين نتحدث عنهما في هذا المقال. فباستعراض بسيط للمنشورات الحالية للدار، لابد أن تلاحظ الاهتمام والانحياز الواضح للحق الفلسطيني من خلال منشورات الدار، ومنها كتاب كارل صباغ الآخر "حروب معاداة السامية: كيف خذل الإعلام البريطاني جمهوره".

إضافة إلى ذلك تضم عناوين منشورات الدار كتبا أخرى تحمل ذات المنحى لكتاب آخرين، ومنها "كتابات على الجدار: التواريخ الشفاهية الفلسطينية" لتوماس سواريز، و"دولة الإرهاب: كيف صنع الإرهاب إسرائيل الحديثة" لتوماس سواريز أيضا، و"غير صحيح سياسيا: لماذا تعد الدولة اليهودية فكرة سيئة" لعوفرا يشوا-ليث، و"ليلة في غزة" للطبيب النرويجي مادس جيلبرت، فضلا عن رواية "الأرض غير المقدسة: الثلاثية" لآيدان أندرو دن، وترجمة لمختارات من قصائد الشاعر الفلسطيني محمود درويش حملت عنوان "لا أريد لتلك القصيدة أن تنتهي". هذا النفس المناهض للصهيونية، المؤيد للحق الفلسطيني يحتل إذن مكان الصدارة من أعمال الدار.

وختاما نقول إن هذه الثلاثية التي سردنا قصتها موجزة: الكتاب القديم لجوزيف جيفريز، والمعاد اكتشافه بعد حوالي 80 عام، وكتاب كولين آندرسون المعاصر عن جيفريز ومحاكمة بلفور ووعده، ودار النشر البريطانية صاحبة الرسالة المناهضة للصهيونية، والمؤيدة للحق الفلسطيني، تعطي نموذجا جماعيا للتضامن، العابر للزمان والمكان، والجنسيات، والخلفيات.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع مراجعة سلمى دباغ للكتابين:

https://electronicintifada.net/content/putting-balfour-trial/23076

موقع كتاب "بلفور في قفص الاتهام":

https://www.balfourinthedock.com/

التعريف بـ"كارل صباغ" على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Karl_Sabbagh

موقع دار نشر سكايسكرابر:

https://www.skyscraperpublications.com/

2017..

والمشاؤون في "مسيرة العدالة نحو القدس"

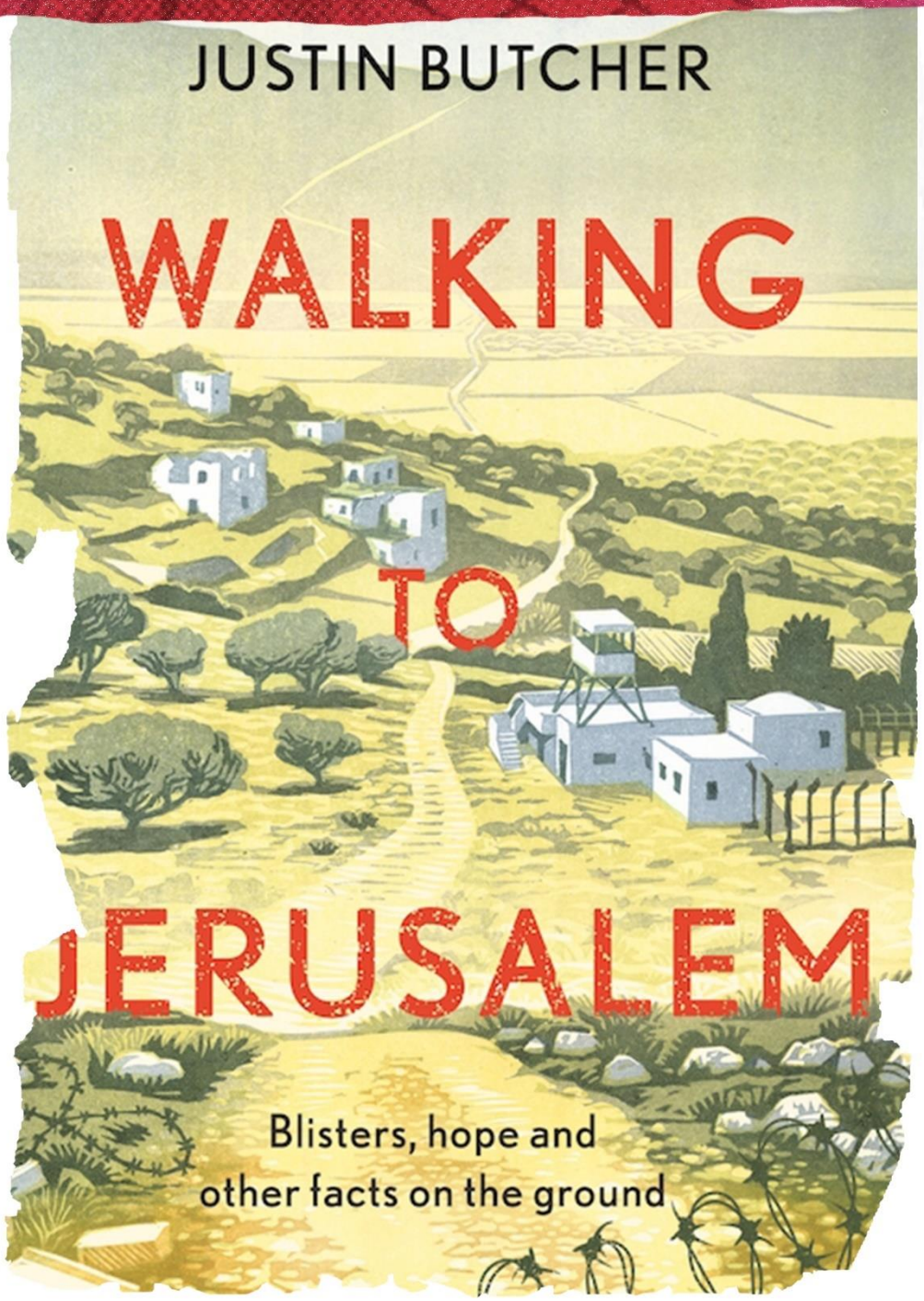

مثل عام 2017 علامة في التضامن مع فلسطين، حيث كان يعبر عن ثلاثة تواريخ هامة في تاريخ القضية، فهو أولا يمثل الذكرى المئوية لوعد بلفور، كما أنه يقترب من الذكرى السبعين لتأسيس إسرائيل، ويمثل ذكرى مرور عشر سنوات على حصار غزة، وقد عبر الكثير من المتضامين مع فلسطين والفلسطينيين في ذلك العام عن تضامنهم بأشكال مختلفة.

من بين معالم ذلك التضامن، كانت مبادرة مشروع "مسيرة العدالة نحو القدس Just Walk to Jerusalem" والتي قال عنها كريس روز Chris Rose مدير مؤسسة آموس Amos Trust التي نظمت تلك المسيرة، فيما نقله عنها موقع المؤسسة بتاريخ 22 نوفمبر 2017 أنها جاءت "اعتذارا عن تأثير وعد بلفور على الفلسطينيين، ورفضا لقرار تيريزا ماي "رئيسة الوزراء البريطانية السابقة" بأن الحكومة البريطانية ستحتفل بوعد بلفور، واعترافا بأنه لم يكن لدينا الحق في إعطاء الوعد بهذه الأرض لآخرين".

وهو ما يشرحه "روبرت كوهين Robert Cohen" عضو مجلس أمناء مؤسسة آموس في تقديمه لكتاب جاستين بوتشر صاحب فكرة المسيرة/ الحج التضامني هذا قائلا: اختارت "آموس تراست" لمدة ثلاثين عاماً السير في طريق تضامن مخلص ونشط مع الشعب الفلسطيني.

لقد أقامت "المؤسسة" شراكات قوية مع الجالية المسيحية المتضائلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. لأخذ "الحجاج" لرؤية واقع الاحتلال عن قرب؛ حيث أعادت بناء منازل الفلسطينيين التي هدمت من قبل أنظمة التخطيط التمييزية الإسرائيلية؛ وقد شجعت ومولت المقاومة

الخلاقة وغير العنيفة للظلم الذي يدركه العالم تمامًا لكنه يرفض اتخاذ إجراءات ذات مغزى ضده.

جاء شعار "آموس" ليعبر عما يجب أن يبدو عليه مستقبل إسرائيل / فلسطين من خلال جميع الترتيبات الدستورية الممكنة للتركيز على نقطة واحدة غير قابلة للتفاوض: حقوق متساوية لجميع الذين يحملون تقديرا للأرض المقدسة.

وقد مثلت الذكرى المئوية لإعلان بلفور تحديا خاصا لـ "آموس"، كانت الذكرى من المرجح ألا يتذكرها عامة الناس في المملكة المتحدة، لكنها مهمة بشكل كبير بالنسبة للفلسطينيين الذين يتخذون من هذا التاريخ موعدا لبدء معاناتهم من هذا العمل من الغطرسة الإمبريالية البريطانية.

وكمنظمة أخذت على محمل الجد التزامها بإيجاد طرق مبتكرة للتعبير عن العدالة للمنسيين، كانت بحاجة إلى عمل جريء ومميز يرحب به الفلسطينيون حتى لو تم تجاهله في الوطن.

كان التفكير في مؤتمر أو مظاهرة أو عريضة لا يتناسب مع الحدث، لذا كان شيئا آخر مطلوبا. وجاء الجواب من اقتراح جاستين بوتشر، وهو صديق لـ"آموس" منذ فترة طويلة، ومفاده أن مسيرة التضامن الفعال التي استمرت ثلاثين عاما يجب أن يكون لها تعبير حرفي في هذه الذكرى من خلال مسيرة فعلية، حج حقيقي، وتكفير جماعي.

رسالة "مسيرة العدالة إلى القدس" لتوصيل رسالة بسيطة وواضحة تقول "نأسف لأن هذا حدث لكم، لقد كان خطأ".

ويواصل كوهين: كانت الفكرة جميلة ومجنونة، فاللوجستيات وحدها ستكون كابوسا تنظيميا. سيحتاج تقييم المخاطر لصفحات، ستكون رحلة لمدة خمسة أشهر، 3300 كيلومتر عبر أحد عشر دولة عبر مسيرة تمر بجبال وأنهار وأبحر. ولم يكن هناك ما يضمن أن المشاة سيسمح لهم حتى بعبور الحدود إلى الضفة الغربية المحتلة، ناهيك عن الوصول إلى القدس.

وقد شارك بالفعل في هذه المسيرة 100 شخص، أتم تسعة منهم تلك المسيرة الرمزية الطويلة كاملة واستغرقت منهم خمسة أشهر من يونيو إلى نوفمبر 2017، ساروا فيها من لندن إلى القدس، بينما سار 4 آخرون نصف المسافة، وانضم إليهم 60 في أريحا لاستكمال السير إلى القدس. واستقبلهم هناك الفلسطينيون مرحبين، خاصة من مؤسسة "السبيل" للاهوت التحرير الفلسطيني، فكانت مضيفتهم في مزارات القدس وفلسطين.

وقد وثق اثنان من المشائين، ممن أتموا المسيرة كاملة (ألفي ميل/ 3300 كم) تلك الرحلة:

- أحدهما جاستين بوتشر Justin Butcher وهو كاتب ومخرج ومنتج وممثل وموسيقي، حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في الكلاسيكيات من جامعة أكسفورد، وله أعمال مسرحية عديدة حصل بعضها على جوائز، منها أعمال عن معتقل جوانتنامو، وأخرى عن غزة. وقد وثق جاستين الرحلة في عمل مسرحي وكتاب حملا نفس العنوان "السير إلى القدس Walking to Jerusalem" وقد تم عرض المسرحية ونشر الكتاب في سبتمبر 2019.
- أما الثاني فهو تيم هاجيارد Tim Hagyard وهو كما يعرف نفسه، جغرافي، ومخطط ومصمم حضري، مشاء، ودراج، ومسافر يعتنق البوذية. قام قبل ذلك برحلة "مشي" عام 2013 لزيارة جميع المزارات الدينية في بريطانيا. قبل أن يشارك في مسيرة العدالة إلى القدس عام 2017، وهو يستعد الآن (يونيو 2020) لإخراج كتابه الذي يوثق لتلك المسيرة إلى النور بعنوان "خطوات واعية إلى فلسطين.. رحلة وصحوة وصلاة Mindful Steps for Palestine.. A Journey, An Awakening, And A Prayer".

ربما تكون تلك المسيرة ذات دلالة رمزية، لكنها تعبر عن وجود قطاع من الرأي العام البريطاني، يعبر بكافة أشكال التعبير السلمي، والشاق أحيانا، عن أسفه لوعد بلفور، وما نجم

عنه، وهو بلا شك قطاع صغير، رغم ذلك فهو جريء، يفعل ذلك بالرغم من الضغوط والإغراءات، وغسيل الدماغ كي يفعلوا (هم وغيرهم) عكسه.

مصادر الموضوع والمزيد عنه طالعوا موقع مؤسسة عاموس تراست:

https://www.amostrust.org/blog/walking-to-jerusalem/

https://www.amostrust.org/blog/just-walk-to-jerusalem-2017/

موقع ووكينج توكنج:

https://www.talkingwalking.net/category/adventurer/

https://www.talkingwalking.net/tim-hagyard-talking-walking-2/

موقع جاستن بوتشر:

http://www.justinbutcher.co.uk/

مدونة تيم هاجيارد:

https://justwalkingforpeace.wordpress.com/

وأخيرا شاهدوا فيلم: مسيرة العدالة نحو القدس 2017

https://vimeo.com/242913350

14 عاما على حركة "المقاطعة
وسحب الاستثمارات والعقوبات BDS" (1)

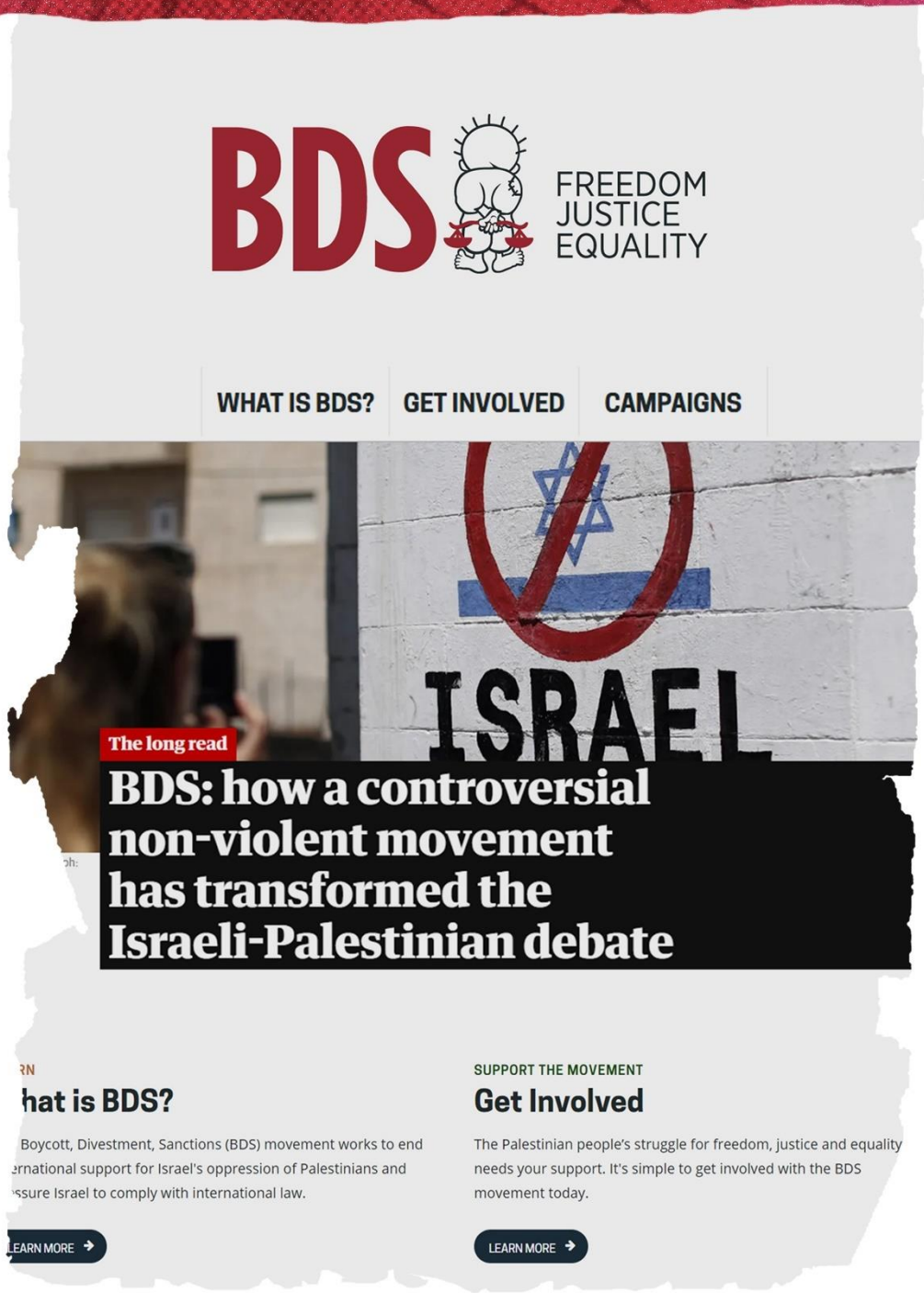

بدأت حركة مقاطعة المشروع الصهيوني حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، وظلت تعلو وتنخفض، وتتبناها الحكومات والمنظمات، أو تخمد أنفاسها وفقا لتطورات الصراع وعمليات السلام والانتفاضات الفلسطينية الأولى والثانية، إلى أن تأسست رسميا في التاسع من يوليو عام 2005، وتنتشر وتتوغل في أوساط العديد من الجامعات والحركات في العالم، يؤجج وقودها الشباب من كل حدب وصوب، حتى صارت الحركة وقد شارفت على أربعة عشر عاما من عمرها (وقت كتابة هذه السطور)، صداعا للجميع، ليس فقط إسرائيل، واللوبي الصهيوني في العالم، ولكن أيضا لأطراف أخرى كثيرة.

وفي الرابع عشر من أغسطس عام 2018، قدم الكاتب والصحفي ومحلل شئون الشرق الأوسط الأمريكي ناثان ثرال Nathan Thrall - والذي يعمل كبير المحللين في مركز أبحاث "المجموعة الدولية للأزمات" ومقرها القدس – قراءة تحليلية للحركة على موقع الجارديان. ومن مقاله التحليلي هذا، ومن المدخل التعريفي للحركة على الويكيبيديا، ومن موقعها الرسمي، سنحاول تقديم إضاءات على الحركة، التي أرى أنها تستحق دراسة مستقلة، قد تكون موضوعا لرسالة أكاديمية لباحث متخصص.

في هذا الجزء الأول من الإضاءات حول الحركة سأحاول تقديم مبررات أهمية هذه الحركة، والتي ساقها - في الأغلب – مقال ناثان، والذي يرى بداية أن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد إسرائيل - المعروفة باسم BDS – أصبحت تدفع العالم إلى الجنون بعض الشيء. فمنذ تأسيسها، اكتسبت الحركة العديد من الأعداء بين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، وذلك للأسباب التي ساقها، وتشمل:

- أن الحركة أعاقت جهود الدول العربية – في إطار ما يسمى بعملية السلام - لكسر مقاطعتها المستمرة منذ عقود، سعيا لتحقيق تعاون علني متزايد مع إسرائيل.
- أن الحركة أحرجت حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله من خلال إدانتها للتعاون الأمني والاقتصادي بينها وبين الجيش والإدارة العسكرية الإسرائيلية.
- أن الحركة أزعجت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال التعدي على موقعها كداعية وممثلة معترف بها دولياً للفلسطينيين في جميع أنحاء العالم.
- أن الحركة أغضب الحكومة الإسرائيلية بمحاولتها تحويلها إلى أبرص بين الليبراليين والتقدميين في العالم على حد سواء.
- أن الحركة أثارت غضب ما تبقى من معسكر السلام الإسرائيلي من خلال دفع الفلسطينيين بعيدا عن الكفاح ضد الاحتلال ونحو الكفاح ضد الفصل العنصري.
- أن الحملة/ الحركة تسببت في حملة مضادة للديمقراطية قامت بها الحكومة الإسرائيلية، مما جعل الليبراليين الإسرائيليين يخشون على مستقبل بلادهم.
- أنها تسببت في صداع كبير للحكومات المانحة للسلطة الفلسطينية في أوروبا، والتي تتعرض لضغوط من قبل إسرائيل حتى لا تعمل مع المنظمات الداعمة للحركة في الأراضي الفلسطينية، وهو طلب مستحيل بالنظر إلى أن جميع مجموعات المجتمع المدني الرئيسية تقريباً في غزة والضفة الغربية تدعم الحركة.
- أن الحركة تسببت في عصر المسؤولية الاجتماعية للشركات، في دعاية سيئة للشركات الكبرى المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي (مثل شركات Airbnb، و Re / Max وHP) وساعدت في دفع الشركات الكبرى الأخرى إلى خارج الضفة الغربية.
- أن الحركة تسببت في تعطيل المهرجانات السينمائية والحفلات الموسيقية والمعارض من جميع أنحاء العالم.

- أن الحركة أثارت غضب المنظمات الأكاديمية والرياضية من خلال تسييسها، مطالبة إياها بأن تتخذ موقفا بشأن النزاع المثير للخلاف الشديد.
- أن الحركة أغضبت الفنانين الفلسطينيين الذين يعملون مع المؤسسات الإسرائيلية، متهمة إياهم بإعطاء غطاء فلسطيني لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان.
- أن الحركة تسببت في اضطرابات في المحاكم والمجالس المحلية في المملكة المتحدة بسبب الدخول في نزاعات حول شرعية المقاطعة المحلية للسلع الاستيطانية.
- أن الحركة تسببت في إصدار 20 ولاية من الولايات المتحدة لقرارات وأوامر تمنع أو تعاقب أولئك الذين يقاطعون إسرائيل أو مستوطناتها، واضعة حلفاء إسرائيل الذين يدعون لحرية التعبير في حرج (مثل اتحاد الحريات المدنية الأمريكي).
- أنها أشعلت النقاشات داخل الكنائس البروتستانتية في الولايات المتحدة، والتي سحبت أكبرها استثماراتها من الشركات التي تستفيد من احتلال إسرائيل.
- أن الحركة أصبحت لعنة على مسؤولي الكليات، الذين أُجبروا على الفصل في الشكاوى المقدمة من الأساتذة والطلاب الداعمين لحركة المقاطعة، والذين تم خنق خطابهم الحر، والفصل في ادعاءات هيئات التدريس الصهيونية والمانحين والطلاب الجامعيين الذين يدعون بأن حرمهم الجامعي قد أصبح مكانا "غير آمن".
- أن الحركة دفعت الليبراليين نحو دعم أكبر للفلسطينيين، مما جعل إسرائيل قضية حزبية على نحو متزايد في الولايات المتحدة، ترتبط ارتباطًا أقل بالديمقراطيين والتقدميين، وارتباطا أكثر بترامب والإنجيليين واليمينين المتطرفين.
- أن الحركة تسببت في انشقاقات جديدة لدى يسار الوسط في الشتات اليهودي، والذي أجبرته كل من الحكومة الإسرائيلية اليمينية المؤيدة للاستيطان من جهة، واليسار غير الصهيوني من جهة أخرى، على الانقسام.

- وأن هذا دفع الصهاينة الليبراليين إلى التساؤل عن سبب قبولهم في بعض الأحيان لمقاطعة منتجات المستوطنات وليس مقاطعة الدولة التي تنشئ تلك المستوطنات وتدعمها.
- أن الحركة أجبرت أنصار إسرائيل الأكثر أهمية على تبرير معارضتهم لأشكال الضغط غير العنيفة على إسرائيل، حين أدى غياب الضغط الحقيقي إلى عدم إنهاء الاحتلال أو عدم توسيع المستوطنات.
- أن الحركة فرضت العبء على الصهاينة الليبراليين للدفاع عن دعمهم ليس للمثل التجريدي لما يأملون أن تصبح عليه إسرائيل يومًا ما، ولكن للممارسات الفعلية الطويلة الأمد للدولة، بما في ذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية للاستيطان اليهودي؛ واعتقال مئات الفلسطينيين دون محاكمة أو تهمة؛ والعقاب الجماعي لمليوني شخص من سكان غزة الذين يعيشون تحت حصار دام أكثر من عقد؛ وعدم المساواة المؤسسية بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل.
- أن الحركة حرمت أنصار إسرائيل الليبراليين من ذريعة أن الاحتلال الشاذ أو الحكومات اليمينية تتحمل المسؤولية بشكل أساسي عن الممارسات غير الديمقراطية للدولة.
- لكن، وربما الأهم من ذلك كله، أن الحركة تحدت الإجماع على حل الدولتين في المجتمع الدولي. وبقيامها بذلك، أزعجت المنظومة الدولية بأكملها التي تقوم على هذا الحل المفترض، من المنظمات غير الربحية، والبعثات الدبلوماسية، ومراكز الفكر الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تقويض فرضيتها المركزية: والتي تقول بأنه يمكن ببساطة حل النزاع عن طريق إنهاء احتلال إسرائيل

لغزة والقدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، مع ترك حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل واللاجئين دون معالجة.

- أن الحركة صارت بالنسبة للكثير من يهود الشتات، رمزًا للشر ومستودعًا للرهبة، وأنها صارت لديهم قوة شريرة تحول النقاش الإسرائيلي الفلسطيني من مفاوضات حول نهاية الاحتلال وتقسيم الأراضي إلى جدال حول جذور الصراع الأقدم والأعمق: النزوح الأصلي لمعظم الفلسطينيين، وإقامة دولة يهودية على أنقاض قراهم المحتلّة.
- أن ظهور الحركة أحيا الأسئلة القديمة حول شرعية الصهيونية، وكيفية تبرير امتياز حقوق اليهود على حقوق غير اليهود، ولماذا يستطيع اللاجئون العودة إلى ديارهم في صراعات أخرى ولكن ليس في هذا الصراع تحديدا.
- وقبل كل شيء، لقد أبرزت الحركة قضية محرجة لا يمكن إهمالها إلى أجل غير مسمى: وهي ما إذا كانت إسرائيل، حتى لو توقفت عن احتلالها للضفة الغربية وغزة، يمكن أن تكون دولة ديمقراطية ودولة يهودية في آن واحد.

انتهت المبررات التي ساقها ناثان في بداية مقاله المطول، ويمكننا أن نضيف لتلك المبررات:

- أن الحركة استطاعت نقل "حركة المقاطعة" من مجرد حركة للعرب وحكوماتهم وجامعتهم تاريخيا، إلى صيرورتها "واقعيا" حركة عالمية تجوب الكثير من الجامعات والمؤسسات في العالم، تضم جهودا أهلية لقطاعات شعبية متنامية حول العالم، أي أنها نواة لإعادة تشكيل الرأي العام العالمي، وإن في قسم وقطاع منه.

في المقابل، ورغم ذلك الانتشار عالميا، تواجه الحركة انكماشا عربيا للمقاطعة، إذ لم تستطع الحركة إعادة إحياء المقاطعة عربيا على المستوى الشعبي، خاصة بعد أن صار التطبيع – سرا وجهرا – جزء من سياسات النظم الحاكمة، والذي نتعامل فيه في الأغلب بنفس طريقة

تعاملها في الكثير من الملفات، في ظل أجواء غير ديمقراطية تسود العالم العربي خاصة بعد الثورات المضادة التي تجتاح العالم العربي، وهي مرشحة للتصاعد وزيادة عنفوانها بعد بدء الإعلان عما يسمى بصفقة القرن.

طالع مقال ناثان ثرال من هنا:

https://www.theguardian.com/news/2018/aug/14/bds-boycott-divestment-sanctions-movement-transformed-israeli-palestinian-debate

وطالع تعريفا لناثان على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Nathan_Thrall

وطالع موقعه على الإنترنت:

https://www.nathanthrall.com/

14 عاما على حركة "المقاطعة
وسحب الاستثمارات والعقوبات "BDS (2)

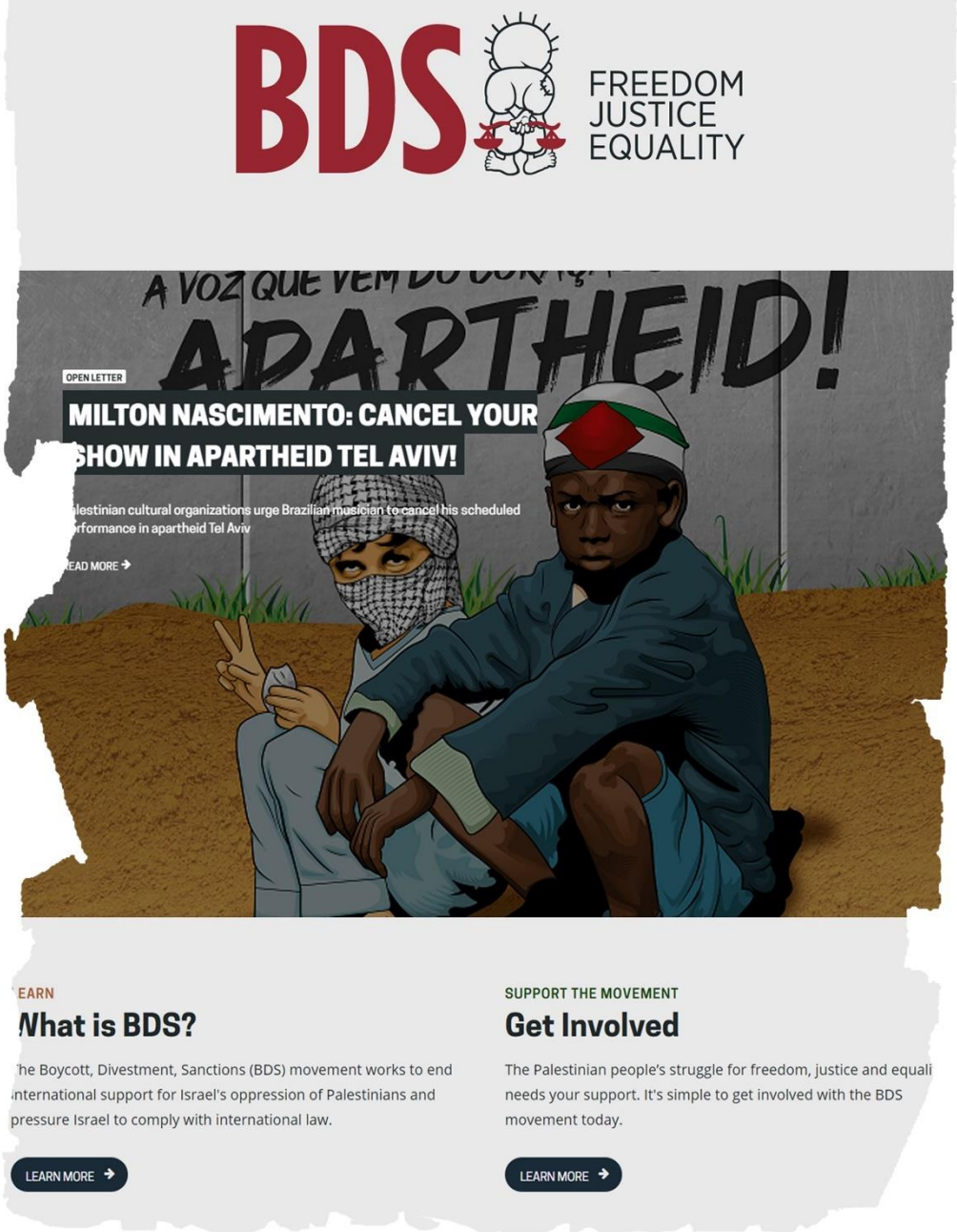

وبعد أن تناولنا في المقال الأول الجوانب التي تبرر وتبرز أهمية حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات BDS، أن نتناول في هذا المقال الثاني الحديث عن ماهية هذه الحركة ومبررات وجودها، قبل أن نتطرق لجوانب أخرى تتعلق بالجذور التاريخية وحاضر وتأثيرات الحركة.

فبينما تعرف الويكيبيديا الـ BDS في مقدمة مدخلها للحديث عن الحركة بأنها: حملة عالمية تروج لمختلف أشكال المقاطعة ضد إسرائيل حتى تلبي ما تصفه الحملة بـ "التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي"، المعرّفة بأنها الانسحاب من الأراضي المحتلة، وإزالة الجدار الفاصل في الضفة الغربية، والمساواة الكاملة للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، و"احترام وحماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم". ويتم تنظيم وتنسيق الحملة من قبل اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.

ويشير موقع الحركة/ الحملة في تعريفها لنفسها، بأنها: حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد (الفصل العنصري) الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين، وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. وتتناول مطالب الحركة طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية، من فلسطينيي أراضي العام 1948، إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شرذمه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل.

ويقدم موقع الحركة تعريفا للمكونات الثلاثة التي تشكل عنوان الحركة، وهي:

- المقاطعة (Boycott) وتشمل وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية وكذلك الشركات الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية.
- سحب الاستثمارات (Divestment) تسعى حملات سحب الاستثمارات إلى الضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الاحتلال والأبارتهايد (الفصل العنصري) لسحب استثماراتهم من و/أو إنهاء تعاقدهم مع هذه الشركات. وقد يكون المستثمرون أو المتعاقدون أفرادًا، مؤسسات، صناديق سيادية، أو صناديق تقاعد، أو كنائس، أو بنوك، أو مجالس محلية، أو جهات خاصة، أو جمعيات خيرية، أو جامعات.
- فرض العقوبات (Sanctions) المقصود بالعقوبات الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات. وتشمل العقوبات العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، على سبيل المثال عن طريق وقف التعاون العسكري، أو وقف اتفاقيات التجارة الحرة، أو طرد إسرائيل من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو الفيفا أو غيرها.

وكما ذكرنا في المقال السابق، فإنه يؤرخ لنشأة الحركة رسميا بتاريخ 9 يوليو 2005، وهو اليوم الذي أصدرت فيه 170 منظمة فلسطينية غير حكومية نداءها التأسيسي المعنون بـ "مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان"، والذي تضع في مقدمته، المبررات التي دعتها لإصدار النداء، وتأسيس الحملة/ الحركة:

"لقد مر عام على صدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية، والذي اعتبر أن قيام إسرائيل ببناء الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة عمل غير قانوني. ومع هذا، فإن إسرائيل مستمرة في بناء جدارها الكولونيالي متجاهلة قرار المحكمة المذكور. ثمانية وثلاثون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (ومن ضمنها القدس الشرقية)، قطاع غزة وهضبة الجولان، وإسرائيل مستمرة في توسيع مستعمراتها. كما أنها قامت بضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية من طرف واحد، وضمت عملياً – بسياسة الأمر الواقع – أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية بواسطة الجدار. كما تخطط إسرائيل، تحت غطاء خطة إعادة الانتشار من غزة، لبناء وتوسيع مستعمراتها في الضفة الغربية. بعد مرور سبعة وخمسين عاماً على إنشاء دولة إسرائيل، والتي اقيمت بمعظمها على أراضٍ فلسطينية تم "تطهيرها" عرقياً من أصحابها الفلسطينيين، فإن غالبية الفلسطينيين هم لاجئون، وأغلبهم "بدون جنسية". إضافة إلى ذلك، فإن نظام التمييز العنصري الإسرائيلي ضد المواطنين العرب الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية لا يزال مستشرياً".

وفي مقاله، يتناول ناثان ثرال، الظروف التي غلفت نشأة الحركة، والتي تمثل جزء لا يتجزأ من التعريف بها:

يرى ناثان أن الحركة "مثلت الملاذ الأخير للفلسطينيين، الذين سحقتهم الهزيمة العسكرية للانتفاضة الثانية. وموت ياسر عرفات، التجسيد الحي للحركة الوطنية الفلسطينية. ولم يروا في بديله، محمود عباس أملا، فمحمود عباس مرتبط أكثر من أي فلسطيني آخر بعملية أوسلو للسلام، وعلى الرغم من أنه كان يقدم ما يمكن أن يعتبر فترة راحة من العنف، إلا أنه وعد أيضًا بالعودة إلى استراتيجية الدبلوماسية والتعاون التي لم تفعل شيئًا يذكر لإنهاء الاحتلال. لذا كانت القناعة أنه: إذا كان هناك ضغط على إسرائيل لمنح الفلسطينيين الحرية، فسيتعين أن يأتي من القاعدة ومن الخارج. وبما أن ما يسمى بالمجتمع الدولي لم يتحرك لتنفيذ قرار

محكمة العدل الدولية الوارد في نص نداء الحركة، لم تجد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بدا من أخذ زمام المبادرة.

وكما يلاحظ ناثان: فإن الطيف السياسي الذي شملته الـ170 منظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الذين أيدوا البيان شمل: اليساريين والإسلاميين، وأنصار الدولتين وأنصار الدولة الواحدة. وقد شمل ذلك القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية - الهيئة التنسيقية لكل حزب سياسي مهم - بالإضافة إلى النقابات العمالية الرئيسية، ولجان مخيمات اللاجئين، وجمعيات الأسرى، والمراكز الفنية والثقافية، ومجموعات المقاومة اللاعنفية، وتشكل تسعة وعشرون من هذه الكيانات الآن اللجنة الوطنية للحركة ومجلس قيادتها.

ويرى ناثان أن ما كان جديدا ومبتكرا في مبادرة الحركة، ليس المقاطعة التي كانت موجودة بالفعل، ولا حتى الدعوة للعقوبات التي سبق وصدرت من الأمم المتحدة، ولكن – كما يرى – هو بلورة الأمر في ثلاثة مطالب واضحة للضغط على إسرائيل: أولاً، الحرية لسكان الأراضي المحتلة؛ ثانياً، المساواة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؛ وثالثا، العدالة للاجئين الفلسطينيين في الشتات - أكبر مجموعة - بما في ذلك الحق في العودة إلى ديارهم.

ويرى ناثان أن نداء الحركة، كان تحديًا ليس فقط لإسرائيل بل للقيادة الفلسطينية أيضا، لأنه كان يمثل إعادة صياغة مفاهيمية للنضال الوطني، أكثر تمشيا مع المواقف الأصلية لمنظمة التحرير الفلسطينية - قبل أن تجبرها الهزيمة العسكرية والضغط الدولي والبراجماتية السياسية على التخلي عن هدف دولة ديمقراطية واحدة، قبول حل الدولتين بدلا من ذلك.

لأنه بمرور الوقت، أصبح حل الدولتين شعارًا فارغًا من المعنى، وأنه كلما بدا الأمر أقل قبولا، كلما كان صوته أعلى. ولكن، وطالما أنه كان لا يزال من الممكن تخيل ذلك، رفضت القوى الكبرى في العالم أن تطالب إسرائيل بمنح الفلسطينيين الجنسية وحقوق متساوية. وهكذا تحول مفهوم الدولتين من حل محتمل للاحتلال الإسرائيلي إلى الذريعة الأساسية لحرمان الفلسطينيين من المساواة. وكان أيضاً العذر الرئيسي لإبقاء غالبية الفلسطينيين في

المنفى: من أجل الحفاظ على الأغلبية اليهودية في إسرائيل، ومن ثم يتعين على اللاجئين أن يظلوا في مخيمات خارج حدود إسرائيل حتى تكون هناك دولة فلسطينية يمكنها استيعابهم.

ومن ثم، ومن وجهة نظر ناثان قدمت حركة BDS بديلاً، حيث رفضت الحديث عن حلول وهمية، سواء كانت عن دولتين أو واحدة. لأن المشكلة الأكثر جوهرية، في نظرها، ليست في تحديد نوع الترتيب الذي يجب أن يحل محل النظام الحالي؛ بل إن المشكلة هي إجبار إسرائيل على تغيير الأمر برمته. ومن ثم يقرأ ناثان في نداء الحركة: أن مناقشة حل الدولتين مقابل حل الدولة الواحدة هو بمثابة أن تطلب عد الملائكة عند نقطة الدبوس، طالما ظلت إسرائيل مستريحة بما يكفي في الاحتلال الدائم بما يجعلها تختار الحل الذي يناسبها هي.

ولكن ماذا حققت الحركة حتى الآن، أو ما ترى هي أنها حققته من هذا الطريق السلمي للضغط؟ هنا لابد من العودة لموقع الحركة التي يوافينا بـ تنامي أثر حركة المقاطعة BDS بشكل ملموس بفضل الحملات الاستراتيجية والمنظمة التي تقوم بها حول العالم. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

كانت المقاطعة عاملاً أساسياً وراء انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 46% سنة 2014، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة. وتتوقع مؤسسة راند الأمريكية بأن تلحق حركة المقاطعة خسارة بإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي تتراوح بين 1% إلى 2% - أي ما بين 28 إلى 56 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة. كما كشف تقرير للبنك الدولي بأن الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني انخفضت بنسبة 24% في الربع الأول من سنة 2015.

انسحاب شركة فيوليا الفرنسية بشكل كامل من الاقتصاد الإسرائيلي في 2015 بعد أن تكبدت خسائر فادحة تقدر بمليارات الدولارات نتيجة حملة المقاطعة ضدها بسبب تورطها في الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وبعدها انسحبت كل من شركة أورانج (Orange) وCRH بالكامل.

إعراب إحدى أكبر شركات تصنيع السلاح الإسرائيلية عن شكواها من أزمة التصدير التي تواجهها السوق الإسرائيلية بشكل عام؛ حيث عدَّت أحد أسباب هذه الأزمة انخفاض الرغبة العالمية في استيراد "بضائع ومنتجات مصنوعة في إسرائيل".

إعلان شركة جي فور إس (G4S) ويونيليفر (Unilever) عن اتخاذ خطوات لوقف تورطها في جرائم إسرائيل.

إعلان عشرات السلطات المحلية (البلديات) في إسبانيا عن نفسها "مناطق خالية من الأبارتهايد الإسرائيلي" وتبني بلديات في فرنسا وبريطانيا والنرويج وغيرها قرارات مختلفة لمقاطعة الشركات المتورطة في الاحتلال الإسرائيلي.

رفض الآلاف من الفنانين والفنانات مثل روجر واترز، وفرقة فايثلس، ولورين هيل، وبراين إنو، والفيس كوستيلو وغيرهم إقامة حفلات فنية في مدن إسرائيلية، كتل أبيب.

تبني مؤسسات أكاديمية واتحادات طلابية حول العالم في أمريكا الشمالية واللاتينية وجنوب أفريقيا وبريطانيا وقطر وغيرها لحركة مقاطعة إسرائيل وكذلك سَحْب عدد من الكنائس حول العالم، بالذات في الولايات المتحدة، استثماراتها من الشركات المتورطة في جرائم الاحتلال.

وختاما، ووفقاً للتصريحات الرسمية للحكومة الإسرائيلية اعتبرت حركة BDS "خطراً استراتيجياً" على منظومتها الاستعمارية.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع موقع الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Boycott,_Divestment_and_Sanctions

وطالع النسخة العربية من موقع الحركة:

https://bdsmovement.net/ar

وطالع مقال ناثان ثرال على موقع الجارديان البريطانية:

https://www.theguardian.com/news/2018/aug/14/bds-boycott-divestment-sanctions-movement-transformed-israeli-palestinian-debate

***

14 عاما على حركة "المقاطعة
وسحب الاستثمارات والعقوبات BDS" (3)

في هذا الجزء الثالث والأخير من تناولنا لحركة BDS في سياق سلسلة متضامنون، نتناول ردود الأفعال الإسرائيلية والدولية على الحركة، وما آل إليه الصراع بين الحركة وبين إسرائيل وأذرعها في العالم، وذلك بحسب ما ورد في مقال ناثان ثرال Nathan Thrall المشار إليه آنفا.

كان رد الفعل الإسرائيلي كما يقول ناثان بطيئا، لكنه كان قويا، حيث قاد ضابط الاستخبارات العسكرية السابق يوسي كوبرفاسر Yossi Kuperwasser والذي ترأس سابقا قسم الأبحاث بها جهود الحكومة الإسرائيلية لمواجهة الحركة (وذلك حتى عام 2014)، حيث حول جهود وزارة الشئون الاستراتيجية التي عمل مديرا عاما لها منذ عام 2009 إلى مركز لقيادة المعركة ضد الحركة.

بدأ كوبرفاسر عمله عقب صدور تقرير الأمم المتحدة الذي أدان حرب إسرائيل على غزة (2008 - 2009)، وكان تقرير ريتشارد جولدستون هذا هو الذي نبه إسرائيل أولاً إلى الطبيعة الخطيرة للتهديد الذي يشكله ما يطلق عليه "نزع الشرعية" الذي جسده التقرير، ومن ثم، وفي أواخر عام 2009، اعتبر نتنياهو أن نزع الشرعية هو أحد التهديدات الخطيرة الثلاثة لإسرائيل (إلى جانب برنامج إيران النووي وانتشار الصواريخ والقذائف من غزة ولبنان)، ومنذ ذلك الحين، أصبح من الشائع أن نسمع كبار السياسيين الإسرائيليين يصفون حركة BDS ونزع الشرعية بأنها تهديد "وجودي" أو "استراتيجي" لإسرائيل.

وعلى الرغم من النجاح المحدود للحركة على الجانب الاقتصادي لكن كوبرفاسر يقول إن التهديد الذي تمثله الحركة حقيقي للغاية، وأن "المسألة الأساسية ليست ما إذا كانوا سيقاطعوننا أم لا يقاطعوننا"، بل إن "القضية الأساسية هي ما إذا كانوا سينجحون في إقناع

المجتمع الدولي بأن إسرائيل غير شرعية كدولة يهودية."، وهو الأمر الذي حدا باليسار الإسرائيلي إلى التهديد بأن حركة المقاطعة وسحب الشرعية يمكن أن تخلق "تسونامي دبلوماسي" دولي ضد إسرائيل.

وبينما ترى الناشطة العربية حنين زعبي أن الحركة - باعتبارها أكبر جيش أخلاقي في العالم - تقوض مكانة إسرائيل على المستوى الدولي، يرى كوبرفاسر في المقابل أن المفتاح بالنسبة لإسرائيل هو كسب قلوب وعقول الليبراليين الوسطيين والتقدميين في الخارج، وليس الأشخاص الموجودين بالفعل في المعسكر الصهيوني أو المعادي للصهيونية، وأن ما يجعل ذلك صعبا من وجهة نظره هو إهمال بعض الإسرائيليين واليهود وتخليهم عن قصد عن ساحة المعركة، أولئك الذين يحذرون من أن إسرائيل تقف على حافة منحدر زلق يهوي بها نحو "الفصل العنصري".

بالنسبة لحركة المقاطعة، لم تكن تهمة الفصل العنصري، التي أصبحت بارزة بعد بداية الانتفاضة الثانية في عام 2000، مجرد تشبيه استفزازي بجنوب إفريقيا، بل كانت مطالبة قانونية، تستند إلى جريمة الفصل العنصري على النحو المحدد في الاتفاقيات الدولية والنظام التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم أصبح مفهوم الفصل العنصري عنصرا أساسيا في تأطير رؤية الحركة للصراع، وذلك في إطار "واقع الدولة الواحدة" الذي يعيشه الفلسطينيون واليهود، على الرغم من "خطاب حل الدولتين"، وهو الواقع الذي يدفع الساسة الإسرائيليون حاليا إلى تغييره عبر جعل إسرائيل دولة خالصة خاصة باليهود، وإخراج ما في إسرائيل من فلسطينيين إلى بلاد أخرى عبر ما يسمى بصفقة القرن، وهو الأمر الذي يدفع الحركة إلى التمسك أكثر بإطار "دولة الفصل العنصري" وصفا لإسرائيل، كما يدفعها إلى ذلك أيضا حقيقة "واقع الدولة الواحدة".

وكلما تعمقت حقيقة الدولة الواحدة المتجذرة بعمق، أصبحت تهمة الفصل العنصري أكثر صدى، وكلما كان تخيلها صعبا كلما أدى ذلك إلى التراجع عنها إلى طريق حل الدولتين.

يمكن أن تنتهي المعركة ضد الاحتلال بانسحاب عسكري بسيط، لكن لا يمكن كسب الكفاح ضد الفصل العنصري إلا بنهاية سياسات الدولة التي تميز ضد غير اليهود. وهي سياسات في حالة إسرائيل، يمكن العثور عليها ليس فقط في المناطق المحتلة، ولكن في كل مكان يتصل فيه الفلسطينيون بالدولة، سواء في الضفة الغربية أو غزة أو فلسطين المحتلة منذ عام 1948، لذلك يرى نشطاء الحركة أن إعادة تعريف الصراع كحالة فصل عنصري، يعد مخرجًا من هذا الفخ، مخرج يمكن أن يقضي أيضًا على أكبر نقاط ضعف الفلسطينيين وهي التشرذم، وذلك من خلال توحيدهم في صراع مشترك ضد نظام تمييزي وحيد.

وعلى الرغم من أن الحركة ركزت في خطابها على مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية ومنتجاتها، ولقيت حملتها بهذا الصدد استجابة من بعض الشركات والكنائس الغربية، وبعض منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن البعض قد يعتبر هذا نجاحا محدودا، وربما غير مؤثر بشكل كاف، إلا أن إسرائيل وعلى لسان يوسي كوبرفاسر اعتبرت أنه "لا يوجد فرق بين مقاطعة المستوطنات ومقاطعة إسرائيل"، وأنك "إذا كنت ترغب في الترويج لمقاطعة إسرائيل، أي جزء من إسرائيل، فأنت لست صديقًا لإسرائيل، أنت في الواقع عدو لإسرائيل، لذلك علينا أن نتعامل معك". ومن ثم أصدرت إسرائيل قانونا يمنع دخول الأجانب الذين دعموا علنًا مقاطعة إسرائيل "أو منطقة خاضعة لسيطرتها".

واتبعت إسرائيل وحلفاؤها نفس الاستراتيجية في الخارج، ففي عام 2014، عقد نتنياهو اجتماعًا لكبار الوزراء الإسرائيليين لمناقشة التدابير الممكنة لمكافحة الحركة، بما في ذلك، وفقًا لصحيفة هآرتس اليومية الإسرائيلية إقامة "دعاوى قضائية في المحاكم الأوروبية وأمريكا الشمالية ضد منظمات [BDS]"، واتخاذ "إجراءات قانونية ضد المؤسسات المالية التي تقاطع المستوطنات"، كما ناقش الاجتماع "ما إذا كان يجب تفعيل اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، وتحديدا أيباك Aipac، من أجل تعزيز التشريعات في الكونغرس". ومنذ

ذلك الحين، أغلقت البنوك الكبرى في جميع أنحاء العالم حسابات المجموعات المؤيدة لحركة BDS، وفي 24 ولاية أمريكية، تم تمرير مشاريع قوانين وأوامر تخنق حرية التعبير عن طريق تثبيط أو معاقبة أو تقييد أي دعم لمقاطعة إسرائيل أو المستوطنات.

وتبنت إسرائيل استراتيجية لتهديد الشركات التي تتعرض لضغوط للانسحاب أو سحب الاستثمارات: إما أن تبقى في الأراضي الخاضعة لسيطرة إسرائيل وتتجاهل حملة المقاطعة، أو تقبل مواجهة الدعاوى والخسائر المحتملة ليس فقط في إسرائيل ولكن في أسواق أكبر بكثير في أوروبا والولايات المتحدة، وكما يقول كوبرفاسر فإن الشركات التي لا ترضخ لهذا التهديد: سوف يتم مواجهتها بالمزيد من القوانين حول العالم التي تجعل هذه الشركات تعاني".

الأسلوب الآخر الذي تبنته وزارة الشئون الاستراتيجية الإسرائيلية هو الاستعانة بشركات علاقات عامة خارجية لمواجهة الحركة في أوروبا والولايات المتحدة. وقال كوبرفاسر إن الجماعات المناهضة لحركة المقاطعة "تنتشر الآن كالفطر بعد المطر".

فضلا عن ذلك استخدمت نفس الوزارة الخدمات الاستخباراتية في إحصاء ومهاجمة كل من يعمل على نزع الشرعية عن إسرائيل، بما في ذلك وضع قائمة سوداء بالمنظمات والأفراد الإسرائيليين الذين يدعمون حملة المقاطعة غير العنفية، وإنشاء "وحدة تشويه" لتلطيخ سمعة كل مؤيدي المقاطعة، واستدعاء أفراد من اليسار الإسرائيلي للاستجواب أو إيقافهم على الحدود من قبل عملاء للأمن الداخلي وصفوا أنفسهم بأنهم ضباط يعملون ضد نزع الشرعية، كما منعت إسرائيل 20 منظمة من دخول أراضيها بسبب آرائهم السياسية المؤيدة للحركة.

وربما كانت أقوى أدوات لإسرائيل في حملتها ضد نزع الشرعية هي اتهام منتقدي البلاد بمعاداة السامية، وتطلب القيام بذلك تغيير التعريف الرسمي للمصطلح، وقد بدأ هذا الجهد خلال السنوات الأخيرة من الانتفاضة الثانية، عامي 2003 و2004، حيث كانت دعوات المقاطعة وسحب الاستثمارات السابقة على نشأة الحركة تكتسب قوة.

في ذلك الوقت، ومن ثم اقترحت مجموعة من المعاهد والخبراء، وضع تعريف جديد لمعاداة السامية يساوي بين انتقاد إسرائيل ودعوات كراهية اليهود. ومن ثم تم صياغة "تعريف عملي" جديد لمعاداة السامية، تبنته وزارة الخارجية الأمريكية، وحدد معاداة السامية لتشمل أيًا من فئات الانتقاد الثلاث لإسرائيل: نزع الشرعية عن إسرائيل، وشيطنة إسرائيل، ووصفها بازدواجية المعايير.

ووفقًا لتعريف وزارة الخارجية الأمريكية، يشمل نزع الشرعية "حرمان الشعب اليهودي من حقه في تقرير المصير، وحرمان إسرائيل من حقها في الوجود". وهكذا فإن معاداة الصهيونية - بما في ذلك الرأي القائل بأن إسرائيل يجب أن تكون دولة لجميع مواطنيها، ذات حقوق متساوية لليهود وغير اليهود - هي شكل من أشكال نزع الشرعية وبالتالي معاداة السامية. بينما تتضمن الشيطنة: "عقد مقارنات بين السياسة الإسرائيلية المعاصرة والسياسة النازية".

وقد تم نشر هذا التعريف الجديد لمعاداة السامية بشكل متكرر في وجه منتقدي إسرائيل في الولايات المتحدة، وخاصة في الجامعات، وكمثال على ذلك، أصدر المجلس التشريعي في كاليفورنيا قرارًا في عام 2012 لتنظيم الخطاب في جامعات كاليفورنيا؛ وضع تعريفا لمعاداة السامية شمل ليس فقط دعوات نزع الشرعية عن إسرائيل وإضفاء الشيطانية عليها، ولكن أيضًا "حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات التي يرعاها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ضد إسرائيل".

وإعمالا لهذا المبدأ، وفي عام 2015، بدأ موقع ويب مجهول، اسمه كناري ميشن Canary Mission، في نشر قوائم الطلاب المؤيدين للفلسطينيين، والذين يدعمون لسحب الاستثمارات، وغالبًا ما يتهمهم بمعاداة السامية. وقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية ملفات الموقع لاستجواب ومنع دخول المواطنين الأمريكيين المؤيدين لحركة المقاطعة. وفي العديد من الجامعات، قامت الجماعات الموالية لإسرائيل بتخويف الطلاب وأعضاء هيئة التدريس

المؤيدين للفلسطينيين من خلال وضع أسماء من الموقع على ملصقات توضح ذلك: "لقد تحالف الطلاب وأعضاء هيئة التدريس التالية أسماؤهم مع الإرهابيين الفلسطينيين على ارتكاب المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات، وترويج كراهية اليهود في هذا الحرم الجامعي".

ولأن حركة المقاطعة تعارض إقامة دولة ذات تمييز قانوني ضد غير اليهود وبالتالي ترفض فكرة الدولة اليهودية، فإن العديد من اليهود في الشتات ينظرون إلى التهديد الذي تشكله الحركة بأنه تهديد وجودي. وتصف سيمون زيرمان المؤسس المشارك لحركة IfNotNow - وهي حركة يهود أمريكيين ضد الاحتلال – الأمر قائلة: "إذا سألت يهوديًا أمريكيًا بشكل عشوائي في الشارع، هل تعتقد أن الناس في مجتمعهم يجب ألا يتم التمييز ضدهم بناءً على العرق، وأنه يجب أن يكون لجميع الناس إمكانية الوصول إلى جميع الحقوق الأساسية التي تهتم بها في أمريكا؟، ربما يقولون نعم. إلا إذا تعلق الأمر بإسرائيل، فإنهم يقولون لك: 'المساواة لجميع الناس؟ أنت تحاول محو إسرائيل من على الخريطة إذا".

ورغم كل هذا التصاعد في معاداة الحركة، خاصة في ظل التحالف بين حلفاء إسرائيل والقوميين المتطرفين في أوروبا والولايات المتحدة، فقد صارت هذه الحملات المعادية، وذلك التحالف موضوعًا رئيسيًا في الرسائل التي تبثها حملة المقاطعة. وفي هذا الصدد، فإن أمثال حكومتي ترامب ونتنياهو، تعد هجماتهما على الحركة من بين الدوافع الكبرى للدعاية والتجنيد للانضمام لها.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع مقال ناثان ثرال كاملا:

https://www.theguardian.com/news/2018/aug/14/bds-boycott-divestment-sanctions-movement-transformed-israeli-palestinian-debate

فرانسيس بلاك..
وقانون المقاطعة في البرلمان الأيرلندي

في عام 2018 تقدمت نائبة البرلمان الأيرلندي المستقلة فرانسيس بلاك Frances Black بمشروع قانون لمقاطعة منتجات إسرائيل المنتجة في جميع مستوطنات الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وهو مشروع القانون المعروف باسم مشروع قانون الأراضي المحتلة Occupied Territories Bill، واسمه الرسمي "قانون السيطرة على النشاط الاقتصادي Control of Economic Activity (Occupied Territories 2018) ويحظر هذا القانون ويجرم نصا "التجارة مع المستوطنات غير القانونية والدعم الاقتصادي لها في الأراضي التي تعتبر محتلة بموجب القانون الدولي"، وعلى الأخص المستوطنات الإسرائيلية. وقبل المضي قدما في الحديث عن القانون وتطوراته، نعرف المرأة الشجاعة صاحبة الضمير التي تقف وراءه.

فرانسيس بلاك هي مغنية وسياسية أيرلندية من مواليد عام 1960، كانت قد برزت في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين عندما بدأت العزف مع فرقة عائلتها "ذا بلاك فاميلي The Black Family" حيث قدمت مزيجا من الموسيقى الأيرلندية التقليدية والمعاصرة.

وفي عام 2016 تم انتخابها كعضو مستقل في مجلس الشيوخ (الغرفة العليا في البرلمان الأيرلندي) عن اللجنة الصناعية والتجارية بعد ترشيحها من قبل هيئة الإذاعات الأيرلندية المستقلة، كما أنها عضو في مجموعة المشاركة المدنية التي تأسست داخل مجلس الشيوخ بمبادرة من الأعضاء المستقلين وأعضاء من حزب الخضر فيه بعد انتخاب المجلس الخامس والعشرين عام 2016. وقد تم إعادة انتخاب فرانسيس عام 2020.

كانت فرانسيس قد تقدمت بمشروع القانون في يناير من عام 2018، والذي وصفته بأنه يسعى إلى "حظر استيراد وبيع السلع والخدمات والموارد الطبيعية الناشئة عن مستوطنات غير قانونية في الأراضي المحتلة".

كان مشروع القانون قد تم التصويت لصالحه من حيث المبدأ في مجلس النواب (الغرفة الأدنى في البرلمان الأيرلندي) في 24 يناير 2019، بعدما تم التصويت لصالحه وتمريره إليه من قبل مجلس الشيوخ، وتم إحالته إلى لجنة الشئون الخارجية بالمجلس لمناقشة بنوده بندا بندا، وتعديل ما يلزم منها.

وعقب هذه الخطوة صرحت فرانسيس قائلة "هذه مناسبة تاريخية، ويسعدني أن أرى كلاً من غرفتي البرلمان يدعمان القانون بقوة. المستوى الهائل من الدعم بين الأحزاب هو دليل على حقيقة أن هذا ليس طلبا جذريا - نحن ببساطة نقول ذلك، إذا علمنا أن بعض السلع قد تم إنتاجها نتيجة جرائم حرب، فلا يجب أن نتاجر بها. وإلا فهناك نفاق واضح. كيف يمكننا إدانة المستوطنات باعتبارها غير قانونية، لقيامها بمثل سرقة الأراضي والموارد، ولكننا نتاجر بسعادة في عائدات هذه الجريمة؟

مضيفة "رأيت أثر التوسع الاستيطاني بنفسي عندما زرت الضفة الغربية العام الماضي. رأيت القيود المفروضة على التنقل والطرق المنفصلة وتدمير منازل الناس وأوضاع حقوق الإنسان المدمرة التي تزداد سوءا يوميا. ولا يمكننا أن ننظر بضمير حي إلى هذا الوضع، وإلى التكلفة البشرية التي لا تُغتفر، ونقول إن عقودًا من الإدانة الفارغة كافية. يجب أن يثير فينا ذلك شعورا عميقا بالظلم والغضب يقتضي عملا هادفا ضد الاحتلال".

لكن رغم ذلك، لا يزال يتعين اجتياز عدة مراحل أخرى قبل التوقيع على القانون الأيرلندي، ولكن من المتوقع أن يتقدم القانون نظرا لقاعدة الدعم الواسعة من أحزاب المعارضة الأيرلندية. وبمجرد الموافقة عليه، سيشمل القانون غرامات تصل إلى 250 ألف يورو (284 ألف دولار) أو خمس سنوات في السجن لمن ثبتت إدانتهم باستيراد أو بيع أي سلع أو خدمات منشؤها مرتفعات الجولان أو القدس الشرقية أو مستوطنات الضفة الغربية.

وعلى الرغم من أن التقديرات تشير إلى أن قيمة صادرات المستوطنات إلى أيرلندا تتراوح بين 580 ألف دولار و1.1 مليون دولار فقط سنويا، فإن القيمة الرمزية للفاتورة وقدرتها على التأثير على الدول الأوروبية الأخرى لتحذو حذوها قد تم الترحيب بها باعتبارها انتصارا من قبل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS).

وفي تعليقها على برنامج الحكومة في 16 يونيو 2020 أصدرت فرانسيس بيانا جاء فيه:

أنه بينما ينصب التركيز بشكل صحيح على التحديات المحلية، فإن (البيان) يوضح أيضا كيف يمكننا التعامل مع العالم الأوسع.. أنا سعيدة لأن الشعب الأيرلندي يظل ملتزما على المستوى الدولي، ويدرك أن "الظلم في أي مكان يمثل تهديدًا للعدالة في كل مكان"، وأن عملي في مشروع قانون فلسطين والأراضي المحتلة على وجه الخصوص ظهر بشكل كبير في المفاوضات، إنها شهادة على المستوى الهائل من الاهتمام العام والدعم، الذي بنته المجتمعات والنشطاء على مدى عقود.

مضيفة "نحن نواجه لحظة محورية على الصعيد الدولي بشأن إحدى قضايا حقوق الإنسان المحددة في عصرنا.. وإنني أتطلع إلى تقديم مشروع قانون الأراضي المحتلة إلى الأمام في فترة مجلس النواب القادمة وإلزامهم بتلك الالتزامات."

رغم ذلك فإن تقريرا نشر في 23 ديسمبر 2020 أشار إلى أن الحكومة ممثلة في وزير الخارجية في الحكومة المنتخبة في فبراير 2020، لا زالت متمسكة بمنع القانون من دخول حيز التنفيذ بناء على نصيحة المدعي العام في أيرلندا.

وقد علقت فرانسيس على ذلك قائلة "أعلم أن الحكومة المنتهية ولايتها استخدمت الحجة القائلة بأن السياسة التجارية هي مسألة تخص الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي، وأنه لا يمكننا اتخاذ إجراء من جانب واحد ضد سلع المستوطنات". "لكن لدينا خبراء في القانون الأوروبي يؤكدون أن المستوطنات تنتهك القانون الدولي وأن لدينا التزاما بحظر سلع المستوطنات".

وعلى الرغم من تعطل تنفيذ القانون حتى الآن، إلا أن ما قامت به النائبة، والدعم البرلماني الذي حظي به القانون يمثلان خطوات مهمة في مسيرة التضامن المهمة مع الحقوق الفلسطينية تستحق الالتفات والاهتمام.

لمصادر المعلومات والمزيد منها طالع الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Occupied_Territories_Bill

https://en.wikipedia.org/wiki/Frances_Black

وطالع تقارير ميدل إيست مونيتور وإلكترونيك إنتفاضة:

https://www.middleeastmonitor.com/20190125-ireland-passes-bds-bill-banning-israel-settlement-goods/

https://electronicintifada.net/content/ireland-clings-advice-disgraced-judge-israel-trade/31986

وطالع موقع النائبة فرانسيس بلاك:

https://www.francesblack.ie/

وموقع البرلمان فيما يخص القانون:

/https://www.oireachtas.ie/en/bills/bill/2018/6

النخبة الفنية والثقافية الألمانية في وجه المكارثية..
من أجل فلسطين

Artists like me are being censored in Germany - because we support Palestinian rights

Brian Eno

A 2019 parliamentary resolution has had a chilling effect on critics of Israeli policy. Now the cultural sector is speaking up

▲ Brian Eno at his Light Music exhibition in London, 2018. Photograph: Yui Mok/PA

I am just one of many artists who have been affected by a new McCarthyism that has taken hold amid a rising climate of intolerance in Germany. Novelist Kamila Shamsie, poet Kae Tempest, musicians Young Fathers and rapper Talib Kwelli, visual artist Walid Raad and the philosopher Achille Mbembe are among the artists, academics, curators and others who have been caught up in a system of political interrogation, blacklisting and exclusion that is now widespread in Germany thanks to the passing of a 2019 parliamentary resolution. Ultimately this is about targeting critics of Israeli policy towards Palestinians.

لا زال الصراع بين التأييد الذي يتسع يوما بعد يوم في العالم لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) من جانب، والضغوط التي تمارسها إسرائيل على الحكومات الغربية لفرض قوانين تجرم فيها هذا التأييد وتجعله مساويا لـ"معاداة السامية" يضاف فيه فصل جديد كل يوم، وهذه المرة من ألمانيا.

هذا الفصل الجديد كشف عنه المقال الذي نشرته صحفية الجارديان للموسيقي والفنان والملحن والمنتج الألماني بريان إنو Brian Eno يوم 4 فبراير 2021 والذي حمل عنوان: يتعرض الفنانون من أمثالي للرقابة في ألمانيا لأننا ندعم حقوق الفلسطينيين. وكما تشير الفقرة التقديمية للمقال فقد: كان لقرار برلماني صدر عام 2019 تأثير مخيف على منتقدي السياسة الإسرائيلية.

يقول بريان إنه مجرد واحد من العديد من الفنانين الذين تأثروا بالمكارثية الجديدة التي ترسخت وسط مناخ متصاعد من عدم التسامح في ألمانيا. فهناك الكثيرون مثل الروائية كاميلا شمسي، والشاعر كاي تيمبيست، ومغني الراب طالب كويلي، والفنان التشكيلي وليد رعد والفيلسوف أشيل مبمبي، من بين الفنانين والأكاديميين وأمناء المكتبات ومديري المتاحف وغيرهم ممن وقعوا في نظام الاستجواب السياسي والقائمة السوداء والإقصاء. وأن هذا الوضع ينتشر الآن في ألمانيا بفضل إصدار قرار برلماني عام 2019، ويتعلق الأمر في النهاية باستهداف منتقدي السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

يقول بريان إنه تم في الآونة الأخيرة إلغاء معرض لأعماله الفنية في مراحله الأولى لأنه يؤيد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) غير العنيفة والتي يقودها الفلسطينيون. وكما يقول لم يتم الإعلان عن الإلغاء علنا، لكنه يفهم أنه كان نتيجة خوف

العاملين في مجال الثقافة في ألمانيا من أن يعاقبوا هم ومؤسستهم بسبب الترويج لشخص يوصف بأنه "معاد للسامية". واصفا الأمر بقوله: هذا هو عمل الاستبداد: خلق حالة يكون فيها الناس خائفين بما يكفي لإغلاق أفواههم، وستقوم الرقابة الذاتية بالباقي".

ثم يحكي بريان عن صديقته الموسيقية نيريت سومرفيلد Nirit Summerfield التي ولدت في إسرائيل ونشأت في ألمانيا، وتحتفظ بصلتها مدى الحياة بكلا المكانين، بما في ذلك عائلتها الممتدة في إسرائيل. وأنها كفنانة، كانت تتعامل مع العلاقة بين الألمان والإسرائيليين والفلسطينيين لأكثر من 20 عاما من خلال الأغاني والنصوص والعروض، حيث كرست جميع عروضها للتفاهم الدولي والديني.

ومع ذلك، وجدت نيريت نفسها الآن غير قادرة على القيام بعملها الثقافي بحرية، فعند النظر في طلبها للحصول على تمويل فني، أخبر مسؤولو الولاية نيريت أنهم بحاجة إلى فحص عملها؛ وعند محاولتها حجز مكان حفلة موسيقية في ميونيخ، مسقط رأسها، أخبرها المنظمون أنه سيتم إلغاء العرض ما لم تؤكد كتابيا أنه لن يحتوي على "دعم للمحتوى والموضوع والأهداف" لحملة BDS. وكما يقول بريان فإنها كانت مرارا وتكرارا هدفًا لحملات التشهير.

لماذا حدث هذا؟ لأنها تحدثت عما رأته بأم عينيها: قوانين إسرائيل العنصرية ضد مواطنيها الفلسطينيين. نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، وهدم المنازل، والجدار العازل، والاستيلاء على الأراضي، واحتجاز الأطفال، وعن أن الجنود الإسرائيليون يذلون ويقتلون الفلسطينيين من جميع الأعمار. وأنها شاهدت الاستخدام غير القانوني لقنابل الفوسفور ضد غزة واللامبالاة - في أحسن الأحوال - من جانب العديد داخل المجتمع الإسرائيلي.

يقول بريان إنه سأل نيريت عن شعورها حيال الوضع فقالت "بعد العودة لمدة عامين إلى تل أبيب، والعديد من الزيارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، أدركت أن إسرائيل لا تلتزم بمعاييرها الأخلاقية العالية المعلنة. كان الدرس المستفاد من الهولوكوست أنه "لن يتكرر ذلك أبدًا!" ولكن هل المقصود فقط حمايتنا نحن اليهود؟ بالنسبة لي (كما تقول نيريت)،

يجب أن تتضمن عبارة "لن تتكرر أبدا!" أنه "لن تتكرر أبدا العنصرية والقمع والتطهير العرقي في أي مكان - بالإضافة إلى معاداة السامية".

تحتفل موسيقى نيريت بماضيها اليهودي وحاضرها من خلال الأغنية. بصفتها فنانة قُتل جدها في الإبادة الجماعية النازية، فهي تجد أنه من "المزعج للغاية" أن تخضع للرقابة والمكارثية الاستقصائية من قبل المسؤولين والمؤسسات العامة الألمانية.

وفي رأي نيريت "عندما يصر المدافعون عن إسرائيل على أن سياسات الاحتلال والفصل العنصري هذه تتم باسم جميع اليهود في جميع أنحاء العالم، فإنهم يغذون معاداة السامية. (وأن) محاربة معاداة السامية لا يجب ولا يمكن أن تتم من خلال شيطنة النضال من أجل الحقوق الفلسطينية".

بعد ذلك ينتقل بريان للإجابة عن سؤال: كيف حدث هذا الوضع؟ فيقول:

في عام 2019، تم تمرير قرار برلماني غامض غير ملزم في ألمانيا، ساوى بشكل خاطئ بين حركة المقاطعة ومعاداة السامية. وفي فترة زمنية قصيرة، مهد هذا القرار الطريق لجو من جنون العظمة، يغذيها التضليل والانتهازية السياسية.

ويؤكد بريان أن BDS هي حركة سلمية تهدف إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني واحترام القانون الدولي. وأنه تم تصميمها على غرار سوابق من حركة الحقوق المدنية الأمريكية، والحركة ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وأنها تستهدف منع التواطؤ مع نظام غير عادل، وتستهدف المؤسسات وليس الأفراد أو الهوية. وتنبه حركة المقاطعة (BDS) الوعي العام إلى الوضع الراهن الذي لا يمكن الدفاع عنه والظالم بشدة، وتحشد الإجراءات لإنهاء أي مشاركة في إدامته.

ويواصل بريان القول إنه: مع ذلك، فإن مديري المهرجانات والمبرمجين والمؤسسات الممولة من القطاع العام بأكملها يخضعون الفنانين لاختبارات سياسية، للتحقق مما إذا كانوا قد

انتقدوا السياسة الإسرائيلية. لقد نشأ نظام المراقبة والرقابة الذاتية هذا لأن المؤسسات الثقافية تجد نفسها تتعرض للهجوم من قبل الجماعات المعادية للفلسطينيين عندما تدعو فنانا أو أكاديميا يحمل وجهة نظر عن الاحتلال الإسرائيلي تعتبر غير مقبولة بالنسبة لهم.

وأعطى مثالا واحدا من بين أمثلة كثيرة، حيث أُجبر مدير المتحف اليهودي في برلين، بيتر شيفر، على الاستقالة بعد أن قام المتحف بتغريد رابط لمقال في صحيفة ألمانية حول رسالة مفتوحة من 240 باحثا يهوديا وإسرائيليا، بما في ذلك خبراء بارزون في معاداة السامية، توجه انتقادا لقرار مكافحة BDS.

ويضيف بريان: لكن الآن، وفي خطوة غير مسبوقة، تحدث ممثلو 32 مؤسسة ثقافية ألمانية رائدة، بما في ذلك معهد جوته، معربين عن قلقهم بشأن قمع الأصوات الناقدة والأقلية في ألمانيا نتيجة لقرار البرلمان المناهض لحركة المقاطعة.

ويقول بيانهم المشترك: "من خلال التذرع بهذا القرار، يتم إساءة استخدام الاتهامات بمعاداة السامية لإبعاد الأصوات المهمة جانبا وتشويه المواقف النقدية". ويقول بريان إنه بعد ذلك بأيام قليلة، وقع أكثر من 1000 فنان وأكاديمي على خطاب مفتوح يدعم احتجاج المؤسسات الثقافية.

ومن مقال بريان ننتقل إلى نص الخطاب المفتوح الموقع من قبل 1472 شخص يمثلون النخبة الفنية والثقافية في ألمانيا:

الخطاب المفتوح بعنوان: لا شيء يمكن أن يتغير حتى تتم مواجهته

بصفتنا فنانين وأكاديميين وكتّاب وعاملين ثقافيين يعيشون في ألمانيا و / أو يعملون مع المؤسسات الثقافية الألمانية، نرحب بالمبادرة المشتركة "فيلت أوفنهايت جيه جيه 5.3 GG 5.3. Weltoffenheit"، الذي أعلنه تحالف واسع من المؤسسات الثقافية الألمانية البارزة في برلين في 10 ديسمبر 2020.

المبادرة المذكورة أعلاه هي استجابة متأخرة للقرار المثير للجدل الذي تبناه البرلمان الألماني في مايو 2019، والذي من خلاله تم إدانة أهداف وأساليب حركة التضامن التي يقودها الفلسطينيون، "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS) رسميا باعتبارها معادية للسامية. مما أدى إلى قرار عابر للأحزاب بقطع التمويل العام عن المشاريع التي "تدعم بنشاط" حركة المقاطعة. وانتقد البيان هذا القرار البرلماني واصفا إياه بـ "الخطير". نحن نشارك هذا القلق وننظر إلى تقييد القرار للحق في المقاطعة باعتباره انتهاكا للمبادئ الديمقراطية. منذ صدوره، تم استخدام القرار لتشويه وإسكات المواقف المهمشة، لا سيما تلك التي تدافع عن الحقوق الفلسطينية أو تنتقد الاحتلال الإسرائيلي.

نحث البرلمان الألماني على الالتفات إلى نتائج المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي رفضت مؤخرا تجريم المقاطعات الموجهة ضد إسرائيل، وحكمت بوضوح ضد مقاضاة النشطاء اللاعنفيين وتأكيد المقاطعة كممارسة مشروعة لحرية التعبير (يونيو 2020). لا يجوز إعفاء أي دولة من النقد. بغض النظر عما إذا كنا ندعم حركة المقاطعة أم لا، فإننا كموقعين على هذه الرسالة نشارك إيمانا ثابتا بالحق في ممارسة الضغط غير العنيف على الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.

نحن نرفض القرار البرلماني الألماني لأن هذا هو الصواب الذي تنفيه. نرفضه لأنه أدى إلى تفاقم الاستقطاب داخل المجتمع الثقافي في وقت يدعو فيه صعود القومية اليمينية إلى التضامن لمكافحة تصاعد الكراهية السائدة بشكل متزايد داخل حدود ألمانيا وخارجها. نحن نرفضه لأنه ألقى بغطاء من الرقابة على المؤسسات العامة في الوقت الذي يلعب فيه المجتمع الغني والمتنوع الناشط في ألمانيا دورا قيما في تشكيل ثقافة نقدية وشاملة، كبديل للاستبداد والعنصرية وكراهية الأجانب التي ينوي اليمين المتطرف ترسيخها.

خلق القرار مناخا قمعيا يُطلب فيه بشكل روتيني من العاملين في المجال الثقافي التخلي رسميا عن حركة المقاطعة، كشرط أساسي للعمل في ألمانيا. وفي الوقت نفسه، فإن المؤسسات

الثقافية مدفوعة بشكل متزايد بالخوف، عرضة لأعمال الرقابة الذاتية ولإلغاء المناصب واستبعاد المواقف الحرجة بشكل استباقي. إن النقاش المفتوح حول مسؤوليات ألمانيا في الماضي والحاضر فيما يتعلق بإسرائيل / فلسطين قد تم اختناقه تقريبا. منتديات التبادل الثقافي التي اجتمعنا فيها سابقًا للتفكير في التواريخ المتشابكة التي نخرج منها ونوجد بداخلها ومناقشتها، يتم رفضها بشكل روتيني، حيث تسعى المؤسسات بقلق إلى تجنب اللوم السياسي وفقدان التمويل العام. في هذا المناخ، تم بالفعل شيطنة عدد من الأصوات القيمة - مثل أصوات أشيل مبمبي وكاميلا شمسي وبيتر شيفر ونيريت سومرفيلد ووليد رعد، مما أعاق الحساب الجماعي الضروري لقوى العنف المتقاطعة التي تستمر في تشكيل حاضر.

القرار غير مكترث بتنوع الآراء اليهودية داخل وخارج ألمانيا، على وجه الخصوص، للعديد من الأصوات اليسارية اليهودية والإسرائيلية التي تنتقد بشدة انتهاكات إسرائيل الموثقة جيدا للقانون الدولي. يتم إبطال هذه الأصوات بشكل مذهل - وبتواتر متزايد - باعتبارها "معادية للسامية". كما يتجاهل القرار التحذيرات الصادرة عن خبراء السياسة الخارجية، ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الألمانية التي تعمل بشكل مباشر في الشرق الأوسط، والتي عارض العديد منها بشدة الطريقة الإشكالية التي يخلط بها القرار بين انتقاد إسرائيل والعنصرية ضد اليهود. يحمي هذا الخلط إسرائيل من أن تخضع للمساءلة وفقا لمعايير القانون الدولي، ويخفي الظروف التاريخية والسياسية التي أدت إلى النضال الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة والمساواة. كما أنه يصرف الانتباه بشكل ضار عن الكفاح المستمر ضد النمو الخبيث لمعاداة السامية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك داخل البرلمان الألماني وقوات الشرطة والجيش وأجهزة المخابرات.

نحن نقر ونقدر بشدة التزام ألمانيا المستمر بالتكفير عن الهولوكوست. في الوقت نفسه، ندين إهمال الدولة الألمانية عندما يتعلق الأمر بالاعتراف والتكفير عن ماضي ألمانيا كمرتكبة للعنف الاستعماري. لا يمكن فصل الكفاح ضد معاداة السامية بسهولة عن النضالات

الموازية ضد الإسلاموفوبيا والعنصرية والفاشية. نحن نرفض رفضا قاطعا احتكار سرديات الاضطهاد من قبل دول مثل ألمانيا، والتي كانت تاريخياً مرتكبة للقمع. إننا نرفض فكرة أن معاناة وصدمات ضحايا العنف السياسي والتاريخي يمكن قياسها وترتيبها.

تضامناً مع المؤسسات الثقافية التي تحدثت قبلنا، ندعو البرلمان الألماني إلى سحب القرار المثير للجدل. وندعو هذه المؤسسات إلى متابعة بيانها بعمل هادف. ونطلب منهم أن يقودوا الطريق إلى استعادة الظروف التي يمكن أن يحدث فيها التبادل المثمر للآراء المتباينة. يجب النظر إلى المراقبة الحماسية لوجهات النظر السياسية للعاملين الثقافيين من الشرق الأوسط وجنوب الكرة الأرضية على حقيقتها - التنميط العرقي من الباب الخلفي - وإيقافها على الفور. يجب أن يتوقف إيذاء الأفراد عن طريق تهم لا أساس لها من معاداة السامية.

نختتم بكلمات جيمس بالدوين، الناقد الفطن لشرور الهولوكوست، وكذلك أهوال العبودية والاستعمار والعنصرية "لا يمكن تغيير كل ما يتم مواجهته. لكن لا شيء يمكن تغييره حتى تتم مواجهته".

وهكذا قررت النخبة الفنية والثقافية الألمانية مواجهة تلك المكارثية الجديدة الناشئة في ألمانيا والتي تسعى لتكميم الأفواه وقطع الطريق على حرية الرأي والتعبير وحرية اتخاذ المواقف التي تتوافق مع الضمير.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع مقال الجارديان:

https://www.theguardian.com/commentisfree/2021/feb/04/artists-censored-germany-palestinian-rights?fbclid=IwAR3_0ugt5dt7Fi2IVHiJ1NzrWk1wzd4_kDzSwAstApeueVfU4v_XN5KlmmY

وطالع بيان المؤسسات الثقافية الألمانية (باللغتين الألمانية والإنجليزية):

https://drive.google.com/file/d/14WBPlOswuU8Vm2pQm1cteCLrDnPs7FZ5/view

وطالع بيان النخبة الفنية والثقافية المؤيد لبيان المؤسسات الألمانية:

/https://nothingchangeduntilfaced.com

***

قانونيون وأكاديميون بريطانيون: التعريف الجديد لمعاداة السامية يقوض حرية التعبير

Antisemitism definition is undermining free speech

Lawyers and retired judges argue that the IHRA working definition undermines freedom of expression, and Gavin Williamson is wrong to forcefully impose it on universities

Report: Williamson wrong to force universities to abide by antisemitism definition, say lawyers

▲ 'Mr Williamson was legally and morally wrong last October to instruct English universities to adopt and implement the International Holocaust Remembrance Alliance (IHRA) definition of antisemitism.' Photograph: Tol Melville/AFP/Getty Images

The legally entrenched right to free expression is being undermined by an internally incoherent "non-legally binding working definition" of antisemitism. Its promotion by public bodies is leading to the curtailment of debate. Universities and others who reject the instruction of the secretary of state for education, Gavin Williamson, to adopt it should be supported in so doing.

The Universal Declaration of Human Rights declares that "everyone

قانونيون وأكاديميون بريطانيون: التعريف الجديد لمعاداة السامية يقوض حرية التعبير

أجبرت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المعروفة اختصارا باسم "بي دي إس BDS" والتي انتشرت في العديد من جامعات العالم، إسرائيل وحلفاءها وجماعات الضغط التابعة لها على ممارسة نفوذها على الحكومات كما رأينا في ألمانيا وأيرلندا.

وفي بريطانيا كان وزير التعليم جافين ويليامسون في حكومة بوريس جونسون قد انتقد في رسالة وجهها في أكتوبر من عام 2020، إلى الجامعات البريطانية لتجاهلها – حسب قوله – لقضية معاداة السامية. مهددا بفرض عقوبات على الجامعات التي لا تتبني تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست".

وقد استدعى هذا من عدد من المحامين والقضاة السابقين نشر رسالة عامة لوزير التعليم في 7 يناير 2021 نقلها موقع صحيفة الجارديان جاء فيها:

"يتم تقويض الحق الراسخ قانونا في حرية التعبير من خلال "تعريف عملي غير ملزم قانونا" غير متماسك داخليا لمعاداة السامية. يؤدي الترويج له من قبل الهيئات العامة إلى تقليص النقاش. لذا يجب دعم الجامعات وغيرها ممن يرفضون تعليمات وزير الدولة للتعليم، جافين ويليامسون، بتبنيه.

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل والبحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسائط وبغض النظر عن الحدود". ويتجسد هذا الحق في قانون حقوق الإنسان في المملكة المتحدة لعام 1998، حيث تحظر المادة 6 منه صراحة على أي سلطة عامة التصرف بطريقة تتعارض مع هذا الحق. كما تم سن حماية خاصة لحرية التعبير في الجامعات في قانون التعليم لعام 1986.

كان ويليامسون مخطئا من الناحية القانونية والأخلاقية في أكتوبر الماضي عندما أصدر تعليماته للجامعات الإنجليزية بتبني وتنفيذ تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) لمعاداة السامية. وقد هددهم بمعاقبتهم بفقدان الدخل إذا لم يمتثلوا. وسيكون هذا تدخلا غير لائق في استقلاليتهم.

وغالبا ما يوصف التعريف بأنه "التعريف الدولي لمعاداة السامية"، ولكن ليس له سلطة تشريعية أو سلطة أخرى في القانون الدولي أو المحلي. وقد انتقد علماء معادون للسامية بارزون، بمن فيهم البروفيسور ديفيد فيلدمان، مدير معهد بيرز لدراسة معاداة السامية في بيركبيك، جامعة لندن في (2 ديسمبر 2020)، عيوبه.

حيث أضاف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) إلى التعريف أمثلة توضيحية للعبارات التي يمكن أن تكون معادية للسامية "مع مراعاة السياق العام". غالبية هذه الأمثلة لا تشير إلى اليهود على هذا النحو، ولكن إلى إسرائيل. وقد تم استخدامها على نطاق واسع لقمع أو تجنب انتقاد دولة إسرائيل.

وقد كان التأثير على الخطاب العام داخل وخارج الجامعات كبيرا بالفعل. لذا يجب سحب تهديد ويليامسون.

وقد حملت التوقيعات أسماء البروفيسور بيل بورينج باريستر، بيركبيك، جامعة لندن، واللورد هندي، مستشار الملكة، والسير أنتوني هوبر المتقاعد لورد قاضي الاستئناف، ومايكل مانسفيلد، مستشار الملكة، والسير ستيفن سيدلي المتقاعد لورد العدل للاستئناف، وهيو توملينسون، مستشار الملكة، فرانسيس ويبر باريستر ، السير جيفري بيندمان، مستشار الملكة، محامي.

**

وإذا كانت هذه الرسالة قد حملت معارضة بعض من النخبة القانونية، فإن المعارضة الأكاديمية لتبني تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) بالجملة تركز على حرية التعبير وعلى وجه الخصوص ما إذا كان سيتم منع انتقاد معاملة إسرائيل للشعب الفلسطيني، كما يشير تقرير نشرته صحيفة الجارديان في نفس يوم نشر الرسالة، وكما يقول التقرير: يتألف تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) من 40 كلمة فقط:

"معاداة السامية هي نظرة معينة لليهود، يمكن التعبير عنها على أنها كراهية لليهود. إن المظاهر الخطابية والمادية لمعاداة السامية موجهة تجاه اليهود أو غير اليهود و/ أو ممتلكاتهم، وتجاه مؤسسات المجتمع اليهودي والمرافق الدينية". لكن التعريف مصحوب بـ 11 مثالا توضيحيا، منها 7 تتعلق بإسرائيل.

ووفقا لتقرير مجموعة العمل التي شكلها المجلس الأكاديمي في جامعة يونيفرستي كوليدج لندن UCL، والصادر في 16 ديسمبر 2020، فإن التعريف والأمثلة "تثير الجدل بشكل غير متناسب حول إسرائيل وفلسطين في محادثات حول معاداة السامية، مما قد يخلط بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية ... وبالتالي ... يخاطر بقمع الكلام الشرعي والبحث الأكاديمي".

ويقول التقرير إن التعريف ليس له أساس قانوني، وهناك بالفعل "مجموعة كبيرة من قوانين المملكة المتحدة الحالية وسياسات UCL المتماسكة التي يجب بدلا من ذلك استخدامها كأساس لأي آلية مؤسسية لمكافحة معاداة السامية".

ويضيف التقرير إن الجامعات لديها "التزام قانوني صريح بحماية حرية التعبير في إطار القانون".

وقد يكون للتعريف كأداة ثقيفية، "قيمة محتملة بالفعل، ولكن يجب موازنة ذلك مع الآثار الضارة المحتملة على حرية التعبير، مثل إثارة ثقافة الخوف أو إسكات الذات في التدريس أو البحث أو مناقشة الفصل الدراسي للموضوعات الخلافية".

يقول تقرير الجامعة: "القدرة على إجراء محادثات غير مريحة أو الشعور بالتحدي من خلال تضارب الأفكار تكمن في صميم مهمة التعليم العالي. وهناك أوقات نحتاج فيها إلى توضيح وإلقاء الضوء على هذه التوترات، بدلا من التسرع في تلبية مطالب النقاد الصريحين الذين قد يحرفون هذه الحالات على أنها أعمال تمييزية، إذا أردنا دعم قيم الحياة الجامعية".

وبينما يقر التقرير بـ "الأدلة المقلقة على استمرار حوادث معاداة السامية في جامعتنا"، يوصي التقرير الهيئة الإدارية في UCL بالتراجع عن اعتمادها لتعريف IHRA و"النظر في بدائل أكثر تماسكًا".

وكان من المقرر أن يصوت الأكاديميون في UCL على توصيات التقرير قبل عيد الميلاد 2020، لكنهم قرروا تمديد النقاش إلى العام الجديد بسبب مستوى الاهتمام. وبالفعل وبتاريخ 12 فبراير 2021 نشرت الجارديان أن الهيئة الإدارية للجامعة ستعيد النظر في تعريفها لمعاداة السامية بعد أن رفض مجلس أكاديمي داخلي استخدام تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست، والذي تبنته الجامعة. حيث يدعو التصويت من قبل المجلس الأكاديمي في UCL الجامعة إلى "التراجع واستبدال تعريف IHRA العملي بتعريف أكثر دقة لمعاداة السامية".

وإذا كان هذا موقف يونيفرستي كوليدج المحمود، فإن جامعتي أكسفورد وكامبريدج العريقتين هي من بين الجامعات التي تبنت تعريف IHRA في الأسابيع الأخيرة. والتي قالت وزارة التعليم إنها لا تقل عن 27 مؤسسة اعتمدت التعريف منذ رسالة ويليامسون، كما يشير تقرير الجارديان في 7 يناير، والذي يقول أيضا إنه وفقا لإحصاء من قبل اتحاد الطلاب اليهود (UJS) في بريطانيا، تبنى ما مجموعه 48 من أصل 133 جامعة هذا التعريف، بما في ذلك الغالبية العظمى من الجامعات في مجموعة Russell Group النخبة".

لا زال فصل الختام في هذا الصراع بين فرض التعريف الذي يجعل انتقاد إسرائيل مساويا لمعاداة السامية، وبين رفض ذلك جاريا على ساحة الجامعات والرأي العام البريطاني.

لمصادر المعلومات والمزيد منها طالع الرسالة المفتوحة للقانونيين:

https://www.theguardian.com/news/2021/jan/07/antisemitism-definition-is-undermining-free-speech

وتقارير الجارديان المشار إليها:

https://www.theguardian.com/politics/2021/jan/07/williamson-wrong-to-force-universities-to-abide-by-antisemitism-definition-say-lawyers

https://www.theguardian.com/news/2021/feb/12/ucl-board-rejects-ihra-definition-of-antisemitism?fbclid=IwAR1qR8o8_fE3a0UuFoTMF6WzDy59l_hyBgrZ-Dhm6mg4aIHz3vLuxqcvU2U

جوناثان كوك..
صوت بريطاني ضد "صناعة معاداة سامية"

THE PALESTINE CHRONICLE

Wednesday, May 19, 2021 Last Update: 7:02 PM GMT

HOME PAGE | ARTICLES | NEWS | BLOG | VIDEOS | REVIEWS | ABOUT | SUPPORT US | CONTACT US

NEWS TICKER > 'Palestine Action': Activists Shut down Israeli-owned UAV Factory in UK [May 19, 2021]

SEARCH ...

HOME > ARTICLES > Antisemitism Claims Mask a Reign of Political and Cultural Terror across Europe

Antisemitism Claims Mask a Reign of Political and Cultural Terror across Europe

December 14, 2020 Articles, Commentary

The German Parliament passes a resolution that designates the BDS movement as antisemitic. (Photo: File)

By Jonathan Cook

The Israeli newspaper Haaretz has run a fascinating long report this week offering a disturbing snapshot of the political climate rapidly emerging across Europe on the issue of antisemitism. The article documents a kind of cultural, political and intellectual reign of terror in Germany since the parliament passed a resolution last year equating support for non-violent boycotts of Israel – in solidarity with Palestinians oppressed by Israel – with antisemitism.

The article concerns Germany but anyone reading it will see very strong parallels with what is happening in other European countries, especially the UK and France.

في الرابع عشر من ديسمبر 2020 الماضي كتب الأستاذ فلافيو سنتوفانتي عضو حزب العمال البريطاني على صفحته: إلى أي شخص لا يزال يشك في حشد "صناعة معاداة السامية" القاسية لسحق انتقادات اليسار لإسرائيل، اقرأ هذا المقال المهم للغاية - ما يحدث هو أخطر بكثير مما تعتقد. نحن محظوظون لأن لدينا أمثال جوناثان كوك وصحيفة هآرتس لكشف الحقيقة بشجاعة.

«مرة واحدة تم تلطيخ "اليهود السيئين" حد الصمت، كما فعل مع الفلسطينيين وأولئك الذين يتضامنون معهم إلى حد كبير؛ فعندما تلغي وسائل التواصل الاجتماعي منتقدي إسرائيل على أنهم كارهون لليهود؛ وعندما تفرض وسائل الإعلام والأحزاب السياسية هذا الصمت، فإنها لم تعد بحاجة إلى تشويه سمعة أي شخص على أنه معاد للسامية لأن هؤلاء "المعادين للسامية" قد اختفوا؛ عندما تتحدث "الجالية" اليهودية بصوت واحد لأنه تم القضاء على أصواتها الأخرى.

عند اكتمال الرقابة، لن تعرف ذلك. لن يكون هناك سجل لما فقد. سيكون هناك ببساطة مساحة فارغة، صفحة بيضاء، حيث كانت هناك مناقشات حول جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين. ما ستسمعه بدلا من ذلك هو فقط ما تريد إسرائيل وأنصارها أن تسمعه. سوف يكتمل جهلك بسعادة» هكذا نقل فلافيو من مقال جوناثان كوك، فمن هو جوناثان كوك؟

جوناثان كوك هو كاتب وصحفي حر، من مواليد إنجلترا، عام 1965. حصل على بكالوريوس الفلسفة والسياسة من جامعة ساوثامبتون عام 1987، ودبلومة الصحافة من جامعة كارديف

عام 1989، وماجستير في الدراسات الشرق أوسطية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن عام 2000.

عمل جوناثان في الصحف الإقليمية قبل أن يصبح صحفيا في الجارديان عام 1994. لينضم لاحقا إلى صحيفة الأوبزرفر، ومنذ عام 2001 انتقل إلى الناصرة ليصبح مراسلا مستقلا، حيث يكتب حاليا في عدد كبير من الصحف والمواقع الإلكترونية.

وفي عام 2011 حصل جوناثان على جائزة مارثا جيلهورن الخاصة للصحافة. يقول اقتباس القضاة "إن عمل جوناثان كوك في فلسطين وإسرائيل، وخاصة فك تشفير الدعاية الرسمية وتحليله المتميز للأحداث التي غالبا ما تكون غامضة في صحف التيار الرئيسي، قد جعله أحد رواة الحقيقة الموثوق بهم في الشرق الأوسط. "

وفي العام نفسه، صوتت مؤسسة بروجيكت سينسورد Project Censored الأمريكية على اختيار تقرير جوناثان "إسرائيل تجلب القيود المفروضة على دخول غزة إلى الضفة الغربية"، وهي واحدة من أهم القصص التي تم حظرها لجوناثان في 2009-2010.

المتأمل لكتابات جوناثان الصحفية يستطيع أن يلمح بسهولة انحيازه للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وانتقاده لإسرائيل والصهيونية. ويمكن أن يكشف ما كتبه عن سبب اختياره للناصرة - وهو المراسل الأجنبي الوحيد بها - جانبا من انحيازه هذا:

(لماذا الناصرة؟: يعيش معظم المراسلين الذين يغطون الصراع في القدس أو تل أبيب، مع حفنة من المتخصصين المقيمين في مدينة رام الله بالضفة الغربية. إن مجموعة القصص المتاحة بسهولة للصحفيين في هذه المواقع تعزز الافتراض السائد بين المحررين في الوطن بأن الصراع لا يمكن فهمه إلا من منظور الأحداث التي أعقبت احتلال الضفة الغربية وغزة في عام 1967. وقد شجع هذا وسائل الإعلام على إعطاء وزن كبير للمخاوف الإسرائيلية

بشأن "الأمن" - وهو أمر شامل يمنح إسرائيل إعفاء خاصا لتجاهل واجباتها تجاه الفلسطينيين بموجب القانون الدولي.

العديد من الموضوعات المركزية للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك محنة اللاجئين ونزع الملكية المستمر للفلسطينيين الذين يعيشون كمواطنين إسرائيليين، لا تسجل في معظم رادارات المراسلين.

من الناصرة، عاصمة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، تبدو الأمور مختلفة للغاية. هناك أوجه تشابه مذهلة ومقلقة بين تجارب الفلسطينيين داخل إسرائيل وتجارب الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث يواجهون جميعا شهية الصهيونية للأرض والسيطرة، بالإضافة إلى المحاولات المتكررة للتطهير العرقي. تشير هذه الموضوعات الموحدة إلى أن الصراع لا يتعلق بالظروف المحددة التي أفرزتها حرب عام 1967 بقدر ما يتعلق بالمبادئ الأساسية للصهيونية كما تم التعبير عنها في حرب عام 1948 التي أسست إسرائيل وحرب عام 1967 التي بعثت حياة جديدة في جدول أعمال استعمارها الاستيطاني).

لجوناثان فضلا عن كتاباته الصحفية ثلاثة كتب، فضلا عن مساهمته بكتابة فصول ومقالات في عدة كتب تدور أيضا حول إسرائيل وفلسطين. وتشمل كتبه:

- في الدم والدين In Blood and Religion، الذي نشرته مطبعة بلوتو عام 2006، الأطروحة المركزية فيه هي أن "إسرائيل تبدأ عملية طويلة وبطيئة من التطهير العرقي لكل من الفلسطينيين غير المواطنين من أجزاء من الأراضي المحتلة لطالما تطمح إليها دولة يهودية موسعة، وللمواطنين الفلسطينيين من داخل حدودها المعترف بها دوليا". يربط كوك هذه الاستراتيجية بالتصور الإسرائيلي لخطرين: التهديد المادي للإرهاب والتهديد الديموغرافي للأغلبية الفلسطينية المحتمل بسبب معدلات المواليد الفلسطينية المرتفعة والمطالبة المستمرة بحق الفلسطينيين في العودة. كما قال كوك للقيادة الإسرائيلية إنها تنظر إلى فكرة "دولة لكل مواطنيها" على أنها تهديد.

- إسرائيل وصراع الحضارات: العراق وإيران وخطة إعادة تشكيل الشرق الأوسط Israel and the Clash of Civilizations: Iraq, Iran and the plan to remake the Middle East"، الذي نشرته بلوتو برس عام 2008. عن الكتاب، يجادل كوك في الكتاب بأن إسرائيل "تنتهج سياسات تؤدي إلى الحرب الأهلية والتقسيم"، وأن فكرة تفكيك العديد من دول الشرق الأوسط، التي يشاركهم فيها المحافظون الجدد وإدارة بوش، طورتها المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في الثمانينيات. ويناقش كوك في الكتاب مقالا كتبه عوديد ينون ونشرته المنظمة الصهيونية العالمية في عام 1982 والذي دعا إلى تحول إسرائيل إلى قوة إمبريالية إقليمية عبر تفتيت العالم العربي "إلى فسيفساء من التجمعات العرقية والطائفية التي يمكن التلاعب بها بسهولة أكبر".
- فلسطين المختفية: تجارب إسرائيل في إذكاء اليأس البشري Disappearing Palestine: Israel,s Experiments in Human Despair، صدر عام 2008 عن دار نشر زيد بوكس. ويتكون الكتاب من جزأين، ويتألف النصف الثاني من إعادة طبع لمقالات كتبها كوك كصحفي. النصف الأول من الكتاب، وفقا لمراجعة نُشرت في الانتفاضة الإلكترونية، يستكشف الأطروحة القائلة بأن "هدف السياسة الإسرائيلية هو جعل فلسطين والفلسطينيين يختفون إلى الأبد". حيث يجادل بأن إسرائيل جعلت الحياة لا تطاق للفلسطينيين لتشجيع الهجرة الطوعية، وذلك في المقام الأول من خلال "الأنظمة الأكثر تعقيدا التي تمارسها: من حظر التجول ونقاط التفتيش والجدران والتصاريح والاستيلاء على الأراضي".

نعود إلى مقال جوناثان كوك، والذي أشار إليه فلافيو، والمنشور في موقع "فلسطين كرونيكل Palestine Chronicle" بتاريخ 14 ديسمبر الماضي، والذي يعلق فيه على تقرير مطول نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، يقول جوناثان: نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقريرا

طويلا مذهلا هذا الأسبوع يقدم لمحة مقلقة عن المناخ السياسي الناشئ بسرعة في جميع أنحاء أوروبا بشأن قضية معاداة السامية. ويوثق المقال لنوع من السيادة الثقافية والسياسية والفكرية للإرهاب في ألمانيا منذ أن أصدر البرلمان (هناك) قرارا العام الماضي (2019) يساوي فيه بين دعم المقاطعات غير العنيفة لإسرائيل - تضامنا مع الفلسطينيين المضطهدين من قبل إسرائيل - ومعاداة السامية.

وكما يقول جوناثان فإن: المقال يتعلق بألمانيا، لكن أي شخص يقرأه سيرى أوجه تشابه قوية للغاية مع ما يحدث في دول أوروبية أخرى، وخاصة المملكة المتحدة وفرنسا.

وبعد استعراض الحالة الألمانية والأوروبية يقول: يتقلص الموقف إلى هذا: ليس للمسلمين الأوروبيين الحق في الشعور بالإساءة نتيجة للإهانات المتعلقة بدين ينتمون إليه، لكن لليهود الأوروبيين كل الحق في الشعور بالإساءة من انتقادات موجهة لدولة شرق أوسطية عدوانية يتعاطفون معها. ومن منظور آخر، فإن الأولويات العلمانية المنحرفة للثقافة الأوروبية السائدة تضع الآن قدسية دولة عسكرية، إسرائيل، فوق قدسية دين يضم مليار شخص.

هذا ليس حتى معايير مزدوجة. ولا يمكنني العثور على كلمة في القاموس تنقل حجم ودرجة النفاق وسوء النية.

وإذا كان للباحث اليهودي الأمريكي نورمان فينكلشتاين Norman Finkelstein أن يكتب متابعة لكتابه الحماسي صناعة الهولوكوست The Holocaust Industry - عن الاستخدام الساخر للهولوكوست لإثراء وتمكين المؤسسات التنظيمية اليهودية على حساب الناجين الفعليين من الهولوكوست - فقد يضيف إلى العنوان إنها "صناعة معاداة السامية Antisemitism Industry".

في المناخ الحالي في أوروبا، يرفض أي تفكير نقدي فيما يتعلق بمجالات واسعة من الحياة العامة، فإن هذه الملاحظة وحدها تكفي لإدانة المرء باعتباره معاديا السامية. وهذا هو

السبب في أن مقال "هآرتس" - وهو أكثر شجاعة من أي شيء تقرأه في أي صحيفة بريطانية أو أمريكية - لا يعلق على ما يحدث في ألمانيا. بل يطلق عليه "مطاردة الساحرات". هذه هي طريقة هآرتس للقول إن معاداة السامية قد تم تسييسها وتسليحها - وهي نتيجة بديهية ستجعلك تطرد حاليا من حزب العمال البريطاني، حتى لو كنت يهوديا".

المقال مطول ومعبأ بالمرارة والسخرية مما يجري في أوروبا من إرهاب كل الأصوات المتضامنة من خلال وصمها بـ"معاداة السامية". وهو يعبر عن توجه عام لدى جوناثان كوك يتبدى من جميع كتاباته، التي تحمل قدرا كبيرا من الاتساق الفكري مع الذات، من حيث هو كاتب وصحفي متضامن بكل كيانه، وناقد لإسرائيل وممارساتها بنفس القدر.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع:

صفحة فلافيو سينتوفانتي على الفيسبوك:

https://www.facebook.com/flavio.centofanti

وموقع جوناثان كوك:

https://www.jonathan-cook.net/about/

والمنشور عنه على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Jonathan_Cook

ومقاله المشار إليه:

https://www.palestinechronicle.com/antisemitism-claims-mask-a-reign-of-political-and-cultural-terror-across-

europe/?fbclid=IwAR0LP5TYqrg_5OHC64mnmP6AOSwgCtRXy2-1df7zc5hd1QC7XA4gsFHcg_c

حملة ضد مساواة "فيسبوك"
انتقاد الصهيونية بمعاداة السامية

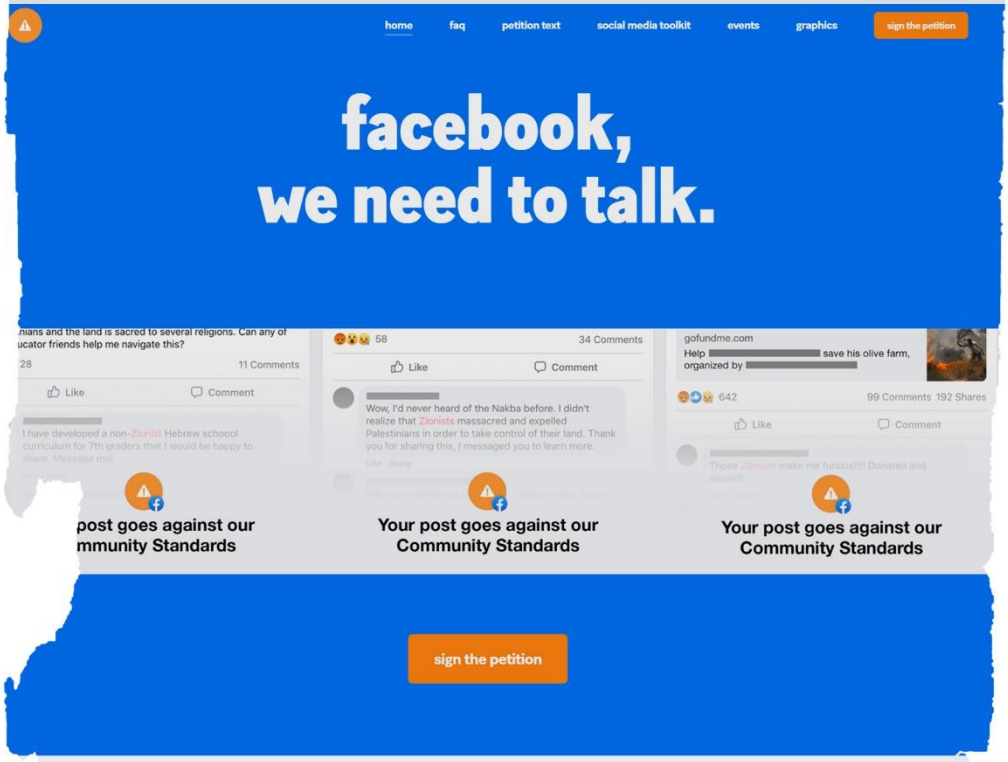

facebook, we need to talk — and you're not letting us.

We need to talk about the best ways to dismantle antisemitism and all the connected machinery of racism, bigotry, and xenophobia.

We need to talk as Palestinians, with our friends and families and with rest of the world, sharing our experiences about daily life under military occupation and the violence of Zionist settlers.

We need to talk as Jews, discussing and debating our many relationships to Zionist political ideology.

We need to talk about holding the Israeli government accountable, like all governments must be held accountable, by bringing to light violations of human rights on the world's biggest social media platform.

Facebook, we need to talk.

في إطار مساعي إسرائيل واللوبي الصهيوني لتأميم الفضاءات العامة وتكميم الأفواه التي تنتقد إسرائيل والصهيونية، والتي صارت تزداد يوما بعد يوم، والتي يبدو أن إسرائيل وداعميها يرون فيها تهديدا وجوديا، فقد طلبت الحكومة الإسرائيلية ومؤيدوها من إدارة موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إضافة "الصهيونية والصهاينة كفئة محمية في سياساتها المتعلقة بخطابات الكراهية، ومعاملة "الصهيوني" على أنه وكيل لـ "اليهود" و"اليهودية".

استدعى هذا الأمر من صفحة "صوت يهودي من أجل السلام Jewish Voice for Peace" مدعومة بمشاركة صفحة "يهود من أجل حق العودة الفلسطيني Jews for Palestinian Right of Return" وعدد آخر من المنظمات المتضامنة مع الحق الفلسطيني، إلى إطلاق حملة توقيعات على رسالة إلى إدارة فيسبوك يوم 12 فبراير 2021 بعنوان: فيسبوك، نريد أن نتكلم، وأنت لا تسمح لنا بذلك. لذلك نحن نطلق حملة للتأكد من أنك تفعل ذلك. إن التعاون مع طلب الحكومة الإسرائيلية من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة لتفكيك معاداة السامية الحقيقية، ويحرم الفلسطينيين من مكان حاسم للتعبير عن وجهات نظرهم السياسية للعالم، ويساعد الحكومة الإسرائيلية على تجنب المساءلة عن انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين.

تستهدف الحملة الوصول إلى 50 ألف توقيع، وقد انتهت الحملة بالوصول إلى ما يزيد عن 57 ألف توقيع. وتتضمن الحملة الرسالة التالية الموجهة إلى مارك زوكيربرج، وشيريل ساندبرج:

"في عالم مليء بالجدران، تعد وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية لمساعدتنا على مشاركة قصصنا ودعم بعضنا البعض ودعم إنسانيتنا المشتركة - بغض النظر عن ديننا أو عرقنا أو

جنسيتنا. نحن نعلم أن فيسبوك يدرس مسؤوليته في تنفيذ حواجز الحماية للحفاظ على النظام الأساسي آمنا ويمكن الوصول إليه من أجل الاتصال عبر الفضاء والاختلاف.

لكننا نشعر بقلق عميق بشأن المراجعة المقترحة من فيسبوك لسياسة خطاب الكراهية لاعتبار "الصهيونية" وكيلًا لـ "اليهود" أو "اليهودية". من السهل جدا أن تسيء السياسة المقترحة توصيف المحادثات حول الصهاينة - وبالتالي الصهيونية - على أنها معاداة للسامية بطبيعتها، وتؤذي مستخدمي فيسبوك وتقوض الجهود المبذولة لتفكيك معاداة السامية الحقيقية وجميع أشكال العنصرية والتطرف والقمع. لا يمكننا تفكيك معاداة السامية إذا تم منعنا من التعبير عن آرائنا ومشاركة تجاربنا مع بعضنا البعض. يمكننا المناقشة والنقاش وحتى الاختلاف، طالما أننا نشارك في الاعتقاد بأننا جميعا نستحق الأمان والحرية والكرامة. نطلب من فيسبوك عدم إقامة حواجز تمنع المستخدمين من التواصل مع بعضهم البعض أثناء مشاركتنا في هذا العمل.

هذا هو الحل الخاطئ لمشكلة حقيقية ومهمة: أولئك الذين يغذون معاداة السامية على الإنترنت سيستمرون في فعل ذلك، مع أو بدون كلمة "صهيوني". في الواقع، العديد من المعادين للسامية، وخاصة بين المتعصبين للبيض والصهاينة المسيحيين الإنجيليين، يدعمون صراحة الصهيونية وإسرائيل، بينما يخرطون في الكلام والأفعال التي تجرد اليهود من إنسانيتهم وتهينهم وتعزلهم. الأهم من ذلك، أن هذه الخطوة ستمنع الفلسطينيين من مشاركة تجاربهم اليومية وتاريخهم مع العالم، سواء كانت صورة مفاتيح منازل أجدادهم المفقودة عندما هاجمتها المليشيات الصهيونية عام 1948، أو بث مباشر للمستوطنين الصهاينة يهاجمون أشجار الزيتون الخاصة بهم في عام 2021. وسوف يمنع المستخدمين اليهود من مناقشة علاقاتهم مع الأيديولوجية السياسية الصهيونية.

إن التدقيق في كلمات معينة على فيسبوك لن يحافظ على أمان أي منا، لكنه سيمنعنا من التواصل بشأن القضايا السياسية المهمة لنا جميعا ويمنعنا من محاسبة الأشخاص والحكومات على سياساتهم وأفعالهم. وقد طالب بعض أنصارها فيسبوك بإضافة "صهيوني" إلى سياسة

خطاب الكراهية. سيؤدي هذا إلى إغلاق المحادثات حول المساءلة عن السياسات والإجراءات التي تضر بالفلسطينيين. لذا يجب أن يرفض فيسبوك التعاون مع أولئك الذين يسعون لبناء المزيد من الجدران لتفرقنا. ندعو فيسبوك إلى عدم إضافة "الصهيونية" كفئة محمية في سياستها المتعلقة بخطاب الكراهية".

وقد أطلقت الحملة العالمية موقعها الخاص على الإنترنت:

https://facebookweneedtotalk.org/?fbclid=IwAR3UzhUa5tez1jDVoljtSdqHsYSNloy9K1Tvuz8WTkKwRUHzIWOaLSUEPcI

ولمصدر المعلومات طالع صفحة حملة التوقيعات:

https://act.jewishvoiceforpeace.org/eESUM2zQ0UGFUie0wmC_bw2?fbclid=IwAR3pvtKHrwFM3MRWyYK-VU7S4LGRELV6xuNHMAWxbW7i_Zrb2UaW1GBZ_rc

وطالع صفحة صوت يهودي من أجل السلام على فيسبوك:

https://www.facebook.com/JewishVoiceforPeace

وصفحة يهود من أجل حق العودة للفلسطينيين:

https://www.facebook.com/JewsForPalestinianRightOfReturn

أعضاء حزب العمال البريطاني ضد مقصلة معاداة السامية (1)

فلافيو سينتوفانتي..
رسالة كاشفة من أحد قواعد الحزب

منذ ما يزيد قليلا عن عام، وتحديدا في 21 فبراير 2020، وفي عز أزمة حزب العمال، نشر الأستاذ فلافيو سينتوفانتي بصفته عضو في الحزب من المناصرين للحق الفلسطيني، رسالة مفتوحة على صفحته على الفيسبوك موجهة إلى الفريق الوطني للشكاوى بحزب العمال، يعبر فيه عن المرارة التي يعاني منها في ظل الأجواء التي رفعت فيها حراب "معاداة السامية" لإسكات كل الأصوات المناصرة للفلسطينيين، والمنتقدة للسياسات الإسرائيلية تجاههم، بل لنبذهم أيضا إما في داخل الحزب نفسه، أو إقصائهم خارجه. كما يعبر فيها عن تضامنه مع زملائه في الحزب الذين يتعرضون لحملة الاغتيال المعنوي تلك.

تمهيدا لرسالته يؤكد فلافيو أنه شخص يمقت كل أشكال العنصرية والتمييز، ولا يعتبر نفسه معاديا للسامية، وبما أن الانتخابات العامة قد مرت، فإنه لم يعد يستطيع الصمت، لأن اعتناق الحزب لتفسير الصهاينة لمعاداة السامية لم يترك له خيارا سوى الرجوع إلى نفسه، وأنه من ثم يحيل نفسه إلى فريق الشكاوى بالحزب، متقدما بشكوى في حق نفسه بسبب "معاداة السامية".

يقول فلافيو: لقد ألهمتني ناتالي ستريكر (سوف نعود للحديث عنها لاحقا)، التي فعلت الشيء نفسه مؤخرا. أنا أؤيد كل ما قالته في رسالتها إلى السيدة فورمبي، وتجنبا للشك، أرفق نسخة من رسالتها. وأرفق أيضا نسخة من شيء كتبته قبل عامين تقريبا بعنوان: ("قضية فلسطين وإسرائيل ومعاداة السامية")، حيث كان الخلاف حول معاداة السامية في حزب العمل يكتسب أرضية مخيفة.

السبب في أنني كتبت ذلك كان لأنه حتى ذلك الحين، كنت غاضبا من أمرين. أولا، لأنني انضممت للتو إلى حزب العمل متحمسا لاحتمال أن ألعب دوري للمساعدة في إنشاء

مجتمع أكثر عدلا ولطفا، (.. لكن) تغير التصور العام لما كان مسموحا وما هو غير مسموح به فيما يتعلق بانتقاد إسرائيل أو الأيديولوجية الصهيونية. وباعتباري من أنصار حقوق الفلسطينيين طوال حياتي، شعرت بأنني يتم إسكاتي بذلك التهديد بأن أكون معاديا للسامية.

يقول فلافيو أنه بدأ يتساءل عما إذا كان هو أيضا، إلى جانب كل أولئك الذين يقفون ضد الظلم الواقع على الفلسطينيين، أصبح الآن "معاديًا للسامية". وأنه كان يأمل أن يتم دحض الادعاءات الكاسحة حول تفشي معاداة السامية في الحزب بشدة وأن يتم إخبار الحقيقة بصوت عالٍ وواضح، حقيقة - أن حزب العمل بقيادة جيريمي كوربين في الحكومة يمثل تهديدا كبيرا لدولة إسرائيل في مواصلة قمعها للفلسطينيين وأنه في الوقت نفسه، وجد أعداء جيريمي كوربين في الخارج وكذلك داخل الحزب في معاداة السامية أقوى سلاح يمكنهم استخدامه ضده.

يقول فلافيو أنه في اجتماع محلي للحزب، دافع عن اعتماد مدونة سلوك اللجنة الوطنية التنفيذية لحزب العمال NEC تحت قيادة جيريمي كوربين بشأن معاداة السامية لأنها أعادت صياغة 3 من أمثلة تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست IHRA بطريقة أوضح وأكثر إنصافا، وأنه ضد تعريف التحالف والذي يضع درعا يقي إسرائيل من النقد. ومن ثم يؤكد فلافيو على ثوابت ما يعتقده بخصوص إسرائيل، وبخصوص جو اتهامات معادة السامية داخل الحزب:

• أعتقد أن دولة إسرائيل تأسست كمشروع استعماري - استيطاني على أرض مملوكة للفلسطينيين، وأن الوعد الذي قطعه اللورد بلفور "بعدم المساس بحقوق السكان الأصليين" لم يتحقق أبدا.

• أعتقد أن دولة إسرائيل استحوذت على ما هو الآن غالبية الأراضي الفلسطينية من خلال الإرهاب والقوة العسكرية وأنها لا تزال تنتهك قرارات الأمم المتحدة التي لا تعد ولا تحصى. وهي تواصل تحدي كل القانون الدولي وبناء المستوطنات على الأرض التي كان

ينبغي أن تكون جزءا من الدولة الفلسطينية. وأنها دفنت بشكل فعال "حل الدولتين" المتفق عليه مؤقتا في أوسلو. وهي تنتهج الآن سياسة تركيز أكبر عدد من الفلسطينيين المحتلين في أصغر مناطق الأرض تماشيا مع مشروعها الصهيوني الأصلي.

• أعتقد أن دولة إسرائيل هي دولة فصل عنصري حيث يخضع جميع الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة أو في إسرائيل نفسها، لأشكال أدنى من المواطنة. في الأراضي المحتلة يخضعون للقانون العسكري، وفي غزة هم فعليا في سجن مفتوح. وبعد سن "قانون الدولة القومية" أصبحت طبيعة الفصل العنصري لدولة إسرائيل لا لبس فيها.

• على الرغم من اعتقادي أن إنشاء دولة إسرائيل كان ظلما تاريخيا تم إلحاقه بالفلسطينيين وأعتقد أن حل الدولتين قد لا يكون قابلا للتطبيق، إلا أنني أعتقد أن الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام والأمن لكلا المجتمعين هو دولة واحدة علمانية ديمقراطية يعامل فيها جميع مواطنيها على قدم المساواة بموجب القانون.

• أقف إلى جانب جاكي ووكر (وسوف نعود لها لاحقا) وكريس ويليامسون وأصر على أنهم وآخرين ضحايا مطاردة الساحرات.

• أعتقد أن الكثيرين في حزب العمل في جميع أنحاء قيادة جيريمي كوربين وقبل وأثناء الحملة الانتخابية لم يفعلوا شيئا سوى تقويضه واستخدموا معاداة السامية كسلاح ضده، وبذلك انضموا إلى الأعداء التقليديين لحزب العمال وأعداء كل ما يعتز به أعضاء حزب العمل.

**

انتهت رسالة فلافيو هنا والتي تنبع أهميتها من كونها تمثل رؤية واحد من قواعد أحد أجنحة الحزب المتضامنة مع الفلسطينيين. وأعتقد أن الرسالة تعطينا أوائل الخيوط التي تفتح آفاق تتبع مسار التضامن وقصص المتضامنين داخل الحزب، وقصص ترصدهم واغتيالهم معنويا، وهو ما سنتناوله في مقالات قادمة.

لقراءة النص الإنجليزي الكامل لرسالة فلافيو سينتوفانتي طالع الرابط:

https://www.facebook.com/flavio.centofanti/posts/2703486859879560

***

أعضاء حزب العمال البريطاني ضد مقصلة معاداة السامية (2)

ناتالي ستريكر..
لجنة الامتثال "محكمة تفتيش" عمالية

تاريخ التضامن مع الفلسطينيين داخل حزب العمال ليس وليد اليوم، ولا يتعلق فقط بالأزمة الراهنة، ولا يرتبط فقط بانتخاب جيريمي كوربين على رأس حزب العمال البريطاني، لكنه يعود إلى تاريخ أسبق من ذلك. فحسب ما أشارت موسوعة الويكيبيديا وكتب ريتشارد سيمور الكاتب الأيرلندي الشمالي في عام 2018 أن "الحقوق الفلسطينية كانت مصدر قلق متزايد في داخل اليسار البريطاني منذ مذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982" عندما "بدأت الحركة النقابية البريطانية وحزب العمال الانفصال عن إسرائيل ردا على ذلك".

حيث تم تشكيل لجنة حزب العمال حول فلسطين في يونيو 1982 لتحدي مجلس حزب العمال حول الشرق الأوسط المؤيد لإسرائيل، وقد عارضت اللجنة "الدولة الصهيونية بصفتها عنصرية وتفردية وتوسعية ووكالة مباشرة للإمبريالية" وأيدت حل الدولتين.

وكان السياسيان العماليان كين ليفنجستون من مجلس لندن الكبرى وتيد نايت من مجلس بلدية لامبيث لندن من أوائل المؤيدين؛ وكان رئيس اللجنة هو الناشط السابق في المنظمة البريطانية المناهضة للصهيونية (BAZO) توني جرينشتاين. وقد أيدت اللجنة الجديدة قرارا في مؤتمر حزب العمال عام 1982 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، والذي أقر في المؤتمر، مما "أحرج" قيادة الحزب.

وقد كانت المواقف المعادية للسامية نادرة في حزب العمال في الثمانينيات، ففي كتابه الصادر عام 2012، اليسار البريطاني والصهيونية: تاريخ الطلاق، أرجع بول كليمان من جامعة مانشستر التحول في وجهات نظر حزب العمال إلى السياسات الإسرائيلية اليمينية المتزايدة، وإلى معارضة اليسار للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يجد أي دليل على

أن معاداة السامية لعبت دورا في تغير تصورات اليسار للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في تلك الفترة.

وذكر دانييل إل ستايتسكي، زميل أبحاث كبير في معهد أبحاث السياسة اليهودية، في دراسته لعام 2017 معاداة السامية في بريطانيا العظمى المعاصرة: دراسة المواقف تجاه اليهود وإسرائيل، في الثمانينيات، أبدت أجزاء من اليسار السياسي تأييدا قويا للمواقف الفلسطينية والمناهضة لإسرائيل، وواجهت اتهامات بمعاداة السامية داخل حزب العمال. ووجد ستايتسكي أن المواقف المعادية لإسرائيل لا ترتبط بشكل عام بمعاداة السامية، حيث أن غالبية الذين شملهم الاستطلاع والذين انتقدوا إسرائيل لم يتبنوا موقفا معاديا للسامية، وأن نسبة معاداة السامية في اليسار لم تكن أعلى من تلك التي لدى عامة السكان.

غير أن تلك الرؤية التي تفرق بين التضامن مع فلسطين وانتقاد إسرائيل من جانب، وبين معاداة السامية من جانب آخر لم تستمر طويلا، إذ بدأت حملة للوي أعناق تصريحات بعض المتضامنين وتصيد أخطاء البعض لإشهار سيف "معاداة السامية" في وجوههم، ومن ثم العمل على تشويههم ونبذهم، ورسالة ناتالي ستريكر Natalie Strecker، هي رسالة كاشفة عن هذه الأجواء المسممة داخل الحزب.

ناتالي ستريكر هي كاتبة بريطانية تدعم الحركة الدولية لخلق مجتمع أكثر لطفا وعدالة للجميع ورعاية هذا الكوكب الذي نتشاركه. وقد نشرت ناتالي رسالتها بتاريخ 10 فبراير 2020 على موقع ميديام Medium والتي أحالت فيها نفسها إلى "وحدة الامتثال العمالية Labour Compliance Unit":

على مدى السنوات الأربع الماضية، راقبت بريبة مثل كثيرين آخرين "أزمة" معاداة السامية داخل حزب العمال، في محاولة مني لفهمها. لقد شاهدت أشخاصا طيبين، ومحنكين، ونشطاء مناهضين للعنصرية وآخرين موقوفين أو مطرودين لأسباب لا أستطيع فهمها، ويشمل ذلك اليهود اليساريين غير الصهاينة أو المعادين للصهيونية.

لقد قضيت ساعات عديدة في محاولة التوصل إلى أفضل طريقة للرد، إدراكا للأذى الحقيقي لبعض الأعضاء اليهود في الحزب الذي أنا عضو فيه، وأيضا إدراكا لما تحول إلى محاولة واضحة لإغلاق التضامن الفلسطيني وتسمية أي شخص يقول عن إسرائيل إنها نظام فصل العنصري بأنه معاد للسامية في وقت تتصاعد فيه معاداة السامية الحقيقية والخطيرة للغاية.

إن طبيعة الفصل العنصري في إسرائيل ليست شيئا يستوجب المناقشة، لأنه ثابت من خلال الحقائق على الأرض، والتي تم توضيحها بجلاء في التقرير العلمي المدروس جيدا لريتشارد فولك وفيرجينيا تيلي؛ ويتضح من خلال التبني الرسمي لقانون "الدولة القومية" الإسرائيلي، الذي يحدد أن "اليهود فقط" لهم الحق الأصيل في تقرير المصير داخل المنطقة، وقد ثبت ذلك مؤخرا من خلال "ما يسمى" بخطة السلام الأمريكية، وهي تسمية مخادعة إلى حد ما لما هو واضح أنه خطة فصل عنصري تخلق رسميا البانتوستانات للفلسطينيين للعيش فيها.

وقد شعر الكثيرون منا بالعجز خاصة في مواجهة الوعد الذي قطعه جميع المتنافسين الجدد على القيادة بتبني "التعهدات العشرة" التي طالب بها مجلس النواب اليميني. كان الأمر كما لو كنا جميعا ننتظر دورنا في تعليق العضوية ثم طردنا. وجاءت القشة الأخيرة بالنسبة لي عندما قام حزب العمال بتعليق عضوية اليهودية، جو بيرد Jo Bird، وهي اشتراكية ومناهضة للعنصرية مشهورة وملهمة الأسبوع الماضي بسبب "معاداة السامية"، تمامًا كما أصبح من الواضح أنها كانت واحدة من المرشحين البارزين والمفضلين لـ انتخاب اللجنة الوطنية للانتخابات مع محمد عزام وبالتالي، بالطبع، هذا يترجم إلى عدم قدرتها على الترشح رسميا.

في البداية، كانت خطتي هي التوقف، ولكن بعد التفكير في الموقف والظلم من كل ذلك، قررت اتباع نهج مختلف، نهج مبدئي على أمل أن يتم إلهام الآخرين لفعل الشيء نفسه (..) ليس عليهم أن يكونوا سلبيين في مواجهة ما يحدث داخل حزبنا، الذي يبدو الآن أنه حزب استبدادي.

لقد اتخذت قرارا بإحالة نفسي إلى وحدة الامتثال العمالي بسبب "معاداة السامية"، وأعتقد، على الرغم من معرفتي بالنتيجة، أن هذا يسمح لي بتحديد التهمة التي سأستثني من العضوية بموجبها، إلا أنه يتيح لي أن أعلن علنا أنني أدرك ما يحدث داخل حزبنا، فهو ليس أكثر من مكارثية جيلنا، وأعلن أنني أرفض مطاردة الساحرات هذه. إنه يوفر لي فرصة لفضح التمثيلية وإذا قام عدد كاف منا بذلك، فإنه يمنحنا فرصة لاستعادة السردية وأكثر من ذلك، فإنه يتيح لنا فرصة لإظهار التضامن بطريقة حقيقية وذات مغزى مع أولئك الذين وقعوا ضحية التطهير.

وقد تضمنت رسالة ناتالي الطويلة عدة نقاط مهمة:

- أنها كانت لفترة طويلة ترى أن السياسيين فاسدون ويخدمون أنفسهم، وهو ما جعلها تحجم عن الانخراط في أي حزب. إلا أن انتخاب جيريمي كوربين وبحسب قولها: هو رجل له سجل يمتد 40 عاما في الدفاع عن الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعنا، على الصعيدين الوطني والدولي. وعندما تم انتخابه كقائد، أعطاني هذا سببا للأمل، وأشعل شرارة جعلتني أتخيل أن هناك يقظة وأن الحركة التي تم بناؤها ربما يمكن أن تبدأ في تمهيد الطريق لمجتمع أكثر عدلا ولطفا. وقادني هذا الأمل للانضمام، لأول مرة في حياتي، إلى حزب سياسي.
- وأن ذلك تغير عندما بدأت الاتهامات داخل الحزب لأشخاص بعينهم بمعاداة السامية، وعندما استمرت تلك الاتهامات وبدأت بعض العضويات في الحزب تعلق بناء عليها، حينئذ بدأت تدرك أن معنى معاداة السامية يتغير "لذا لم يعد يبدو أنه يتعلق بحماية اليهود، بل حماية أولئك وأولئك فقط الذين يلتزمون بأيديولوجية سياسية. أيديولوجية سياسية تُستخدم عمليا لنزع الملكية والقمع وإخضاع الشعب الفلسطيني لنظام الفصل العنصري. وأنه كان من بين هؤلاء الأشخاص (الذين خضعوا للاتهامات وتعليق العضوية) مناهضين مخضرمين للعنصرية، وملونين، واشتراكيين مدى الحياة.

- وقالت إنها تحيل نفسها لوحدة الامتثال لمعاداة السامية، لأنها لا تتفق مع التعريف الحالي لمعاداة السامية ولا بتعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست، ولأنها تتعهد بالاستمرار في انتهاك التعهدات التي يريد اليمين المتطرف داخل الحزب من المرشحين المحتملين لقيادة الحزب التعهد بها.
- وباعتبارها خدمت لخمسة أشهر كمراقبة لحقوق الإنسان في الخليل والأرضي الفلسطينية المحتلة، فإنها ترى أن الأيديولوجية السياسية للصهيونية، مهما كانت أهدافها الأصلية، فإنه تعني عمليا التطهير العرقي الدائم والإبادة الجماعية ومحاولة محو ثقافة الشعب الفلسطيني وتاريخه وهويته. وأن الصهيونية هي أيديولوجية يتبناها اليمين المتطرف، والحركة الإنجيلية المسيحية الداعمة لترامب، وأن الصهيونية هي أيديولوجية سياسية متجذرة في التفوق العرقي، على الرغم مما حاولت الجماعات أن تقوله، وأنها ليست متأصلة في الهوية اليهودية.
- لذا تؤكد: اسمحوا لي أن أصرح بشكل لا لبس فيه، حتى لا تشعر بالارتباك حيال وجهة النظر التي أؤمن بها: إسرائيل دولة عنصرية ومسعى للفصل العنصري وأنها كانت كذلك منذ بدايتها، ونحن نعلم هذا لأنها بنيت على القرى المدمرة وأجساد الفلسطينيين المحطمة. ثم تقول: القانون الدولي في جانبي، ولذا فأنا لا أخاف ولا أتزعزع وأنا أكتب هذه الكلمات. ورغم ذلك أكدت استمرار دعمها للأعضاء اليهود الذين فصلوا من الحزب.
- ثم أكدت أنه عندما يسمح لليهود اليساريين أو غير الصهاينة أو المعادين للصهيونية بأن يتم استهدافهم وتهديدهم وتشويههم ثم تعليقهم وطردهم لذكرهم لحقائق مثبتة، فأنت أنت (وتعني من يفعلون ذلك في الحزب) المعادي للسامية. وأنه عندما تطرد مناهضي العنصرية المخضرمين من الملونين لفضحهم العنصرية والاستسلام لدعم اليمين المتطرف وطلبهم الاعتذار عن الاستعمار الاستيطاني العنصري، فأنت عنصري.

وفي الختام أكدت ناتالي بأنها ستظل فخورة وهي تسمي الأشياء بأسمائها: الفصل العنصري الإسرائيلي، والأيديولوجية السياسية التي تمكنه الصهيونية، تقول "أدرك أنني اخترت الحفاظ على استقامتي، والسؤال هو هل فعلت أنت؟"

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Antisemitism_in_the_UK_Labour_Party

وطالع رسالة ناتالي على موقع موندوفايس:

https://mondoweiss.net/2020/02/why-i-referred-myself-to-the-labour-partys-compliance-unit-for-antisemitism/

جاكي ووكر
وآخرون ضد مطاردة الساحرات ومن أجل العدالة

لاستكمال فهم ما جرى في حزب العمال، لابد من معرفة ما تعرض له مؤيدي جيريمي كوربين بعد انتخابه رئيسا لحزب العمال، وكان قسما منهم من اليهود غير الصهيونيين، الناقدين للسياسات الإسرائيلية وللصهيونية والمتضامنين مع الفلسطينيين، والذين تم تأويل بعض أقوالهم ومواقفهم بطرق ملتوية باعتبارها معادية للسامية، ومن ثم تعرضت عضوياتهم للتعليق أو تعرضوا للطرد تماما من الحزب، وقد شكل هؤلاء الأعضاء حركة "عمال ضد مطاردة الساحرات Labour Against the Witchhunt"، وعلى رأس هؤلاء عضوة حزب العمال جاكي ووكر Jackie Walker.

وجاكي ووكر هي ناشطة سياسية وكاتبة بريطانية أمريكية من مواليد هارلم، مانهاتن، عام 1954، تعود أصول جاكي إلى جاميكا، فأمها دوروثي براون هي جامايكية سمراء، من يهود السفارديم، تجمع أصولها ما بين يهودي برتغالي ينحدر من نسل من وصلوا إلى منطقة جزر الأنديز الغربية مع كريستوفر كولمبوس، وما بين امرأة تنحدر من العبيد ذوي الأصول الأفريقية ممن تحولوا إلى اليهودية بالزواج، وقد انتقلت أم جاكي في مرحلة من حياتها إلى الولايات المتحدة، وكانت ناشطة في حركة الحقوق المدنية، وهناك التقت بجاك كوهين، وهو يهودي اشكينازي من أصول روسية وتزوجته، وأنجبت جاكي، واضطرت بعد ذلك للانتقال بأبنائها إلى جاميكا عام 1956، ومنها إلى بريطانيا عام 1959.

في شبابها التحقت جاكي بالمسرح الوطني البريطاني للشباب، ودرست في كلية جولدسميث وتدربت لتصبح معلمة، حيث عملت كمعلمة في وحدة إحالة التلاميذ، والتي يحول إليها الشباب المضطربين عاطفيا وسلوكيا. ثم أكملت دراسة الماجستير حول تطور الهوية في أعمال الكتاب البريطانيين السود، وبعد أن أكملت دورتين دراسيتين في الكتابة في مؤسسة آرفون، حصلت على منحة من مجلس الفنون في إنجلترا لإكمال كتابة مذكراتها العائلية حالة مهاجر

Pilgrim State، التي نشرتها Sceptre في أبريل 2006، وتم وضعها في قائمة القراءة لدورة تدريب الأخصائيين الاجتماعيين في جامعة برونيل لندن، حيث ألقت والكر محاضرات نصف أسبوعية وكان عضوا في لجنة التدريب على العمل الاجتماعي. بعد ذلك عرفت جاكي بنشاطها في مجال التدريب على مناهضة العنصرية، ونشاطها في العمل الخيري.

التحقت جاكي ووكر بحزب العمال في عام 1981 وتولت عدة مناصب في الحزب إلى أن أصبحت عام 2015 نائب رئيس منظمة مومنتم Momentum وهي المنظمة التي تمثل الجناح اليساري في حزب العمال. إلا أنها تعرضت عام 2016 لتعليق عضويتها لمدة عامين، ثم تعرضت للطرد من الحزب عام 2019، وذلك بسبب تعليقات قالتها في مناسبات مختلفة تتعلق بالعنصرية، والهولوكوست ومعاداة السامية والدور التاريخي لليهود في زراعة القصب وتجارة العبيد في أمريكا الوسطى، إذ كان تساؤلها لماذا لا يتم ذكر ما أسمته الهولوكوست الأفريقي، وما تعرض له الأفارقة وما يتعرضون له منذ زمن تجارة العبيد وحتى الآن ودور التجار اليهود تاريخيا في ذلك، كما انتقدت توسعة تعريف معاداة السامية من أجل حماية إسرائيل من الانتقاد، ولماذا تكون ذكرى الهولوكوست لذكر ما تعرض له اليهود فقط، بينما يتم غض الطرف أو التقليل مما تعرض له غيرهم.

أدت هذه الملاحظات إلى تعرضها لحملة من خارج الحزب سواء من اللوبي الداعم لإسرائيل أو من الجهات التي تمول حركة مومنتم، ومن ثم تحركت آليات الحزب لتصدر القرارات السابق ذكرها بحقها. وقد تكررت حالات مماثلة مع أعضاء آخرين ممن لهم نفس المواقف، وبينهم يهود.

استمرت جاكي أثناء ذلك في التشبث بآرائها والتعبير عن مواقفها سواء من خلال تقديمها لعرض مسرحي فردي بعنوان The Lynching (وتعني الإعدام دون محاكمة) عام 2017، حكت فيه عن تجربتها، كما شاركت في فيلم وثائقي بعنوان Witch Hunt (وتعني مطاردة الساحرات) عرض عام 2019 وتناول حالتها وحالة غيرها ممن تعرضوا للترصد والمطاردة

داخل حزب العمال بدعاوى معاداة السامية، كما شاركت في تأسيس حركة عمال ضد مطاردة الساحرات في أكتوبر من عام 2017، والتي تأسست وفق عدد من القواعد تتضمن:

- مطالبة حزب العمال بإنهاء ممارسة الطرد التلقائي أو الفوري أو الطرد أو الإيقاف لأعضاء حزب العمال.
- مطالبة حزب العمال برفض تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA) لمعاداة السامية، والذي يخلط في قائمة أمثلته معاداة السامية مع معاداة الصهيونية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني. وبدلا من ذلك، يجب على حزب العمال أن يتبنى تعريفا بسيطا ومباشرا لمعاداة السامية، مثل تعريف البروفيسور بريان كلوغ: "معاداة السامية هي شكل من أشكال العداء لليهود كيهود، حيث يُنظر إلى اليهود على أنهم شيء آخر غير ما هم عليه".
- مطالبة حزب العمال باستبدال وحدة الامتثال بهيئة جديدة تتعامل مع الشكاوى على غرار التوصيات الواردة في تقرير تشاكرابارتي، مما يتيح لجميع الأعضاء الإجراءات القانونية المناسبة.

وقد حثت الحركة جميع أعضاء حزب العمال الذين يعارضون مطاردة الساحرات ضد مؤيدي كوربين ومنتقدي إسرائيل / الصهيونية على البقاء في الحزب والنضال. ورفضت قبول عضوية أولئك الذين يروجون لتعريف معاداة السامية المشوه والزائف، والذين يخلطون بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية والذين يروجون لأسطورة معاداة اليسار في كل مكان، كما رفضت عضوية أولئك الذين يروجون لـ "اشتراكية الحمقى"، من أصحاب الرأي القائل بأن دعم الإمبريالية للصهيونية وإسرائيل هو بسبب تأثير اليهود.

وقد مارست الحركة دور جماعة الضغط من خارج الحزب في المناسبات المختلفة، سواء لدعم من بقي في الحزب من أصحاب الرؤى المشابهة لآرائهم، أو لرفض الأجواء السلبية المذكورة وتجلياتها في المواقف المختلفة.

لم تكن جاكي ووكر هي الحالة الوحيدة التي تعرضت لمقصلة "معاداة السامية"، فهناك قائمة طويلة من ضحاياها، نذكر منهم كريس ويليامسون Chris Williamson، وجلين سيكر Glyn Seker، وآسا وينستانلي Asa Winstanley، وديانا نيلسن Diana Nelsen وغيرهم كثير.

كما أن حركة عمال ضد مطاردة الساحرات ليست هي حالة المقاومة ولا المعارضة الوحيدة لما يجري داخل حزب العمال، فهناك أيضا حركة "ناشطون عماليون من أجل العدالة Labour Activists for Justice" والتي أسسها 7 من أعضاء حزب العمال المفصولين، معظمهم من اليهود، من بينهم ديانا نيلسن، والذين أطلقوا حملة للتمويل الجماعي في شهر أغسطس من عام 2020 لرفع قضية ضد الحزب لخرقه قواعد لجنة المساواة وحقوق الإنسان، واتخاذه إجراءات غير عادلة وغير مناسبة للغرض، وقد حكمت المحكمة العليا لصالحهم في الرابع والعشرين من فبراير 2021 وتم تغريم الحزب تكاليف القضية.

المعركة لا زالت مشتعلة إذا، وتدور حول اتهامات مدعاة بمعاداة السامية، وتأويل ملتو لها يدخل انتقاد إسرائيل وسياساتها وعقيدتها الصهيونية قسرا في تعريفها، ومن ثم اتخاذ إجراءات غير عادلة تجاه من يجرؤ على تلك الانتقادات خاصة من أنصار رئيس الحزب السابق جيريمي كوربين.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع تقرير للجارديان حول فصل جاكي ووكر من عضوية الحزب:

https://www.theguardian.com/politics/2019/mar/27/labour-expels-jackie-walker-for-leaked-antisemitism-comments

وتعريف جاكي ووكر على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Jackie_Walker_(activist)

وموقع عمال ضد مطاردة الساحرات:

https://www.labouragainstthewitchhunt.org/

والتعريف بكريس ويليامسون على الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Chris_Williamson_(politician)

وتقرير عن جلين سيكر على موقع يهود من أجل العدالة للفلسطينيين:

https://jfjfp.com/support-glyn-secker/

ومقال لآسا وينستانلي عن حالته:

https://skwawkbox.org/2021/02/24/breaking-left-wing-members-win-double-court-victory-vs-labour/

وتقرير على موقع سكواو بوكس حول فوز قضية ناشطون عماليون من أجل العدالة:

https://skwawkbox.org/2021/02/24/breaking-left-wing-members-win-double-court-victory-vs-labour/

"كايروس" وحركة المسيحيين في العالم ضد الاحتلال (1)

من فلسطين إلى الولايات المتحدة

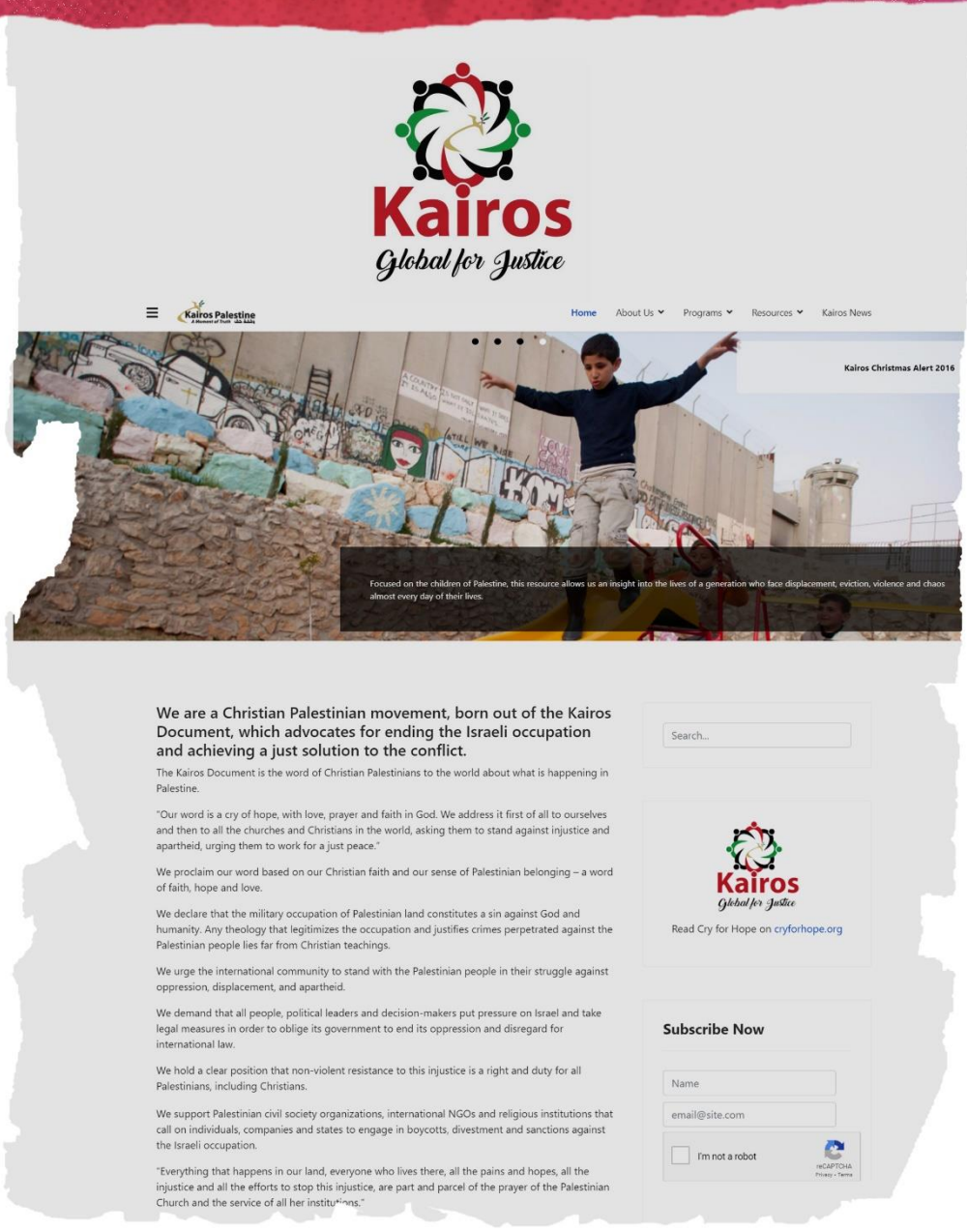

على طول الخيط الناظم لثلاث حبات تتكون من حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات المعروفة اختصارا باسم BDS والقيادات المسيحية الفلسطينية كطرف رئيسي فاعل ومحرك وبعض الكنائس والقيادات المسيحية في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة تكونت حركة كايروس Kairos بأصلها الفلسطيني وفرعها الأمريكي المتضامن، كحركة مناهضة للاحتلال الإسرائيلي ومتضامنة مع الحق الفلسطيني.

ولنبدأ بتعريف الحركة على ويكيبيديا من قلبها "كايروس فلسطين": هي منظمة معروفة في المقام الأول بإصدارها في بيت لحم في ديسمبر 2009 لوثيقة كايروس فلسطين، وعنوانها الكامل هو "لحظة الحقيقة: كلمة إيمان وأمل ومحبة من قلب المعاناة الفلسطينية"، نداء من قبل عدد من المسيحيين الفلسطينيين للمسيحيين في جميع أنحاء العالم للمساعدة في محاربة الاحتلال الإسرائيلي. وكايروس هي الكلمة اليونانية التي تعني "لحظة مناسبة أو حاسمة".

وتعرف "كايروس فلسطين" نفسها على موقعها بقولها: نحن حركة فلسطينية مسيحية نشأت من رحم وثيقة كايروس التي تنادي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل عادل للصراع. ووثيقة كايروس هي كلمة فلسطينيين مسيحيين للعالم عما يحدث في فلسطين.

"كلمتنا هي صرخة رجاء بالحب والصلاة والإيمان بالله. نوجهها أولا إلى أنفسنا ثم إلى جميع الكنائس والمسيحيين في العالم، ونطلب منهم الوقوف ضد الظلم والفصل العنصري، وحثهم على العمل من أجل سلام عادل".

نعلن كلمتنا بناء على إيماننا المسيحي وإحساسنا بالانتماء الفلسطيني - كلمة إيمان ورجاء ومحبة.

نعلن أن الاحتلال العسكري للأرض الفلسطينية هو خطيئة ضد الله والإنسانية. وإن أي عقيدة تشرعن الاحتلال وتبرر الجرائم التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني بعيدة كل البعد عن التعاليم المسيحية.

ونحث المجتمع الدولي على الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد القهر والتهجير والفصل العنصري.

وإننا نطالب كل الناس والقادة السياسيين وأصحاب القرار بالضغط على إسرائيل واتخاذ الإجراءات القانونية لإلزام حكومتها بإنهاء قمعها وتجاهلها للقانون الدولي.

وإننا نتبنى موقفا واضحا بأن المقاومة اللاعنفية لهذا الظلم حق وواجب على جميع الفلسطينيين، بمن فيهم المسيحيين.

ونحن ندعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الدينية التي تدعو الأفراد والشركات والدول للانخراط في المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وإن كل ما يحدث في أرضنا، وكل من يعيش فيها، وكل الآلام والآمال، وكل الظلم وكل الجهود المبذولة لوقف هذا الظلم، هي جزء لا يتجزأ من صلاة الكنيسة الفلسطينية وخدمة جميع مؤسساتها".

كانت الوثيقة قد صدرت في مؤتمر دولي في المركز الدولي لبيت لحم (دار الندوة). ومن بين كتاب الوثيقة المطران عطا الله حنا، والقس متري الراهب، والقس نعيم عتيق، والأب جمال خضر. وتم اختيار رفعت عودة قسيس منسقا ومتحدثا باسم المجموعة.

ورفعت قسيس هو رئيس المجلس التنفيذي الدولي للدفاع عن الأطفال والمدير العام لكايروس في فلسطين، وبحسب ما قال قسيس فإن إنتاج الوثيقة استغرق قرابة عام ونصف

العام بسبب اختلاف الآراء، وأضاف أن "أكثر من 3000 شخصية مسيحية فلسطينية وقعت عليها واعتمدتها"، وتم إتاحتها باللغة العربية وعدة لغات أوروبية على موقع الحركة.

وكما تشير الويكيبيديا فقد أثارت الوثيقة عدة ردود أفعال منها ردود نقدية من أطراف يهودية ومسيحية، لكنها لاقت أيضا تأييدا من عدة أطراف. ففي عام 2010، صادق تجمع لقادة الكنيسة في جنوب إفريقيا على الوثيقة، وأشار تقرير حول هذا المصادقة إلى أن "الدعم للفلسطينيين في الأوساط المسيحية يكتسب زخماً أخلاقياً وشرعية لاهوتية" ووصف ذلك بأنه "توجه مهم للغاية، لا سيما بالنظر إلى حقيقة أن المسيحيين الصهاينة كانوا من بين الأكثر صخباً وتأثيراً في دعم "دولة إسرائيل".

كما أصدرت الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة (PCUSA)، بالإضافة إلى المصادقة على المبادئ الأساسية لوثيقة كايروس فلسطين، دليلا دراسيا لأعضائها لاستخدامه أثناء فحص الوثيقة كاملة، وتم إعداد دليل الدراسة هذا من قبل مجموعة مراقبة الشرق الأوسط.

كما أشاد رؤساء كنيسة المسيح المتحدة (UCC) والكنيسة المسيحية (تلاميذ المسيح) بوثيقة كايروس فلسطين باعتبارها "قوية" في بيان مشترك صدر في أبريل 2010 شجع أعضاء كلتا الطائفتين على قراءة الوثيقة ودعم الفلسطينيين ومقاطعة منتجات الضفة الغربية الإسرائيلية. وقال البيان المشترك للكنيسة إن "القيادة الفلسطينية المسيحية اتخذت خطوة جريئة بإعلان هذه لحظة كايروس، ودلالة ليست للوقت الزمني، بل فرصة ناضجة لاتخاذ إجراءات بالغة الأهمية، ولحظة يمكن أن تضيع إذا سنحت الفرصة ولم يتم التشبث بها".

وبعد عامين من إصدار وثيقة "كايروس فلسطين"، أصدرت مجموعة تسمى كايروس الولايات المتحدة Kairos USA "ردًا رسميًا" على الوثيقة بعنوان "دعوة إلى العمل: رد الولايات المتحدة على وثيقة كايروس فلسطين: كلمة اعتراف وإيمان من الكنائس في الولايات المتحدة الأمريكية."

تعارض الوثيقة المساعدة الأمريكية لإسرائيل، واصفة وثيقة كايروس الفلسطينية الأصلية بأنها "صرخة من القلب، وبأنها رصينة، وأنها صلاة عاجلة للمساعدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة"، وبدأ "رد" كايروس الولايات المتحدة "باعتراف بالخطيئة في حق الفلسطينيين في دولة إسرائيل، والضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية والشتات وفي مخيمات اللاجئين في غزة والضفة الغربية ولبنان والأردن وسوريا".

يقول كتاب "الرد": "بصفتنا مسيحيين أمريكيين، نتحمل مسؤولية عدم قولنا "كفى!" عندما تنتهك دولة إسرائيل، حليف أمتنا، القانون الدولي". وقال الكتاب إن "عملية السلام" لم تعد أكثر من وسيلة للاستعمار المستمر للضفة الغربية والقدس الشرقية، وحصار غزة واستمرار هياكل القهر"، وأعرب الكتاب عن ندمهم على تاريخ معاداة السامية المسيحية وتعهدوا "بالعمل وحتى المعاناة من أجل السلام، وامتلاء بقلب المحبة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين". ثم شرعوا في وصف إسرائيل بأنها "تتبع مساراً غير مثمر ومفسد، أخلاقياً وسياسياً". نقلاً عن أناجيل ماثيو ولوقا، ودعا الكتاب إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS والعمل المباشر غير العنيف ضد إسرائيل.

وتربط منظمة Kairos USA مباشرة وثيقتها الخاصة بوثيقة مناهضة الفصل العنصري لعام 1985 "تحدي الكنيسة"، الصادرة عن المسيحيين في جنوب إفريقيا. وتسرد المنظمة أهدافها على النحو التالي:

1. توفير مكان للمسيحيين الأمريكيين في عملهم من أجل سلام عادل في إسرائيل / فلسطين، وسد الانقسامات الطائفية والعرقية والإنجيلية الرئيسية.

2. دعوة للحج إلى الأراضي المقدسة التي تشهد المعاناة والتواصل مع أولئك الذين يعملون من أجل السلام.

3. نشر "الدعوة إلى العمل: رد مسيحي أمريكي على وثيقة فلسطين كايروس". ستُرفق هذه الوثيقة بمواد دراسية للكنائس والمدارس والمجموعات المحلية وستكون بمثابة محفز للمحادثة والتعلم والتواصل والعمل.

4. تطوير لاهوت معاصر للأرض والشعبية والوعد الذي سيمكن رجال الدين والعلماء والأشخاص العاديين من متابعة الحوار المفتوح والدراسة والعمل الإيجابي بشكل أفضل.

5. ربط الطوائف والتجمعات ومنظمات السلام هنا في الولايات المتحدة بحركات كايروس في جميع أنحاء العالم.

6. التواصل مع التجمعات الدينية في فلسطين وإسرائيل، ومع منظمات المجتمع المدني في المنطقة التي تعمل من أجل السلام والكرامة الإنسانية.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Kairos_Palestine

وطالع موقع كايروس فلسطين:

/https://www.kairospalestine.ps

وطالع موقع كايروس الولايات المتحدة:

/https://kairosusa.org

"كايروس" وحركة المسيحيين في العالم ضد الاحتلال (2)

شبكة كايروس العالمية

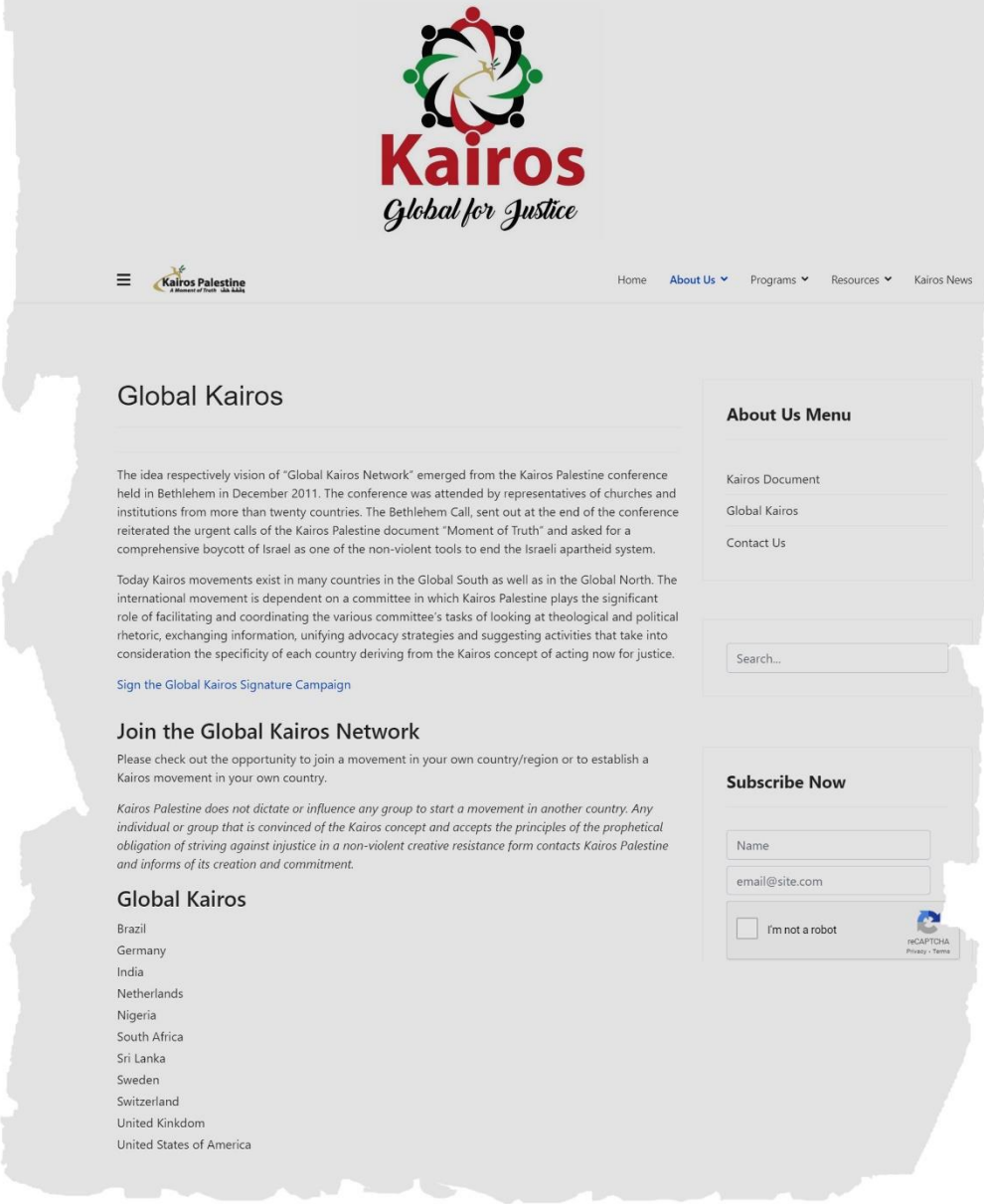

من فلسطين إلى الولايات المتحدة إلى العالم، جاءت فكرة "شبكة كايروس العالمية Global Kairos Network" من مؤتمر كايروس فلسطين الذي عقد في بيت لحم في ديسمبر 2011. وحضر المؤتمر ممثلون عن كنائس ومؤسسات من أكثر من عشرين دولة. وجددت دعوة بيت لحم The Bethlehem Call، التي أُرسلت في نهاية المؤتمر، الدعوات العاجلة التي أطلقتها وثيقة كايروس فلسطين "لحظة الحقيقة"، وطالبت بمقاطعة شاملة لإسرائيل كأحد الأدوات اللاعنفية لإنهاء نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

وكما يشير موقع "كايروس فلسطين" الذي نستقي منه المعلومات عن الشبكة: توجد اليوم حركات كايروس في العديد من البلدان في جنوب الكرة الأرضية وشمالها. وتعتمد الحركة الدولية على لجنة يلعب فيها كايروس فلسطين دورا مهما في تسهيل وتنسيق مهام اللجان المختلفة المتمثلة في النظر في الخطاب اللاهوتي والسياسي، وتبادل المعلومات، وتوحيد استراتيجيات المناصرة، واقتراح الأنشطة التي تراعي خصوصية كل دولة. مستمدة من مفهوم كايروس للعمل الآن من أجل العدالة.

ولا تملي كايروس فلسطين أو تؤثر على أي جماعة لبدء حركة في دولة أخرى. إذ يمكن أي فرد أو مجموعة مقتنعة بمفهوم كايروس وتقبل بمبادئ الواجب في الكفاح ضد الظلم في مقاومة إبداعية غير عنيفة أن تتواصل مع كايروس فلسطين وتبلغ عن إنشائها والتزامها. ومن ثم نشأت 10 فروع جديدة لحركة "كايروس" فضلا عن الولايات المتحدة وفلسطين، وبذلك فإن الشبكة تتوزع الشبكة الآن على 12 بلدا، في 5 من قارات العالم، وتشمل ما يلي:

- كايروس البرازيل: وقد تمت صياغة وثيقة كايروس فلسطين البرازيل في البداية كوثيقة تجاوب مع وثيقة كايروس فلسطين الأصلية، كتبها بشكل جماعي العديد من

اللاهوتيين. جمعت الوثيقة 238 توقيعا من المسيحيين البرازيليين بترشيحات مختلفة. وهي متاحة باللغات البرتغالية والإنجليزية والإسبانية على موقع Kairos Palestine Brasil. وتواصل المجموعة العمل على الدعوة والصلاة والتعليم حول الوضع الفلسطيني للقراء البرازيليين وتعبئة المجتمعات في البرازيل خلال الأسبوع العالمي للسلام في فلسطين وإسرائيل WWPPI

- كايروس ألمانيا: وقد تأسست عام 2012 استجابة لوثيقة كايروس فلسطين "لحظة الحقيقة"، تحت مظلة منظمة "كايروس أوروبا).
- كايروس الهند: وتعرف باسم الشبكة المسكونية للتضامن الهندي - كايروس فلسطين، ويشمل أعضاؤها مجلس جميع النساء المسيحيات في الهند، ومجلس التعليم اللاهوتي التابع لمجلس الشيوخ بكلية سيرامبور Serampore، ومؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الهند، والمعهد المسيحي لدراسة الدين والمجتمع، والمجلس الوطني للكنائس في الهند، والحركة المسيحية الطلابية في الهند، ورابطة الشبان المسيحيين في الهند، والرابطة المسيحية للشابات في الهند.
- كايروس هولندا: ولا تتوافر عنها معلومات، ويقدم موقعها معلومات عن فلسطين ويدعو الهولنديين إلى السفر إليها.
- كايروس نيجيريا: وقد تأسست بشكل غير رسمي في عام 2011، وبدأت نشاطها في عام 2012 في دعم القضية الفلسطينية وغيرها من قضايا العدالة وحقوق الإنسان. وكما يشير بيان لها منشور على مدونتها في 2015: اجتمعنا في جوهانسبرغ (بالقرب من كوتيسلوي) في الفترة من 17 إلى 20 أغسطس 2015، للاحتفال بكيفية استجابة وثيقة كايروس الجنوب أفريقية لعام 1985، "تحدي الكنيسة"، للحظة الحقيقة في أكثر أيام الفصل العنصري إيلاما. ألهمت وثيقة كايروس تلك ثلاثة عقود من حركات كايروس في العديد من السياقات المختلفة. وأعاد هذا الاحتفال الآن إلهامنا تجاه إنسانية مشتركة والاهتمام بكرامة الإنسان وبيئتنا (..) تمثل وثيقة كايروس

فلسطين لعام 2009، "لحظة الحقيقة"، صرخة من المجتمع المسيحي الفلسطيني، تحمل صدى مقلقا للذكرى الخطيرة لقصة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. أثار نداء كايروس فلسطين استجابة عالمية قوية من سياقات كايروس حول العالم. كانت القوة المحفزة لكايروس فلسطين محسوسة بعمق في تجمعنا. لقد ألهمتنا هذه الطاقة المتجددة. ففلسطين هي المساحة التي تناضل فيها نصوصنا المقدسة.

- كايروس جنوب أفريقيا: وكما أشار بيان كايروس نيجيريا، فإن لكايروس ذكرى وتاريخ طويل ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لكن استجابة لنداء كايروس فلسطين تم إطلاق كايروس جنوب إفريقيا في 9 مارس 2011 للمضي قدما وراء إرث لاهوت كايروس في جنوب إفريقيا وللتضامن مع الآخرين في جميع أنحاء العالم، ومن بينهم مع الفلسطينيين.
- كايروس سريلانكا: وتتكون من مجموعة تعمل حاليًا على إنشاء حركة كايروس من خلال صياغة وثيقة من خلال فريق مسكوني من اللاهوتيين.
- كايروس السويد: أو كايروس فلسطين - السويد هي شبكة تضامن مع نداء كايروس فلسطين.
- كايروس سويسرا: أو نداء كايروس لفلسطين سويسرا، ولا يوجد معلومات وافية عنها وعن تأسيسها.
- كايروس المملكة المتحدة: وهي شبكة من الأفراد والمنظمات والمجتمعات الدينية التي تشكلت استجابة لوثيقة كايروس فلسطين، "لحظة الحقيقة". تواصل الشبكة عمل المسيحيين الذين التقوا في إيونا Iona (الجزيرة الأسكتلندية) في مايو 2012 وأصدروا دعوة إيونا للجاليات المسيحية في بريطانيا وأيرلندا.

اثنا عشر فرعا فيما يقارب 12 عاما هو عمر وثيقة ونداء "كايروس فلسطين" لا يعد إنجازا قليلا حتى الآن، خاصة في ظل تحركات مضادة من دولة إسرائيل، والحركات اليهودية

المؤيدة، والمسيحية الصهيونية، المعركة طويلة، يقف فيها الضمير في مقابل الضغوط والإغراءات وغسيل الأدمغة المنظم، لكن الضمير وأشواق العدالة والحرية وحقوق الإنسان تكتسب أرضا جديدة كل يوم، أملا في أن ينعكس ذلك على أرض فلسطين يوما ما.

لمصدر المعلومات طالع موقع "كايروس فلسطين" الذي يقدم معلومات وروابط عن شبكة كايروس العالمية:

https://www.kairospalestine.ps/index.php/about-kairos/global-kairos

"كايروس" وحركة المسيحيين في العالم ضد الاحتلال (3)

"صرخة أمل" من كايروس فلسطين وشبكتها العالمية/ يوليو 2020

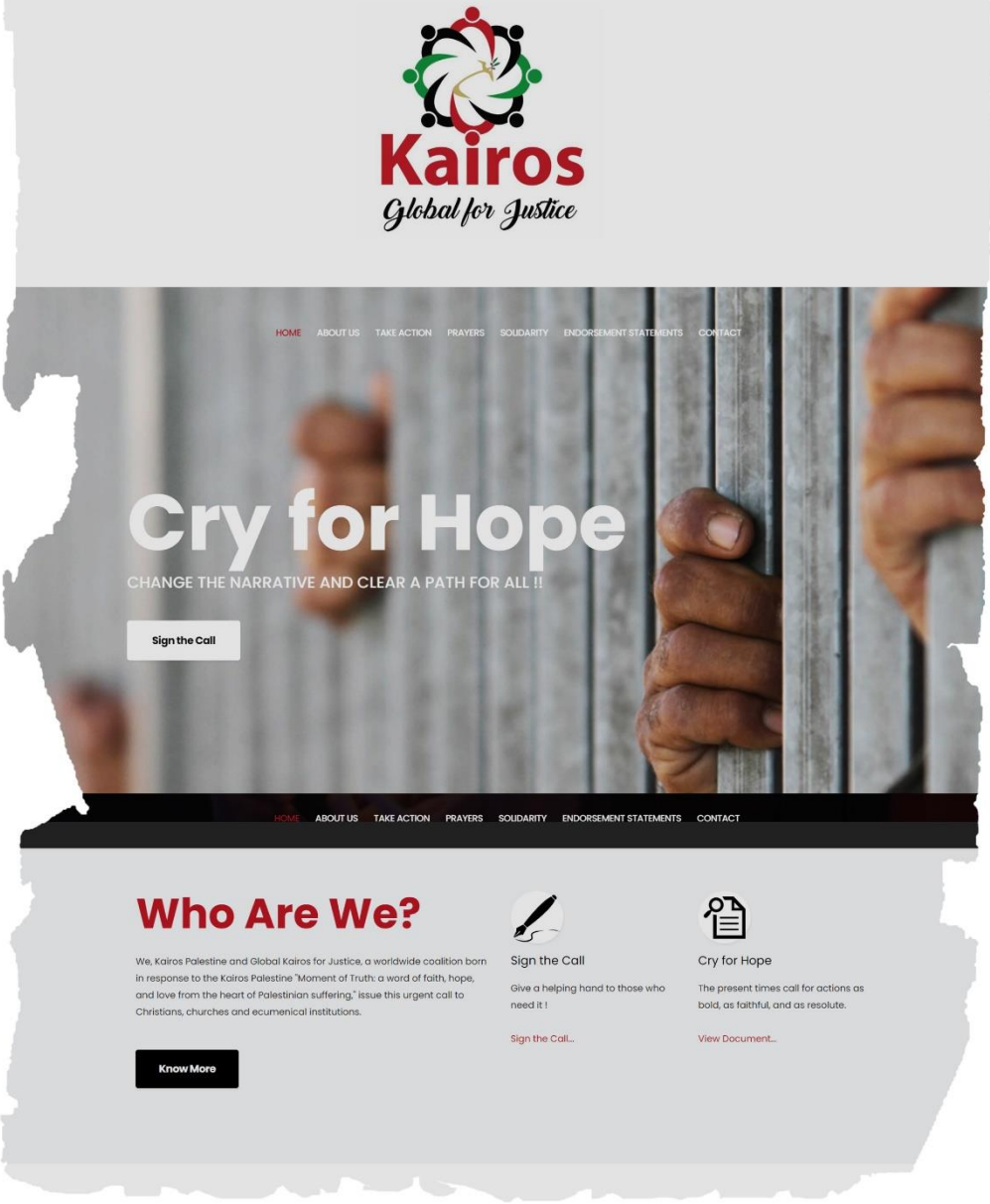

بين الحين والآخر يدفع القائمون على حركة كايروس بدماء جديدة في شرايين الحركة، ففي الأول من يوليو عام 2020، أطلقت كل من كايروس فلسطين، وشبكة كايروس العالمية بيانا جديدا بعنوان "صرخة أمل Cry for Hope.. دعوة لاتخاذ إجراءات حاسمة، وبعنوان فرعي: لا يمكننا أن نخدم الرب ونقبل في الوقت نفسه الظلم المفروض على الفلسطينيين. ويتيح الموقع الخاص بالنداء نسخا منه بـ13 لغة، أولها اللغة العربية، ومن ثم فإننا نقدم عرضا موجزا للنداء، والذي يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

- ديباجة تقوم بتعريف الجهة المصدرة للنداء: نحن كايروس فلسطين، والكايروس الدولي من أجل العدالة، وهو ائتلاف عالمي نشأ استجابة لوثيقة كايروس فلسطين، "وقفة حق.. كلمة إيمان ورجاء ومحبة من قلب المعاناة الفلسطينية" نطلق هذا النداء الملح إلى المسيحيين وإلى الكنائس والمؤسسات المسكونية. نطلق نداءنا هذا بالشراكة مع كل المسحيين الملتزمين في فلسطين وحول العالم.
- ثم التأسيس الموضوعي للنداء، من واقع ما وصلت إليه القضية الفلسطينية: وصلنا اليوم، في نضالنا من أجل وضع حد للظلم المفروض على الشعب الفلسطيني، إلى لحظة تاريخية حاسمة، سنة 2018 فرضت دولة إسرائيل قانون القومية، وبه أصبح التمييز العنصري قانونا أساسيا داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية (..) وقد دعمت قرارات الإدارة الأمريكية مؤخرا مشروع إسرائيل المتواصل في الاستيلاء على الأرض وفرض السيطرة على كامل أرض فلسطين (..) بهذا الدعم الصريح من الولايات المتحدة، وموقف المجتمع الدولي المتخاذل، رأت الحكومة الإسرائيلية الطريق ممهدا لضم حوالي ثلث الضفة الغربية (..) لقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يعترف بإسرائيل دولة فصل عنصري بحسب القانون الدولي.

- ثم التمهيد والتأسيس المسيحي للمواقف التي يطالب بها النداء: بتأكيد هذا الواقع ندرك أنه يجب علينا كأتباع يسوع المسيح أن نأخذ في هذه الحال إجراءات حاسمة. فإن كيان الكنيسة نفسها، وسلامة إيماننا المسيحي، ومصداقية الإنجيل، على المحك. ولذلك نعلن أن دعم الظلم المفروض على الفلسطينيين، بصورة سلبية أو إيجابية، بالصمت أو بالكلام أو بالفعل، هو خطيئة. وإننا نؤكد أن دعم المسيحية الصهيونية كلاهوت وأيديولوجيا تضفي صفة الشرعية على إنكار شعب لحقوق شعب آخر، لا يمكن أن يتفق والإيمان المسيحي، بل هو سوء استغلال خطير للكتاب المقدس.
- وبناء عليه تم توجيه الدعوة للكنائس للدراسة والتفكير والاعتراف بالمسئولية تجاه الشعب الفلسطيني، والتعبير عن واجبها للحفاظ على سلامة الكنيسة والإيمان المسيحي في هذه القضية. كما تم التذكير بتاريخ "الكايروس" أي لحظة النعمة، والمتمثلة في إرث الإيمان والعمل المتمثلة في مواقف كل من القس واللاهوتي الألماني ديتريش بونهوفر ضد النازية. وموقف ويليم فيسرت هوفت أول أمين عام لمجلس الكنائس العالمي بإعلانه أن العنصرية مثل الفصل العنصري، تلزم الكنائس بالاعتراف بالمسئولية ومعارضة الخطأ، وما تلا ذلك من مواقف عملية للكنائس تجاه الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ومن ثم يدعو النداء إلى اتخاذ إجراءات بالجرأة نفسها والإخلاص والحزم نفسه تجاه ما يحدث في فلسطين.
  - الشروع بمبادرات على المستويات المحلية والكنسية والمسكونية للاعتراف بلحظة النعمة الحاضرة (لحظة الكايروس) وبالظرف الملح الذي يدعو لاتخاذ إجراءات حاسمة.
  - والشروع في الدراسة للتمييز بين التيارات اللاهوتية فيما يخص فهم الكتاب المقدس الذي استخدم لتبرير ظلم الشعب الفلسطيني.
  - التأكيد على حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال والمصادرة وإنكار حقوقهم الأساسية، والانضمام إلى الفلسطينيين في مقاومتهم اللاعنفية المبدعة. معتبرين

أن وثيقة 2005 الداعية إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) توفر إطارا عمليا لاتخاذ إجراءات اقتصادية وثقافية وأكاديمية.

- مطالبة الحكومات والهيئات العالمية باتخاذ إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية لوقف انتهاكات إسرائيل.
- معارضة اللاسامية من خلال العمل من أجل العدالة، ومعارضة المساواة بين انتقاد أعمال إسرائيل غير العادلة مع اللاسامية.
- دعم المبادرات المشتركة لمحاربة الفصل العنصري والاحتلال.
- تعال وانظر الواقع في الأرض المقدسة بعيون ترى وتعطف على معاناة الفلسطينيين والتضامن مع المبادرات الشعبية من قبل جميع الأديان ومن جانب مجموعات علمانية تتحدى الاحتلال وتعمل من أجل سلام عادل.

- في الختام يعلن النداء من خلال كاتبيه - البطريرك ميشيل صباح، بطريرك القدس اللاتين سابقا، ورئيس كايروس فلسطين، ورفعت قسيس، المنسق العام لائتلاف كايروس الدولي للعدالة - معارضته للاهوت الإمبراطورية أي لاهوت السيطرة والاستبداد وكذلك النظام العالمي الذي يسود فيه الظلم والقمع العنصري والاقتصادي والثقافي والبيئي ويهدد البشرية والخليقة كلها.

ومن خلال قراءة النداء نستطيع تبين أنه يبني على أساسين، أساس مسيحي ديني، وأساس وطني/ فلسطيني إنساني ممثلا في وثيقة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ومن ثم فهو يضيف إلى نواة هذه الحركة، ويضيف لها رافدا جديدا يزيد من زخمها في بناء رأي عام عالمي، إن على أساس ديني، وإن على أساس إنساني عام.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع موقع النداء، ومنه يمكن متابعة مستجدات ردود الأفعال عليه، كما يمكن الوصول لترجمات النداء باللغات المختلفة:

https://www.cryforhope.org/

فيلم "ما وراء الأردن"..
موقف مسيحي أمريكي ضد الاحتلال

قدر الله فقط هو ما ساق أمامي إعلانا ممولا عن هذا الفيلم "ما وراء الأردن Beyond Jordan" على صفحتي على الفيسبوك، وعلى الفور شد عيني الكلام المصاحب والذي يقول: "هذا الفيلم مؤيد بشدة لفلسطين، تأكد من مشاهدته إلى نهايته، لأن هناك تحولا في منتصف الطريق. معظم ما يخص فلسطين موجود في النصف الثاني من الفيلم"

يدور الفيلم في إطار أشبه بمدونة الفيديو vlog، ويقوم بالتعريف بالأماكن الوارد ذكرها في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد فيما حول نهر الأردن والبحر الميت على الطبيعة، وهو يأتي استكمالا لسلسلة من الأفلام الوثائقية التي تشارك فيها مخرج الفيلم بول ويتنبرجر Paul Wittenberger مع القس ستيفن آندرسون Steven Anderson مؤسس وراعي كنيسة كلمة المؤمنين المعمدانية Faithful Word Baptist Church.

الفيلم إذن ذو هدف ديني واضح وظاهر، وهو ما يجده المشاهد في نصف الفيلم الأول، إلا أن صناع الفيلم - وهم بشكل رئيسي المخرج، والرواة في الفيلم الذين قاموا بمهمة إرشاد المشاهدين في تلك الجولة السياحية الدينية وهما القس ستيفن آندرسون ويصاحبه القس روجر خيمينيز – قاموا بحيلة فنية حولت دفة الفيلم في منتصفه، ليحمل رسالة أخرى عبر عنها النصف الثاني من الفيلم، ففي بداية الفيلم أنت تصاحب صناعه منذ خروجهم من فونيكس بولاية أريزونا، لتسافر معهم وفقا لبداية الفيلم على متن طائرة الخطوط الجوية الإسرائيلية، لكنهم في منتصف الفيلم، وبما أن الجولة التعريفية الدينية تدور كلها ما بين الأردن والضفة الغربية في فلسطين، فإنهم يعيدون تقديم عملية سفرهم من أريزونا لتكون على متن الخطوط الأردنية إلى عمان، وليقولوا للمسيحيين الذين يقومون بمثل تلك الرحلة الدينية، أن الأماكن المقدسة كلها موزعة ما بين الأردن وفلسطين، وأنك لست بحاجة للسفر إلى إسرائيل لفعل ذلك، ثم يقدمون لك في النصف الثاني معاناة الفلسطينيين في تلك

الأماكن التي تقع فيها البقاع المقدسة مع الاحتلال الإسرائيلي، والجدار العازل، وزحف المستوطنات، وعناء نقاط التفتيش، وإجلاء الفلسطينيين من منازلهم وغير ذلك، مع التأكيد على حفاوة وكرم وود الفلسطينيين فضلا عن الأردنيين، وأمان الزيارة عبر هذا الطريق: الأردن ثم فلسطين، وعدم الحاجة للذهاب إلى إسرائيل بأي حال. ولفهم السياق الذي جاء فيه الفيلم، دعونا نتعرف على أبرز شخصيتين من صناعه وهما بول وستيفن:

أما "بول ويتنبرجر" فهو صانع أفلام وفنان وناشط مبتكر، ولد في ميتشجن، وقضى طفولته المبكرة في ليبيريا التي مزقتها الحرب، وبعد إكمال تعليمه المبكر لدى عودته إلى الولايات المتحدة، درس صناعة الأفلام في جامعة فول سيل الشهيرة.

وقد أعطته نشأته الفريدة في ثقافة غرب إفريقيا وجهة نظر جديدة ومميزة؛ بصورة تظهر بوضوح في فنه. منذ عام 2010 قام بول بصناعة عدد من الأفلام الوثائقية تشمل فضلا عن الأفلام الستة التي أخرجها بالتعاون مع ستيفن، والتي يُظهر فيها قدرته على تقديم حقائق الكتاب المقدس بطريقة رائدة، وتضم قائمة الأفلام الستة تلك فيلم المسير إلى صهيون Marching to Zion والذي أثار الجدل عند نشره في عام 2015، حيث وصفته هيئة معاداة التشهير (وهي أحد منظمات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة) بمعاداة السامية لوصفه المسيح اليهودي المنتظر بأنه المسيخ الدجال، ووصف التلمود بالتجديف (التحريف العقيدي).

وتتناول أفلام بول الأخرى قضايا أخرى لا تقل إثارة للجدل عن ذلك الفيلم، تتناول قضايا مثل فلورة الماء وآثارها على الصحة، ومشاريع هندسة الطاقة الحرارية الأرضية وما يعرف باسم المسارات الكيميائية، وما وصفه بالإبادة الوراثية البشرية بشكل سري وهادئ. واستمر بول في باقي أفلامه على هذين المسارين: القضايا الحياتية الخطيرة والمثيرة للجدل، والقضايا الدينية وفق رؤية كنيسة صديقه ستيفن والكنائس المماثلة.

وأما ستيفن آندرسون، فهو مؤسس كنيسة كلمة المؤمنين المعمدانية وراعيها منذ عام 2005 وحتى الآن، وهي كنيسة معمدانية مستقلة مقرها في تيمب، بولاية أريزونا الأأمريكية. تصف الكنيسة نفسها بأنها "قديمة العهد، مستقلة، أصولية، تتبنى نسخة الملك جيمس من الإنجيل فقط، وتستهدف ربح الروح"، وقد اكتسب ستيفن وكنيسته شهرة نتيجة لعدد من المواقف المبدئية التي لا تتماشى مع الآراء السائدة في المجتمع، فضلا عن بعض أحاديث ستيفن الصادمة.

فمن بين معتقدات الكنيسة الرأي القائل بأن الشذوذ الجنسي خطيئة ومذلة يعاقبها الله بعقوبة الإعدام، ومعارضتها الحداثة، والنسوية، والليبرالية. فضلا عن الموقف الصارم المضاد للإجهاض، ومعارضة الكنيسة لجميع أشكال تحديد النسل، واعتبارها الإخصاب في المختبر أيضًا جريمة قتل، لأنه يتم التخلص من الأجنة أثناء العملية. وبناء على هذه المعتقدات تمنى ستيفن الموت للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بسبب موقفه وموقف حكومته من الإجهاض. وبسبب موقفه وموقف كنسيته من الشذوذ الجنسي، والذي لا يفتأ يعبر عنه صنفت كنيسته بأنها جماعة كراهية، فضلا عما ورد في فيلم المسير إلى صهيون، والذي أضاف عليه ما يثير الجدل حين نشر عام 2015 فيديو حول ما أسماه "كشف خدعة الهولوكوست".

المخرج والقسيس إذا من المسيحيين المتدينين، الذين لهم آراء أصولية، والتي تعتبر في السياق الديني المسيحي الحالي متشددة، وفي السياق السياسي مضادة لإسرائيل في وجهة نظر أصحابها أو معادية للسامية بحسب وجهات نظر أعدائها، وفي العموم مواقف وآراء وتصريحات مثيرة للجمهور، تجذب الانتباه، ولذلك فقد تضمن أحد المنشورات المصاحبة لمقتطفات الفيلم الترويجية القول بأنه "من المؤكد أنه لم يمكن لأحد أن يتخيل أن القس ستيفن أندرسون سيزور إسرائيل - خاصةً هو نفسه!".

لا شك أن مثل هذه التوجهات الدينية/ السياسية لها وجود على الساحة المسيحية، كما أن للمسيحية الصهيونية وجودها، ودراسة خريطة تلك الآراء والأفكار والتوجهات مهمة في

سياق السعي لبناء رأي عام مضاد للاحتلال الإسرائيلي، وهو كما سبق وقلت وأكدت، جزء مكمل من أدوات النضال، لا يغني أحدها عن الآخر.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع التعريف بالمخرج:

https://store.framingtheworld.com/terms

والتعريف بكنسية كلمة المؤمنين المعمدانية:

https://en.wikipedia.org/wiki/Faithful_Word_Baptist_Church

وموقعها:

http://faithfulwordbaptist.org/

وطالع صفحة الفيلم على الفيسبوك:

https://www.facebook.com/beyondjordanmovie/

وشاهد الفيلم كاملا:

https://www.facebook.com/beyondjordanmovie/videos/799476783772206/

حاجي إلياد مدير بتسيلم:
إسرائيل دولة "فصل عنصري"

في الثاني عشر من يناير الجاري (2021) نشرت صحيفة الجارديان البريطانية مقالا للمدير التنفيذي لحركة بتسيلم B'Tselem، أكبر مجموعة ناشطة في مجال حقوق الإنسان في إسرائيل والتي أصدرت إعلانا في نفس التاريخ انتهت فيه إلى تغيير موقفها التاريخي الذي كانت تصف فيه الكيان الصهيوني بأنه "احتلال مطول prolonged occupation" إلى وصفه بأنه كيان "فصل عنصري apartheid".

المقال الذي نشره حاجي إلياد Hagai El-Ad، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان، من مواليد حيفا عام 1969، ويعمل مديرا تنفيذيا للحركة منذ عام 2014، ويقدم في المقال ما يشبه عصارة أفكار الإعلان، وإن لم يشر إليه صراحة، وكأنه يعبر عن قناعة شخصية، في إطار القناعة العامة للحركة، لهذا فمن المفيد نقل ترجمة المقال كما هو، خاصة أنه وقعه بصفته:

"لا يمكن للمرء أن يعيش يوما واحدا في إسرائيل وفلسطين دون الشعور بأن هذا المكان يتم تصميمه باستمرار ليمنح امتيازا لشعب واحد وشعب واحد فقط: وهو الشعب اليهودي. ومع ذلك، فإن نصف الذين يعيشون بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط هم فلسطينيون. لكن الهوة بين هذه الحقائق الحية تملأ الهواء، وتنزف، في كل مكان على هذه الأرض.

أنا لا أشير ببساطة إلى التصريحات الرسمية التي توضح ذلك - وهناك الكثير، مثل تأكيد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في عام 2019 أن "إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها"، أو القانون الأساسي "للدولة القومية" الذي يكرس "تطوير الاستيطان اليهودي كقيمة وطنية". ما أحاول الوصول إليه هو إحساس أعمق للناس بأنهم مرغوبين أو غير مرغوب فيهم، وفهم لبلدي تعرضت له بشكل تدريجي منذ اليوم الذي ولدت فيه في حيفا. الآن، إنه إدراك لم يعد من الممكن تجنبه.

فعلى الرغم من وجود تكافؤ ديموغرافي بين الشعبين الذين يعيشون هنا، إلا أن الحياة تدار بحيث يتمتع نصفها فقط بالغالبية العظمى من السلطة السياسية وموارد الأرض والحقوق والحريات والحماية. إن الحفاظ على هذا الحرمان من الحقوق يعد إنجازا رائعا. والأكثر من ذلك، أن يتم تسويقها بنجاح على أنها ديمقراطية (داخل "الخط الأخضر" - خط الهدنة لعام 1949)، وهو الخط الذي يرتبط به احتلال مؤقت. في الواقع، تحكم إحدى الحكومات الجميع وكل شيء بين النهر والبحر، متبعة نفس المبدأ التنظيمي في كل مكان تحت سيطرتها، وتعمل على تعزيز واستدامة سيادة مجموعة من الناس - اليهود - على آخرين - الفلسطينيين. وهذا هو الفصل العنصري.

لا يوجد بوصة مربعة واحدة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل يتساوى فيها الفلسطيني واليهودي. الأشخاص الوحيدون من الدرجة الأولى هنا هم مواطنون يهود مثلي، ونحن نتمتع بهذه المكانة داخل حدود 1967 وخارجها، في الضفة الغربية. وبفصلهم باختلاف الأحوال الشخصية الممنوحة لهم، وعن طريق الاختلافات العديدة في الدونية التي تخضعهم لها إسرائيل، يتحد الفلسطينيون الذين يعيشون تحت حكم إسرائيل بكونهم جميعا غير متساوين.

وعلى عكس نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فإن تطبيق نسختنا منه - الفصل العنصري 2.0، إذا صح التعبير - يتجنب أنواعا معينة من القبح. لن تجد لافتات "البيض فقط" على المقاعد. هنا، "حماية الطابع اليهودي" للمجتمع - أو للدولة نفسها - هي واحدة من العبارات الملطفة المستترة لمحاولة إخفاء الحقيقة. ومع ذلك فإن الجوهر هو نفسه. إن عدم اعتماد تعريفات إسرائيل على لون البشرة لا يحدث أي فرق مادي: إن حقيقة التفوق هي جوهر الموضوع - والتي يجب هزيمتها.

حتى إقرار قانون الدولة القومية، كان الدرس الرئيسي الذي يبدو أن إسرائيل تعلمته من كيفية انتهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا هو تجنب التصريحات والقوانين شديدة الصراحة. يمكن أن يخاطر هؤلاء بإصدار أحكام أخلاقية - وفي النهاية، لا سمح الله، عواقب

حقيقية. بدلا من ذلك، يميل التراكم الصبور والهادئ والتدريجي للممارسات التمييزية إلى منع تداعيات المجتمع الدولي، خاصة إذا كان المرء على استعداد للتشدق بمعاييره وتوقعاته. هذه هي الطريقة التي يتم بها تحقيق التفوق اليهودي على جانبي الخط الأخضر وتطبيقه.

نحن نقوم بهندسة التركيبة السكانية ديموغرافيا من خلال العمل على زيادة عدد اليهود والحد من عدد الفلسطينيين. نحن نسمح بالهجرة اليهودية - مع المواطنة التلقائية - إلى أي مكان تسيطر عليه إسرائيل. بالنسبة للفلسطينيين، العكس هو الصحيح: لا يمكنهم الحصول على الهوية الشخصية في أي مكان تسيطر عليه إسرائيل - حتى لو كانت عائلاتهم من هنا.

نحن نهندس السلطة من خلال تخصيص أو إنكار الحقوق السياسية. يحق لجميع المواطنين اليهود التصويت (ويمكن لجميع اليهود أن يصبحوا مواطنين)، ولكن أقل من ربع الفلسطينيين الخاضعين للحكم الإسرائيلي يحملون الجنسية ويمكنهم بالتالي التصويت. في 23 آذار (مارس)، عندما يذهب الإسرائيليون ويصوتون للمرة الرابعة خلال عامين، لن يكون ذلك "احتفالا بالديمقراطية" - كما يُشار غالبا إلى الانتخابات. بل سيكون يوما آخر يرى فيه الفلسطينيون المحرومون من حقوقهم أن مستقبلهم يقرره الآخرون.

نحن نهندس السيطرة على الأرض من خلال مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وإبقائها محظورة على تنميتها - أو استخدامها لبناء المدن والأحياء والمستوطنات اليهودية. داخل الخط الأخضر، نقوم بذلك منذ قيام الدولة عام 1948. في القدس الشرقية والضفة الغربية، نقوم بذلك منذ بدء الاحتلال في عام 1967. والنتيجة هي أن المجتمعات الفلسطينية - في أي مكان بين النهر والبحر - تواجه واقع عمليات الهدم والتهجير والفقر والاكتظاظ، بينما يتم تخصيص موارد الأرض نفسها للتنمية اليهودية الجديدة.

ونحن نهندس - أو بالأحرى نقيد - حركة الفلسطينيين. الغالبية، وهم ليسوا مواطنين ولا مقيمين، يعتمدون على التصاريح ونقاط التفتيش الإسرائيلية للتنقل بين منطقة وأخرى، وكذلك للسفر دوليا. بالنسبة إلى المليوني شخص في قطاع غزة، فإن القيود المفروضة على

السفر هي الأشد - فهذه ليست مجرد بانتوستان، لأن إسرائيل جعلتها أحد أكبر السجون المفتوحة على وجه الأرض.

حيفا، وهي مسقط رأسي، كانت حقيقة ثنائية القومية للتكافؤ الديمغرافي حتى عام 1948. من بين حوالي 70 ألف فلسطيني كانوا يعيشون في حيفا قبل النكبة، بقي أقل من العُشر بعد ذلك. لقد مر ما يقرب من 73 عاما منذ ذلك الحين، والآن أصبحت إسرائيل وفلسطين حقيقة ثنائية القومية للتكافؤ الديمغرافي. لقد ولدت هنا. أريد - أنوي - أن أبقى. لكنني أريد - أنا أطالب - أن أعيش في مستقبل مختلف تماما.

الماضي كان من الصدمات والظلم. في الوقت الحاضر، يتكرر باستمرار المزيد من المظالم. ويجب أن يكون المستقبل مختلفا تماما - رفض السيادة، المبني على الالتزام بالعدالة وإنسانيتنا المشتركة. إن تسمية الأشياء باسمها الصحيح - الفصل العنصري - ليست لحظة يأس: بل إنها لحظة وضوح أخلاقي، وخطوة في مسيرة طويلة مستوحاة من الأمل. انظر إلى الواقع كما هو، وسمه دون تردد - وساعد في تحقيق مستقبل عادل".

طالع النص الإنجليزي للمقال:

https://www.theguardian.com/commentisfree/2021/jan/12/israel-largest-human-rights-group-apartheid?fbclid=IwAR2t3sImo4MsHzBD7dpeIQaIrTJzLGXWxAKH_T8SOOkXlZZrg-LYq7amwHI

إعلان حركة بتسيلم: نظام يقوم على السيادة اليهودية هو نظام فصل عنصري

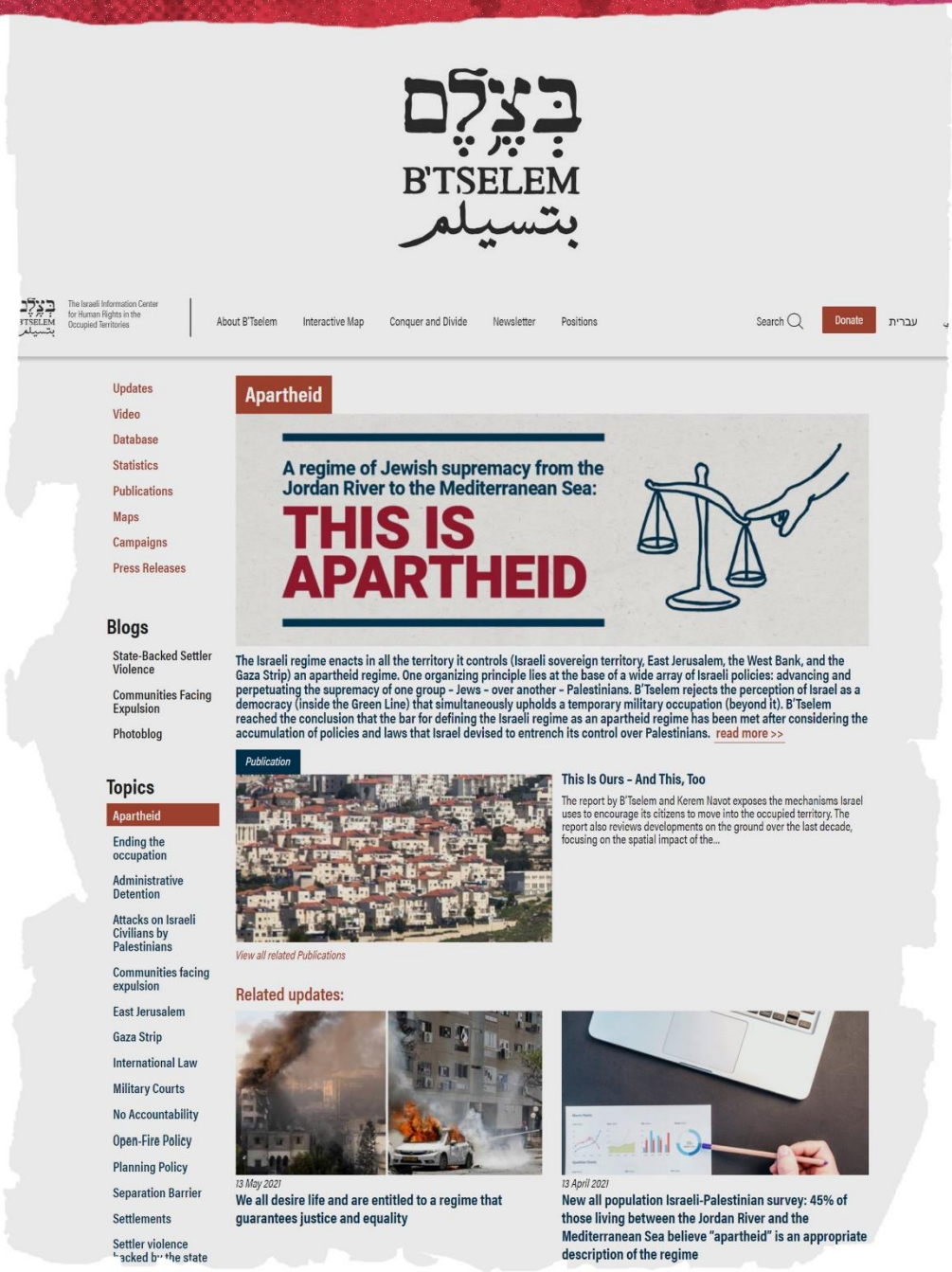

في يوم الثلاثاء 12 يناير 2021 الجاري أصدرت أكبر منظمة حقوق إنسان إسرائيلية بيانا مطولا نشر على موقعها، وتضمن تغييرا مهما في موقفها، أعلنت فيه بناء على عدد من الأسباب التفصيلية الواردة في صلب البيان أن نظاما يقوم على السيادة اليهودية من نهر الأردن إلى البحر المتوسط هو نظام للفصل العنصري، وهو ما جعلته المنظمة عنوانا لبيانها ذاك. وقبل البدء في عرض موجز البيان، دعونا نتعرف بشكل موجز أيضا على "بتسيلم B'Tselem".

بتسيلم هي منظمة حقوق إنسان تأسست منذ عام 1989، تقول عن نفسها على موقعها: يسعى مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مدركا أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل يضمن حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والمساواة لجميع الناس، فلسطينيين وإسرائيليين على حد سواء يعيشون على قطعة من الأرض بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. يمكن لطرق سياسية مختلفة أن تحقق هذا المستقبل، ورغم أنه ليس من دور بتسيلم أن تختار من بينها، إلا أن هناك شيء واحد مؤكد: استمرار الاحتلال ليس خيارا.

تبدأ "بتسيلم" إعلانها بمقدمة تتحدث فيه عن عدة نقاط، الأولى أن هناك 14 مليونا يعيشون على الأرض التي تقع ما بين النهر والبحر، وأن نصفهم من الفلسطينيين، والنصف الآخر من اليهود، مع ذلك فإن النظام الإسرائيلي يعامل هذين النصفين على أسس مختلفة. ففي داخل ما يسمى بإسرائيل هناك 9 ملايين نسمة، جميعهم مواطنون، وفي المناطق المحتلة هناك 5 ملايين يخضعون لاحتلال وصف بأنه مؤقت.

وأن المنطقتين، داخل الخط الأخضر وخارجه، أي من النهر إلى البحر، رغم اختلافهما نظريا عن بعضهما البعض، إلا أنهما عمليا يخضعان لقاعدة واحدة مؤسسة على تكريس سيادة

قسم واحد وهو الشعب اليهودي على باقي السكان من الفلسطينيين. مع ذلك – وكما تقول مقدمة الإعلان: فقد تغير الوضع. واكتسب المبدأ التنظيمي للنظام وضوحا في السنوات الأخيرة، كما يتضح من القانون الأساسي: إسرائيل - دولة الشعب اليهودي الذي أقر عام 2018، أو من الحديث المفتوح عن ضم أجزاء من الضفة الغربية رسميا في عام 2020.

وأنه بناء على ذلك ترى المنظمة أن المصطلحات التي استخدمتها في السنوات الأخيرة لوصف الوضع - مثل "احتلال طويل الأمد" أو "واقع الدولة الواحدة" - لم تعد مناسبة. وأنه لمواصلة مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال – من قبلها، فإنه بات من الضروري فحص وإعادة تعريف النظام الذي يحكم المنطقة بأكملها. بعد ذلك يستأنف الإعلان بسؤال حول لماذا يوصف هذا الوضع بأنه "فصل عنصري"، وبناء عليه يضع الإعلان فقرة فرعية بعنوان "قسم، افصل، احكم".

في هذا الجزء يتحدث الإعلان عن أن القوانين، والممارسات وعنف الدولة الذي يمارسه النظام الإسرائيلي لا يسعى لشيء إلا لتأكيد سيادة الشعب اليهودي على غيره من الفلسطينيين. فاليهود بمن فيهم المستوطنون يمارسون مطلق الحرية في جميع أراضي المنطقة أيا كان موقعهم من الخط الأخضر، غربه أم شرقه، باستثناء قطاع غزة.

أما الفلسطينيون فهم على أربعة نظم في التعامل، أولهم أولئك الذين هم داخل الخط الأخضر، أو أراضي 48، ويمثلون 17% من مجموع السكان داخل الخط الأخضر، ومن المفترض أن يتمتعوا بكافة الحقوق، إلا أنهم ليسوا كذلك، لأنهم ببساطة لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها اليهود.

أما ثاني الأوضاع فهو الخاص بالفلسطينيين الذين يسكنون القدس الشرقية وعددهم 350 ألف، يعيشون على 70 ألف دونم (الدونم = ألف كم مربع) والتي ألحقت بالسيادة الإسرائيلية عام 1967، ويحملون إقامات دائمة، من المفترض أن تسمح لهم بالعيش والعمل

والتمتع بالفوائد الاجتماعية والتأمين الصحي والتصويت لانتخاب البلديات، مع ذلك فإنه يمكن لتلك الإقامات أن تلغى أو تنتهي صلاحياتها، بناء على إرادة النظام.

ثالث تلك الأوضاع تتعلق بالفلسطينيين في الضفة الغربية وعددهم 2.6 مليون نسمة: والتي على الرغم من أن إسرائيل لم تضمها رسميا، إلا أنها تتعامل مع المنطقة على أنها أراضيها. يعيش الفلسطينيون هناك على 40% من الأراضي، في عشرات الجيوب المنفصلة، في ظل حكم عسكري صارم وبدون حقوق سياسية. في ظل سلطة فلسطينية تابعة لا يمكنها ممارسة سلطاتها المحدودة إلا بموافقة إسرائيل.

أما رابع تلك الأوضاع فيتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة، وعددهم حوالي 2 مليون نسمة، محرومون من الحقوق السياسية، وعلى الرغم من انسحاب إسرائيل عام 2005 من القطاع، إلا أنها وبعد استيلاء حماس على السلطة عام 2007 لا زالت تفرض حصارا على القطاع وتتحكم في جميع مناحي الحياة من خارجه حتى الآن.

ويؤكد الإعلان في نهاية هذا الجزء أن اختلاف وتنوع أوضاع الفلسطينيين في تلك الأماكن، لا ينفي وجود حقيقة واحدة أنهم يعاملون على أنهم أدنى في الحقوق والمكانة من اليهود الذين يعيشون في نفس الأماكن.

في باقي الإعلان تم تقديم تفاصيل أربع طرق رئيسية يستخدمها النظام الإسرائيلي لتعزيز السيادة اليهودية. تم تطبيق اثنتين بالمثل في جميع أنحاء المنطقة، وهي: تقييد هجرة غير اليهود والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لبناء مجتمعات يهودية فقط، مع إبعاد الفلسطينيين إلى جيوب صغيرة.

بينما يتم تطبيق الإجراءين الآخرين في المقام الأول في الأراضي المحتلة، وهما: القيود الصارمة على حركة الفلسطينيين غير المواطنين وحرمانهم من حقوقهم السياسية. والسيطرة على هذه الجوانب من الحياة تقع بالكامل في يد إسرائيل: ففي المنطقة بأكملها، تمتلك إسرائيل السلطة

الوحيدة على تسجيل السكان، وتخصيص الأراضي، وقوائم الناخبين، والحق (أو رفض ذلك) في التنقل في الداخل أو الدخول أو الخروج من أي جزء من المنطقة.

في نهاية الإعلان، تم تلخيصه، ووضع سؤال افتراضي يمكن أن يثور في ذهن قارئ ومتلقي الإعلان، وهو: إذا كان هذا النظام قد تطور على مدى سنوات عديدة، فلماذا يتم إصدار هذه الورقة في عام 2021؟ ما الذي تغير؟

وكان جوابهم المختصر، أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا في دوافع واستعداد المسؤولين والمؤسسات الإسرائيلية لتكريس التفوق اليهودي في القانون وإعلان نواياهم عن ذلك علانية.

وأنه ليس على النظام الإسرائيلي أن يعلن نفسه نظام فصل عنصري ليتم تعريفه على هذا النحو، كما أنه ليس من المناسب أن يعلن ممثلو الدولة أنه نظام ديمقراطي على نطاق واسع. فمن وجهة نظر المنظمة: ما يعرّف الفصل العنصري ليس التصريحات والبيانات والإعلانات بل الممارسات.

وأنه بينما أعلنت جنوب إفريقيا نفسها نظام فصل عنصري في عام 1948، فمن غير المعقول توقع أن تحذو دول أخرى حذوها نظرا للتداعيات التاريخية المعروفة لذلك.

في الختام يؤكد الإعلان أنه: بقدر ما قد يكون من المؤلم أن ترى الواقع رأي العين، فإنه من المؤلم أن تعيش تحت حذائه. فقد يتدهور الواقع القاسي الموصوف هنا أكثر إذا تم إدخال ممارسات جديدة - مع أو بدون التشريعات المصاحبة. ومع ذلك، أنشأ الناس هذا النظام ويمكن للناس أن يجعلوه أسوأ - أو العمل على استبداله.

وبناء عليه فإن: هذا الأمل هو القوة الدافعة وراء ورقة الموقف هذه. كيف يمكن للناس أن يحاربوا الظلم إذا لم يذكر اسمه؟ الفصل العنصري هو المبدأ المنظم، ولكن الاعتراف بهذا لا يعني الاستسلام. على العكس: إنها دعوة للتغيير.

وفي صيغة إعلان مبادئ للمنظمة تؤكد: إن الكفاح من أجل مستقبل قائم على حقوق الإنسان والحرية والعدالة أمر بالغ الأهمية الآن. وإذا كان هناك العديد من المسارات السياسية لمستقبل عادل هنا، بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، ولكن يجب علينا جميعا أولا أن نقول لا للفصل العنصري.

***

قد لا يكون هذا الإعلان مثاليا تماما من وجهة نظر بعض الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين. لكنه بلا شك يمثل خطوة مهمة وشجاعة، في وقت يشعر فيه النظام الصهيوني بحساسية شديدة من كل من يقومون بوصفه بهذا الوصف "الفصل العنصري" في الخارج، كما طالعنا حين الحديث عن حركة BDS، وهي الحساسية التي جعلت النظام يتخذ من كل من يروج هذا الوصف عدوا، فما بالك إذا جاء هذا الوصف من داخل المجتمع الإسرائيلي.

لقراءة مجمل الإعلان المطول طالع نصه الإنجليزي على موقع الحركة:

https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid?fbclid=IwAR26emnpTiaXEC50Y3gHfgToA_x021uLidIIPkT2kuguE6MQocvt6OBx2Jg

وطالع تعريف الحركة لنفسها على نفس الموقع:

https://www.btselem.org/about_btselem

الحاخام بريان والت: لا أستطيع تجاهل أن إسرائيل دولة فصل عنصري

على صفحات موقع المنظمة الأمريكية غير الربحية "تروث آوت Truth Out" - والتي تأسست عام 2001 لتقديم تقارير صحفية وتعليقات على مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية – آثر الحاخام بريان والت Brian Walt أن ينشر تعليقه على بيان منظمة بتسيلم الذي نشرته في 12 يناير 2021 معلنة فيه مبرراتها لاعتبار إسرائيل دولة فصل عنصري، وقد حمل تعليقه هذا عنوانا واضحا "بصفتي حاخاما نشأ في جنوب أفريقيا، لا أستطيع أن أتجاهل إسرائيل كدولة فصل عنصري".

الحاخام بريان والت - لمن لا يعرفه - هو المؤسس والحاخام الفخري لمجمع ميشكان شالوم، وهو تجمع ناشط في فيلادلفيا بالولايات المتحدة، وكان يشغل منصب المدير التنفيذي المؤسس لمنظمة حاخامات من أجل حقوق الإنسان - أمريكا الشمالية، كما كان زميلا في معهد دوروثي للقطن، وقاد وفدا من قادة الحقوق المدنية الأمريكية في زيارة إلى الضفة الغربية في عام 2012، وهو عضو في المجلس الحاخامي للصوت اليهودي من أجل السلام.

في تعليقه المذكور يحكي بريان عن رد فعله الأولي على البيان أنه عندما سمع لأول مرة أن بتسيلم كانت تقول بشكل واقعي أن إسرائيل والأراضي التي تحتلها تشكل نظام فصل عنصري، عاد على الفور إلى عام 2008، إلى اللحظة التي أصبحت فيها هذه الحقيقة واضحة له، وذلك عندما قاد حاخامات من أجل حقوق الإنسان - أمريكا الشمالية (ترواه) في رحلة لزيارة إسرائيل والضفة الغربية المحتلة.

يقول بريان إنه عندما وصل إلى الخليل، أشار مايكل مانيكين، القيادي في منظمة "كسر جدار الصمت Breaking the Silence" الإسرائيلية لحقوق الإنسان، إلى شارع الشهداء، وهو الشارع الذي كانت مجموعتهم على وشك السير فيه، قائلا لهم إنه "شارع

عقيم sterile street" –ممنوع على الفلسطينيين السير فيه، بينما يسمح بذلك فقط لليهود وغيرهم من السياح.

يقول بريان "شعرت بالرعب، خفق قلبي بسرعة بينما كانت الدموع تنهمر على وجهي، فعندما كنت طفلاً نشأ في الفصل العنصري بجنوب إفريقيا، كنت على دراية وثيقة بالشواطئ المنفصلة والحافلات وسيارات الأجرة ومداخل مكاتب البريد والمقاعد العامة التي تحمل لافتات "للبيض فقط". لكن حتى في ظل الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، لم تكن هناك "شوارع عقيمة" لا يستطيع السير فيها سوى البيض".

ويضيف: "على مدى عقود، من الجولات والنشاط في الضفة الغربية مع منظمات مثل اللجنة الإسرائيلية لمناهضة هدم المنازل، شاهدت حقائق مزعجة أثرت بي بشدة: هدم منازل الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنات اليهودية، وبساتين الزيتون التي اقتلعتها المستوطنون من جذورها، والفلسطينيون الذين طردوا من منازلهم في القدس والتي كانوا يمتلكونها لأجيال. كانت هذه التجارب مروعة للغاية لدرجة أنني إذا لم أرها بأم عيني، فلم أكن لأصدقها أبدا. وقد ذكرتني هذه التجارب بمظالم مماثلة جدا رأيتها في جنوب إفريقيا. وكان "الشارع العقيم" هو الذي دفعني إلى الحافة".

ويضيف بريان: " في القانون الدولي لحقوق الإنسان، يُعرّف الفصل العنصري على أنه "نظام يستخدم القوانين والممارسات والعنف المنظم لتعزيز سيادة مجموعة على أخرى". لقد نشأت في جنوب إفريقيا، وما كنت أشاهده في الخليل وعبر إسرائيل والأراضي التي تحتلها، كان أيضا نظام فصل عنصري - نظام للسيادة والسيطرة يمنح بشكل منهجي امتيازا لحياة اليهود على حياة الفلسطينيين. أعرف ما هو الفصل العنصري، وكنت أراه أمامي. وفي تلك اللحظة بالذات، عندما كنت أسير في شارع مجرد من الفلسطينيين، قررت أنني لن أتجنب مرة أخرى استخدام كلمة "فصل عنصري" لوصف سياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين، إنني أعرف ما هو الفصل العنصري، وكنت أراه أمامي".

ثم يضيف: " في عام 2008، عندما وقفت في وسط مدينة الخليل، أدركت أن تحيزي غير المدروس ضد الفلسطينيين قد منعني من الاعتراف بالحقيقة التي كان الفلسطينيون يقولونها منذ عقود: إسرائيل كانت دولة فصل عنصري. وفي تلك اللحظة في الخليل، شعرت بتصميم داخلي على تسمية ما رأيته على أنه فصل عنصري. نحن، الشعب اليهودي، يجب أن نقول الحقيقة. ولم يعد بإمكاننا التستر على التمييز والقمع المنهجي المروع للفلسطينيين من قبل دولة إسرائيل - الدولة التي تعتمد على دعمنا وتعمل باسمنا وباسم تقاليدنا".

وبعد أن يستعرض بريان بإيجاز فحوى بيان بتسيلم يقول إن "استخدام كلمة الفصل العنصري لوصف إسرائيل أمر محزن للغاية للعديد من اليهود، مثلي، الذين نشأوا على اعتبار إسرائيل جزءًا أساسيا من هويتهم اليهودية. بالنسبة لليهود الليبراليين، غالبًا ما يكون الإيمان بمركزية إسرائيل أكثر أهمية بكثير من الممارسة أو المعتقد الديني اليهودي. ويُنظر إلى إسرائيل على أنها دولة يهودية ديمقراطية وفرت لليهود وطنا قوميا آمنا بعد كارثة المحرقة والقرون من التمييز في أوروبا المسيحية. ومن ثم فإن اتهام الفصل العنصري هو نقيض للرؤية الليبرالية لإسرائيل. وفي الماضي، تعرض أولئك الذين تجرأوا على استخدام كلمة "فصل عنصري" للهجوم بلا رحمة، ووصفوا بأنهم "معادون للسامية". وبالفعل، فإن التعريف العملي لمعاداة السامية من قبل التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست، والذي تروج له إسرائيل، يشمل اتهام إسرائيل بالعنصرية".

ويواصل بريان " في عام 2006، عندما نشر الرئيس جيمي كارتر كتابه فلسطين: سلام أم فصل عنصري؟" وجادل بأن على إسرائيل أن تتخذ خيارا مصيريا، إما حل الدولتين التفاوضي الذي من شأنه إنهاء الاحتلال، أو توسيع المستوطنات اليهودية التي من شأنها أن تؤدي حتما إلى حل الدولة الواحدة لدولة الفصل العنصري، حيث توجد مجموعتان من القوانين، إحداها تميز اليهود والأخرى تحرم الفلسطينيين من نفس الحقوق. وتقرير بتسيلم، الذي صدر بعد 15 سنة من نشر كتاب كارتر، يؤكد أن إسرائيل اختارت منع إمكانية حل

الدولتين واختارت نظام الفصل العنصري من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن. وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية هذا الخيار مرارا وتكرارا حيث قامت ببناء بنية تحتية ضخمة من المستوطنات والبلدات والطرق اليهودية الحصرية. هذا المشروع مستمر.

وعلى الرغم من هذا الواقع، يواصل العديد من اليهود الليبراليين والمنظمات اليهودية الإصرار على أن حل الدولتين لا يزال ممكنا. ويجادلون بأنه لا يزال هناك وقت. وهم يتجاهلون منظمة بتسيلم وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، مثلما تجاهلوا كارتر، ومثلما تجاهلوا الأصوات الفلسطينية باستمرار، لأنهم لا يستطيعون مواجهة حقيقة أن إسرائيل منعت إمكانية حل الدولتين. إنهم غير مستعدين لمواجهة فقدان وهم إسرائيل العادلة - وارتباطنا العاطفي والروحي بالدولة اليهودية المثالية".

ويختم بريان تعليقه بالقول "نحن نعيش في وقت يواجه فيه العديد من اليهود الأمريكيين البيض حقيقة التفوق الأبيض، والعنصرية المنهجية في الولايات المتحدة موجودة منذ بداية الدولة. ويشارك العديد من اليهود الأمريكيين والمنظمات اليهودية في أنشطة تعليمية ونشاط مناهض للعنصرية. ومواجهة الحقيقة بشأن الظلم المنهجي في بلد المرء أمر مؤلم، لكن العديد من اليهود الليبراليين البيض التزموا بهذه المهمة الهامة.

المعضلة الأخلاقية التي نواجهها هي ما إذا كانت لدينا الشجاعة للقيام بنفس العمل فيما يتعلق بإسرائيل. أعتقد أنه من الضروري والممكن بالنسبة لنا القيام بذلك. وكما قال حجاي إلياد، مدير منظمة بتسيلم "إن تسمية الأشياء باسمها الصحيح - الفصل العنصري - ليست لحظة يأس، بل هي لحظة وضوح أخلاقي، وخطوة في مسيرة طويلة مستوحاة من الأمل. انظر إلى الواقع على ما هو عليه، وسمه بدون تردد - وساعد في تحقيق مستقبل عادل". يمكننا ويجب علينا تحقيق مستقبل عادل للفلسطينيين واليهود.

ويجب على أصحاب الضمير أن يرفضوا الفصل العنصري في إسرائيل بشكل واضح وقوي مثلما نرفض تفوق البيض في الولايات المتحدة. هذه ليست مجرد قضية سياسية بالنسبة لنا.

إنها قضية أخلاقية / روحية. اسم بتسيلم ("على صورة الله") مبني على الآية في سفر التكوين - "خلق الله آدم على صورة الله". إنه التزام بالمبدأ التأسيسي لليهودية، وهو أن كل إنسان له قيمة غير محدودة، ويستحق الكرامة والحرية والمساواة والعدالة. وقد حان الوقت لنلزم أنفسنا بتحقيق هذه القيمة الأخلاقية اليهودية الأساسية لجميع الناس بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. وهذا هو الطريق الوحيد للعدالة لجميع الذين يعيشون بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن".

طالع النص الكامل لمقال بريان والت في الرابط التالي:

https://truthout.org/articles/as-a-rabbi-raised-in-south-africa-i-cant-ignore-israel-is-an-apartheid-state/?fbclid=IwAR00mcTDlQp266iVmKagaBVwqpbpDq0JTMp-UMz8DOVT4PYE3lmWCTpqgLs

محكمة راسل بشأن فلسطين:
مجمل التاريخ والمواقف (2009 – 2014)

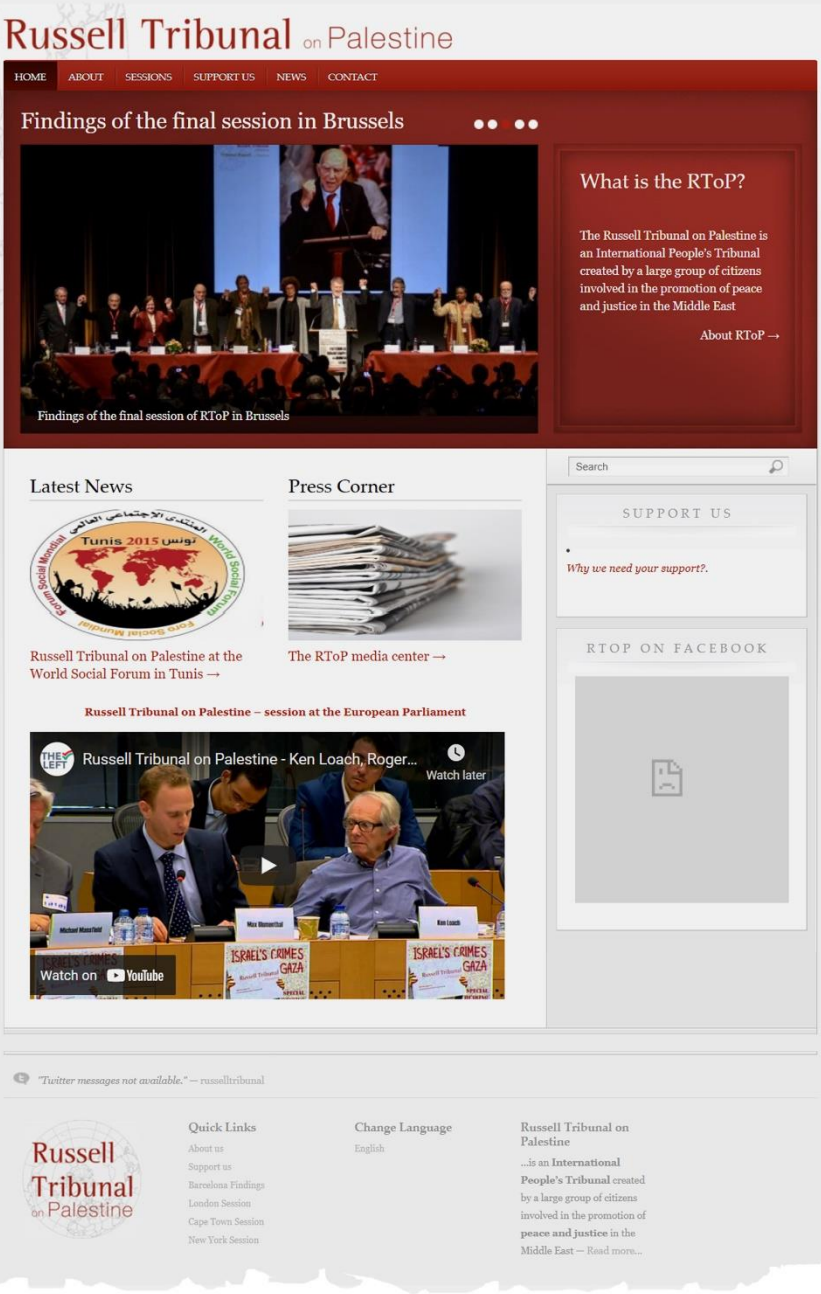

"أتمنى أن تمنع هذه المحكمة جريمة الصمت".. بهذه الكلمات أعلن اللورد برتراند راسل أنه يحدد روح وهدف محكمة جرائم الحرب الدولية التي تم تشكيلها في عام 1966 للتحقيق في الجرائم المرتكبة في فيتنام والحكم عليها وفقا للقانون الدولي.

كانت هذه أول محاكمة شعبية تعقد في العصر الحديث لتحاكم الأطراف المسئولة عن جرائم الحرب على أرضية القانون الدولي، وقبل هذا التاريخ بثلاث سنوات، وتحديدا في عام 1963 كانت قد تأسست "مؤسسة برتراند راسل للسلام Bertrand Russell Peace Foundation" عام 1963 لمواصلة عمل راسل من أجل السلام وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

قبل ذلك وفي عام 1950 كان اللورد برتراند راسل (1872 – 1970) وهو عالم رياضيات وفيلسوف ومؤرخ وكاتب وناقد اجتماعي وناشط سياسي وحائز على جائزة نوبل في الآداب عام 1950، كان يعتبر نفسه ليبراليا واشتراكيا وداعية سلام. وقبل يومين من وفاته عن عمر يناهز 98 عام، وتحديدا في 2 فبراير 1970 كان قد كتب رسالة إلى المؤتمر الدولي للبرلمانيين، الذي كان على وشك الاجتماع في القاهرة بينما كانت الغارات الجوية الإسرائيلية قد وصلت إلى عمق الأراضي المصرية. تمت قراءة رسالة راسل على أعضاء البرلمان المجتمعين في اليوم التالي لوفاته المفاجئة.

في رسالته تلك كتب يقول إن "مأساة الشعب الفلسطيني هي أن دولته "أعطيت" من قبل قوة أجنبية لشعب آخر من أجل إقامة دولة جديدة. وكانت النتيجة أن مئات الآلاف من الأبرياء أصبحوا بلا مأوى بشكل دائم. ومع كل صراع جديد تتزايد أعدادهم. إلى أي مدى سيستمر العالم في تحمل هذا المشهد من القسوة الوحشية؟ من الواضح تماما أن للاجئين

كل الحق في الوطن الذي طردوا منه، وإن الحرمان من هذا الحق هو جوهر الصراع المستمر. لن يقبل أي شخص في أي مكان في العالم أن يطرد جماعيا من بلده؛ كيف يمكن لأي شخص أن يطالب شعب فلسطين بقبول عقوبة لا يتحملها أحد؟ التسوية العادلة الدائمة للاجئين في أوطانهم هي عنصر أساسي لأي تسوية عادلة في الشرق الأوسط".

وامتدادا لتراث المؤسسة ورؤية المؤسس، وتحديدا في الرابع من مارس عام 2009، تم إطلاق "محكمة راسل بشأن فلسطين Russell Tribunal on Palestine" في بروكسل.

واتباعا لتقليد محكمة راسل بشأن جرائم الحرب في فيتنام، فإن محكمة راسل بشأن فلسطين نشأت كمبادرة للمواطنين تهدف إلى إعادة التأكيد على أولوية القانون الدولي كأساس لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وزيادة الوعي بمسؤولية المجتمع الدولي في استمرار إنكار حقوق الشعب الفلسطيني.

تألفت هيئة محكمة راسل بشأن فلسطين من شخصيات بارزة من جميع الدول، ولم تنبع شرعية محكمة راسل بشأن فلسطين من حكومة أو من أي حزب سياسي بل من المكانة والمصالح المهنية والالتزام بالحقوق الأساسية للأعضاء الذين يشكلون هذه المحكمة.

ومن ثم فقد درست المسؤوليات المختلفة التي تؤدي إلى استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة، من القرار 181 الصادر في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947 بشأن تقسيم فلسطين إلى القرار ES- 10/15 الصادر في 20 يوليو 2004، الذي يعترف برأي محكمة العدل الدولية - الصادر في 9 يوليو 2004 - بشأن بناء إسرائيل للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويطلب من جميع أعضاء الأمم المتحدة تبرئة نفسها من التزاماتها القانونية على النحو المحدد في رأي محكمة العدل الدولية. كما قامت المحكمة بالتدقيق في مسؤوليات إسرائيل والدول الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول العربية والمنظمات الدولية المعنية. واستهدفت المحكمة،

من خلال هذا النهج، إلى المساهمة في تعبئة وإشراك المجتمع المدني في جميع الدول المعنية بقضية فلسطين.

ومنذ تأسيسها عقدت المحكمة 5 جلسات رسمية في عدة مدن أوروبية وأفريقية وأمريكية ما بين أعوام 2010 و2013، فضلا عن جلسة خاصة عام 2014. وبشكل مجمل يمكننا تقديم هذه الجلسات كالتالي:

الجلسة الأولى وعقدت في برشلونة من 1 إلى 3 مارس 2010: باستضافة من لجنة الدعم الوطني في برشلونة، ومكتب عمدة المدينة تحت رئاسة فخرية لسفير فرنسا ستيفان هيسل. كان الهدف من الجلسة النظر في تواطؤ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وتغافلهم عن استمرار إسرائيل للأراضي الفلسطينية واستمرار انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها، في ظل إفلات تام من العقاب، وتم اختيار 21 خبير وشاهد من قبل هيئة محلفين مكونة من شخصيات دولية معروفة بنزاهتها. ودارت الشهادات حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإغلاق قطاع غزة، وعملية "الرصاص المصبوب"، والاستيطان غير القانوني، ونهب الثروات الطبيعية، وضم القدس الشرقية، وبناء الجدار العازل، واتفاق الشراكة الأوروبية الإسرائيلية والتعاون العسكري. وبعد المداولة أصدرت لجنة التحكيم استنتاجاتها في مؤتمر صحفي دولي.

الجلسة الثانية وعقدت في لندن من 20 إلى 22 نوفمبر 2010: وتناولت تواطؤ الشركات الدولية في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب. وبعد تحديد مسئوليات والتزامات الشركات بموجب القانون الدولي، قيمت الجلسة سلوك عدد من الشركات فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لانتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني. وسعت المحكمة أيضا للكشف عن النظام الذي يسمح للشركات بالتصرف بهذه الطريقة غير القانونية، وإظهار الطرق التي يمكن بها محاسبة الدول والمنظمات الدولية على ذلك. وشمل ذلك الشركات التي تقدم خدمات وبنية تحتية ملموسة تدعم المستوطنات

الإسرائيلية واحتلال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. والبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مالية للمستوطنات والبنوك الإسرائيلية التي تتاجر بالخارج وتقدم خدمات مالية للمستوطنات، والشركات الأجنبية التي تصنع المنتجات داخل المستوطنات والمناطق الصناعية في الضفة الغربية والشركات الإسرائيلية التي تصدر المنتجات الزراعية وغيرها من المستوطنات والمناطق الصناعية في الضفة الغربية، والشركات الأجنبية العاملة في مجال تصدير الأسلحة والبنية التحتية للحرب والاحتلال والاستعمار والقمع والشركات الإسرائيلية التي تصدر الأسلحة والمعدات والمعرفة القمعية إلى الخارج.

الجلسة الثالثة وعقدت في كيب تاون من 5 إلى 7 نوفمبر 2011: وطرحت السؤال التالي: "هل ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تنتهك حظر الفصل العنصري بموجب القانون الدولي؟"

بعد الجلسة الأولى لشرح ما كان تعريف الفصل العنصري بموجب القانون الدولي، استمعت لجنة التحكيم إلى أكثر من 20 خبيرا وشاهدًا قانونيين من جميع أنحاء العالم (بما في ذلك جنوب إفريقيا) يشرحون بالتفصيل ما تعنيه سياسات إسرائيل على الأرض للشعب الفلسطيني والشعب الفلسطيني. وما هي العواقب القانونية لهذه الأعمال بالنسبة لإسرائيل والمجتمع الدولي. وخلال هذه الجلسة، استمعت هيئة المحلفين إلى أدلة على:

- العناصر التمييزية في النظام القانوني الإسرائيلي والأنظمة القانونية والمحاكم المنفصلة للمستوطنين الإسرائيليين اليهود والمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
- القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاعتقال التعسفي والسجن غير القانوني خلال الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل.
- العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل منذ التسعينيات

- الحرمان من الحق في حرية التنقل، والإقامة، والمغادرة والعودة إلى الوطن، والحق في الجنسية، والعمل، وتشكيل النقابات العمالية المعترف بها، والتعليم، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي.
- إنشاء محميات منفصلة وجيتوهات، وحظر الزواج المختلط، ومصادرة ملكية الأراضي في إسرائيل / فلسطين.
- الاعتقال والسجن وحظر السفر واستهداف البرلمانيين الفلسطينيين والقادة السياسيين الوطنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإغلاق المنظمات ذات الصلة، والتشريعات الحالية التي يتم سنها لمعاقبة أولئك الذين يبادرون أو يروجون لإجراءات المقاطعة لمعارضة الهيمنة الإسرائيلية.
- جريمة الاضطهاد في حق غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

الجلسة الرابعة وعقدت في نيويورك يومي 6 و7 أكتوبر 2012: وركزت على تواطؤ الولايات المتحدة الأمريكية وإخفاقات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي تجاه فلسطين والفلسطينيين. هناك الآن وضع حصلت فيه إسرائيل على وضع الحصانة والإفلات من العقاب، الذي سهلته الولايات المتحدة، على الرغم من تجاهلها التام لقواعد ومعايير القانون الدولي.

الجلسة الخامسة والختامية وعقدت في بروكسل يومي 16 و17 مارس 2013: وقدمت نتائج الجلسات السابقة، فضلا عن بيان حالة المحكمة ووضعيتها:

محكمة راسل بشأن فلسطين (RToP) هي محكمة شعوب دولية أُنشئت في أعقاب تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات بشأن انتهاكات إسرائيل المعترف بها للقانون الدولي.

في خمس جلسات، تناولت المحكمة جوانب مختلفة من تواطؤ ومسؤوليات الدول والمنظمات الدولية والشركات في استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وتكريس انتهاكات

إسرائيل للقانون الدولي. كما سلطت الضوء على استمرارية وشمولية السياسة الإسرائيلية التي تهدف في نهاية المطاف إلى جعل إقامة دولة فلسطينية مستحيلا.

"شرعية محكمة راسل تنبع من عجزها المطلق وعالميتها". فليس لمحكمة راسل بشأن فلسطين أي وضع قانوني، وهي تستمد قوتها من إرادة المواطنين الذين يرغبون في وضع حد للإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل بينما تحرم الفلسطينيين من أبسط حقوقهم، وهي لا تتنافس مع الولايات القضائية الأخرى (المحلية أو الدولية)، ولكنها تعمل على استكمال هذه السلطات القضائية في إنفاذ القانون في فلسطين.

أنشأت المحكمة لجنة دعم دولية تضم في عضويتها حائزين على جائزة نوبل، وأمين عام سابق للأمم المتحدة، واثنين من رؤساء الدول السابقين، وشخصيات أخرى تقلدت مناصب سياسية رفيعة، وممثلين للمجتمع المدني من الكتاب والصحفيين والشعراء، وممثلين ومخرجي أفلام وعلماء وأساتذة ومحامين وقضاة.

الجلسة الاستثنائية وعقدت في بروكسل يومي 24 و25 سبتمبر 2014: وعقدت لتناول الوضع في غزة بعد العدوان الإسرائيلي في صيف عام 2014، وأفادت خلاصة تقرير الجلسة أن المحكمة وجدت أدلة على التحريض على جرائم الإبادة الجماعية ضد الإنسانية في غزة.

وقد استمعت هيئة المحلفين إلى أدلة من شهود عيان على الهجمات الإسرائيلية خلال حرب غزة 2014، بمن فيهم الصحفيون محمد عمر، وماكس بلومنتال، وديفيد شين، ومارتن ليجون، وإيران إفراتي، وبول ماسون، بالإضافة إلى الجراحين مادس جيلبرت، ومحمد أبو عرب، وخبير الإبادة الجماعية بول بيرنس، والعقيد ديزموند ترافيرز وإيفان كاراكشيان، رئيس الحركة الدولية للمناصرة والدفاع عن الأطفال.

وذكرت هيئة المحلفين أنه "يبدو أن الأثر التراكمي لنظام العقاب الجماعي طويل الأمد في غزة ينتج ظروفا معيشية محسوبة لإحداث تدمير متزايد لمجموع الفلسطينيين في غزة".

وتؤكد المحكمة على احتمال أن يصبح نظام الاضطهاد إبادة جماعية في الواقع، في ضوء التصعيد الواضح في العنف المادي والخطابي المنتشر فيما يتعلق بغزة في صيف 2014، وتؤكد المحكمة على التزام جميع الدول الأطراف اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948 "لاتخاذ مثل هذا الإجراء بموجب ميثاق الأمم المتحدة كما تراه مناسبا لمنع وقع أعمال الإبادة الجماعية".

وفيما يتعلق بجريمة التحريض على الإبادة الجماعية، تلقت المحكمة أدلة "تظهر تصاعدا لاذعا في الخطاب العنصري والتحريض" خلال صيف عام 2014، و"تشير الأدلة إلى أن هذا التحريض تجلى في العديد من مستويات المجتمع الإسرائيلي".

***

وخلاصة فإن محكمة راسل بشأن فلسطين، وعلى مدار خمس سنوات، ومن خلال دوائر النخبة من الخبراء والمحكمين ولجان الدعم التي كانت تنسق أعمالها في كل مدينة تعقد فيها، وما يتيحه موقعها من بيانات تفصيلية بنتائج تقارير جلسات المحكمة يمثل إضافة مهمة لدوائر الرأي العام العالمي المناهض للاحتلال الإسرائيلي والمتضامن مع حقوق الشعب الفلسطيني وهي دوائر كانت ولا زالت تتسع يوما بعد يوم خاصة منذ بداية الألفية الجديدة وفي عصر وسائل الاتصال الاجتماعي، حيث كل شيء تقريبا صار أمام أعين الناس.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع موقع المحكمة:

http://www.russelltribunalonpalestine.com/en/index.html

وموقع مؤسسة برتراند راسل للسلام:

http://www.russfound.org/RToP/RToP.htm

وموسوعة الويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Russell_Tribunal#2009%E2%80%93201
4:_On_Palestine_(Barcelona,_London,_Cape_Town,_New_York,_Brus
sels)

مارلين جارسون شاهد من أهلها.. أنا يهودية وأريد أن يسمع الفلسطينيون في المحكمة

في يوم الخامس من فبراير 2021 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارا يتيح لها التحقيق في جرائم الحرب في "الأراضي المحتلة" وهو المصطلح الذي يعني الضفة وغزة. وبعدها بثلاثة أيام، نشرت مارلين جارسون Marylin Garson مقالا مهما على صفحات موقع "ذا بالستاين كرونيكل The Palestine Chronicle" بعنوان "أنا يهودية وأريد أن يسمع الفلسطينيون في المحكمة".

مارلين جارسون هي ناشطة اجتماعية وإنسانية نيوزلندية مولودة في كندا حيث درست العلوم السياسية والفلسفة، والتنمية الدولية والقانون هناك، وهي مؤسس مشارك لمؤسسة جيتواي الاجتماعية، وعضو مؤسس في منظمة أصوات يهودية بديلة في نيوزيلندا.

عاشت مارلين منذ عام 2011 ولمدة 4 سنوات في غزة، حيث كانت تعمل في منظمة الأونروا، وعن حياتها وعن الأوضاع هناك ألفت كتابها الذي يمكن ترجمة عنوانه إلى "حياة مبتسرة.. مذكرات غزة Still Lives- Memoir of Gaza".

تقول مارلين في المقال: أنا لست فلسطينية، لكنني كنت شاهدة على اعتداء عام 2014. وأريد أن تحقق المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب المزعومة. حيث يجب على هؤلاء المحاربين الذين كانوا "شجعانا" بما يكفي لتوجيه هجوم على السكان المحاصرين، أن يكونوا شجعانا بما يكفي لتفسير خياراتهم في قاعة محكمة مضاءة جيدا.

وعن سبب رؤيتها لأهمية سماع المحكمة لمعاناة الفلسطينيين في غزة ساقت مارلين 13 سببا لذلك:

لأن الخطر الذي كان وراء هجوم 2014 لا يزال قائما والمتمثل في نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين. يمكن عمل أي شيء لأهل غزة المحصورين والمشوهين. وسوف تعمل المحاكمة

على تضخيم قصة تعرضهم لهجوم مكثف خلف جدار. دعوا (إذا) سكان غزة يروون قصتهم.

ولأن الناس سيظلون يعيشون بذاكرة وبصمة هذه الحرب. يتذكر الجسد الروائح المنفردة التي تبقى على جلدك، ومشهد جيرانك وهم يتسابقون نحو الأنقاض لإنقاذ الجيران، وصوت الأطفال تصطك أسنانهم. وانجرافات الغبار الأبيض في زوايا النوافذ. وصراخ الناس في الشوارع يبحثون عن ملجأ قبل حلول الظلام - لكن لا مأوى خلف جدار.

ولأن المحاكم تحاكم الأفراد وليس الدول. والأفراد يتخذون الخيارات وهم مسؤولون. تتيح المسؤولية الفردية لأي شخص آخر تجاوز لوم دول بأكملها. فلابد أن شخصا ما كتب العقائد القتالية، واختار الأسلحة ومعايير الاستهداف وترتيب المعركة. يجب أن يحاكم هؤلاء على عمل أيديهم.

وبسبب تدمير 18 ألف منزل، واستهداف 100 منزل عائلي في الأسبوع الأول، وملايين الأطنان من الأنقاض التي غيرت المشهد ذاته في قطاع غزة. ففي غضون 51 يوما، أطلقت قوات غزة ما يقرب من 6000 صاروخ وقذيفة مدفعية بينما أقرت القوات المسلحة الإسرائيلية بإرسال 5000 طن من الذخيرة لإطلاق النار على السكان المحاصرين. الحمولة والمذاهب المعلنة للقوة غير المتناسبة مثل عقيدة الضحية في انتظار الحكم.

ولأن هناك من عرف أن مدارس إيواء الأمم المتحدة مليئة بالفلسطينيين النازحين. كانوا يعرفون، لأنني أخبرتهم. بصفتي عضوا في فريق الأونروا الذي يدير تلك الملاجئ، كانت إحدى مهماتي هي تأكيد الحماية الموجودة مسبقا لكل مبنى مدرسي تابع للأمم المتحدة كان يؤوي النازحين. لقيد قيل لهم مرارا وتكرارا. وقد تم تمييز هذه المدارس بشكل واضح على الخرائط العسكرية. ويعلم الجميع موقعها وألوانها. عرفهم شخص ما في إسرائيل وأطلق النار عليهم رغم كل ذلك. أطلقوا النار سبع مرات وقتلوا 44 فلسطينيا وجرحوا 227. فليشرح هؤلاء للقاضي أفعالهم.

ولأن الأرض ارتجفت من كمية القنابل التي استخدمها الجيش الإسرائيلي لتدمير منازل 92 ألف فلسطيني في الشجاعية، وبسبب عمليات القتل الأكثر هدوءا في خزاعة. يجب الاستماع إلى قصص أحياء غزة وتحديد المسؤولية.

وبسبب 73 منشأة طبية وسيارات الإسعاف وكل هدف آخر غير قانوني. وبسبب تدمير البنية التحتية المدنية، وأنابيب المياه ومحطة الكهرباء، وكل المشقة التي تحملها سكان غزة الذين قالوا في وقت لاحق إن الدرس المستفاد من الحرب هو أن إسرائيل لم تعد ترى أي مدنيين في غزة على الإطلاق. يجب أن تعيد المحكمة وضع المدنيين وحماية سكان غزة.

وبسبب 293 ألف نازح من غزة تحملوا مثل هذه الظروف الصعبة في 90 ملجأ تابع للأونروا - لأنه لم يكن هناك مكان آمن خلف ذلك الجدار.

ولأن 6000 غارة جوية و14500 قذيفة دبابة و35 ألف قذيفة مدفعية تعادل 100 ألف كيلوغرام من المتفجرات كل يوم، يوما بعد يوم. لقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 2251 فلسطينيا، بينهم 1462 مدنيا، ثلثهم من الأطفال. لذا يجب سماع العواقب الإنسانية المترتبة على اختيار جيش الدفاع الإسرائيلي لممارسة مثل هذا العنف الهائل. ويجب ألا تمطر أسلحة ساحة المعركة المتفجرة على المدن المزدحمة مع الإفلات من العقاب مرة أخرى.

ولأنه تحت تلك القنابل في غزة، كانت الدقائق لا تنتهي. لم يكن هناك مكان للفرار إليه، ولا سبيل للمساعدة، ولا شيء نفعله سوى انتظار القنبلة التالية خلال الليالي عندما كانت القنابل تفوق الدقائق. فلنترك لمحاكمة تسجل وتزن الضرر الذي لحق بتلك الأيام والليالي الـ 51 القاسية من دقائق الشهود.

ولأن بعض الإسرائيليين المنحطون جلسوا على سفوح التلال يأكلون الفشار بينما كانوا يشاهدون القنابل تسقط على البشر والمنازل وكأنها ترفيه. وحول العالم، ابتعد كثيرون آخرون

ولم يفعلوا شيئا. ربما ستهتز كلتا المجموعتين من الناس لإدراك أنهما كانا يستمتعان بجريمة أو يتجنبانها.

ولأن ما يتم إظهاره في غزة مع الإفلات من العقاب اليوم، يتم تطبيعه في مكان آخر غدا على حساب البشر الآخرين غير الملائمين. الهجمات على غزة ذات صلة حتى هنا، لأن نيوزيلندا تشتري روبوتات عسكرية تم اختبارها على الأشخاص المحاصرين في غزة والضفة الغربية. هل هذا ما نطمح إليه؟

ولأنني كيهودية، سمعت مبررات هذا العنف الهائل. "إنه ضروري"، و"اقتل كل الثعابين الصغيرة" و"هذه المرة سننهي العمل" الآن أريد أن أسمع الأدلة والحكم على مشروعنا الإثنو قومي.

وتختم مارلين مقالها ومبررات دعوتها لسماع الفلسطينيين في المحكمة الجنائية الدولية تقول: يجب ألا يقدّر عالمنا حياة الإنسان بشكل مختلف عندما تكون الحياة فلسطينية، لأن حياتنا متساوية في القيمة، لذلك يجب الاستماع إلى أهل غزة في المحكمة.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع النص الإنجليزي للمقال:

https://www.palestinechronicle.com/i-am-a-jew-and-i-want-palestinians-to-be-heard-in-court/

وطالع تعريف مارلين جارسون لنفسها على موقعها:

https://www.marilyngarson.com/about/

الرافضون للخدمة في الجيش الإسرائيلي (1)

خطاب 12 يناير 2021

من جوزيف أبيليا Joseph Abileah عام 1948 إلى إعلان 60 من صغار الشباب في إسرائيل رفضهم للخدمة في الجيش الصهيوني في يناير 2021، حركة احتجاج نابعة من ضمائر لا ترغب أن تشارك في الظلم والعدوان.

لا أدعي أنني أؤرخ لهذه الحركة، ولم أحط علما بكل تفاصيلها، ولكنني أقدم إضاءات حول الموضوع في 5 مقالات، مثالا وليس حصرا، لمواقف شجاعة في التضامن مع الشعب الفلسطيني.

ولنبدأ باللحظة الراهنة، وبأحدث خطاب. ففي 6 يناير 2021 الجاري، نشر موقع 972+ Magazine تقريرا للصحفي المصور الإسرائيلي أورين زيف Oren Ziv بعنوان "تحمل المسؤولية: ستون مراهقا يعلنون رفضهم الخدمة في الجيش الإسرائيلي"، وملخصه أن "عشرات المراهقين الإسرائيليين يوقعون خطابا عاما يعترضون فيه على الخدمة العسكرية بسبب سياسات إسرائيل القائمة على الفصل العنصري والنيو- ليبرالية وإنكار النكبة".

وكما أفاد التقرير فإن 60 ممن هم في نهايات الدراسة الثانوية قد وجهوا خطابا مفتوحا إلى كل من وزيري الدفاع والتربية والتعليم ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يعلنون فيهم رفضهم أداء الخدمة العسكرية.

الخطاب كما يفيد التقرير ليس الأول من نوعه، فقد سبقته خطابات مماثلة في سنوات عدة سابقة. وهي خطابات تعبر عن موقف ضميري لهؤلاء الشباب الصغير في السن، دفع بعضهم ثمنا له في السجن العسكري، واستطاع البعض الإفلات من الخدمة بالفعل. وقدم التقرير نماذج لهؤلاء الشباب. ولكن دعونا نطالع نص هذا الخطاب الأحدث في مقالنا هذا، ثم نعود لنعرض الصورة الأكبر، ومنها نعود لمثال تاريخي قديم، فإلى نص الخطاب:

"نحن مجموعة إسرائيليين تبلغ أعمارهم 18 عامًا عند مفترق طرق. دولة إسرائيل تطالب بتجنيدنا في الجيش. بزعم أنه قوة دفاعية من المفترض أن تحمي وجود دولة إسرائيل. في الواقع، فإن هدف الجيش الإسرائيلي ليس الدفاع عن نفسه من الجيوش المعادية، بل ممارسة السيطرة على السكان المدنيين. بعبارة أخرى، فإن تجنيدنا في الجيش الإسرائيلي له سياقه وتداعياته السياسية. وله تداعيات، أولا وقبل كل شيء على حياة الشعب الفلسطيني الذي عاش تحت الاحتلال العنيف لمدة 72 عاما. وبالفعل، بدأت سياسة العنف الوحشي الصهيونية تجاه الفلسطينيين وطردهم من منازلهم وأراضيهم عام 1948 ولم تتوقف منذ ذلك الحين. كما أن الاحتلال يسمم المجتمع الإسرائيلي، فهو عنيف وعسكري وقمعي وشوفيني. ومن واجبنا معارضة هذا الواقع المدمر من خلال توحيد نضالاتنا ورفض خدمة هذه الأنظمة العنيفة - وعلى رأسها الجيش. إن رفضنا للالتحاق بالجيش ليس عملا من أعمال إدارة ظهورنا للمجتمع الإسرائيلي. على العكس من ذلك، فإن رفضنا هو فعل لتحمل المسؤولية عن أفعالنا وتداعياتها.

الجيش لا يخدم الاحتلال فقط، الجيش هو الاحتلال. الطيارون، وحدات المخابرات، الكتبة البيروقراطيون، الجنود المقاتلون، كلهم ينفذون الاحتلال. أحدهما يفعل ذلك باستخدام لوحة مفاتيح والآخر بمدفع رشاش عند نقطة تفتيش. وعلى الرغم من كل هذا، فقد نشأنا في ظل المثل الأعلى الرمزي للجندي البطل. قمنا بإعداد سلال طعام له في أيام العيد، وقمنا بزيارة الدبابة التي قاتل فيها، وتظاهرنا بأننا كنا هو في برامج ما قبل الخدمة العسكرية في المدرسة الثانوية، وكنا نبجل وفاته في يوم الذكرى. وحقيقة أننا جميعا معتادين على هذا الواقع لا يجعله واقع غير سياسي. والتجنيد، الذي لا يقل عن الرفض، هو عمل سياسي.

تعودنا على سماع أنه من المشروع انتقاد الاحتلال فقط إذا قمنا بدور فاعل في فرضه. كيف يعقل أنه من أجل الاحتجاج على العنف المنهجي والعنصرية فإن علينا أولا أن نكون جزءا من نظام القمع نفسه الذي ننتقده؟

المسار الذي شرعنا فيه منذ طفولتنا، وهو تعليم العنف والمطالبة بالأرض، ويصل إلى ذروته في سن 18، مع التجنيد في الجيش. لقد أُمرنا بأن نلبس الزي العسكري الملطخ بالدماء ونحافظ على إرث النكبة والاحتلال. لقد تم بناء المجتمع الإسرائيلي على هذه الجذور المتعفنة، وهو واضح في جميع جوانب الحياة: في العنصرية، والخطاب السياسي البغيض، ووحشية الشرطة، وغير ذلك.

يسير هذا القهر العسكري جنبا إلى جنب مع القمع الاقتصادي. ففي حين أن مواطني الأراضي الفلسطينية المحتلة يعانون من الفقر، فإن النخب الثرية تصبح أكثر ثراء على حسابها. كما يتم استغلال العمال الفلسطينيين بشكل منهجي، وتستخدم صناعة الأسلحة الأراضي الفلسطينية المحتلة كأرض للاختبار وكساحة عرض لتعزيز مبيعاتها. وعندما تختار الحكومة دعم الاحتلال، فإنها تعمل ضد مصلحتنا كمواطنين - حيث تقوم أجزاء كبيرة من أموال دافعي الضرائب بتمويل الصناعة "الأمنية" وتطوير المستوطنات بدلا من الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة.

الجيش مؤسسة عنيفة وفاسدة ومفسدة حتى النخاع. لكن أبشع جرائمه هي تطبيق السياسة التدميرية لاحتلال فلسطين. ويُطلب من الشباب في سننا المشاركة في فرض الإغلاق كوسيلة من وسائل "العقاب الجماعي"، واعتقال وسجن القصر، والابتزاز لتجنيد "المتعاونين" وأكثر من ذلك - وكل هذه جرائم حرب يتم تنفيذها والتستر عليها كل يوم. كما يتم فرض الحكم العسكري العنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال سياسات الفصل العنصري التي تنطوي على نظامين قانونيين مختلفين: أحدهما للفلسطينيين والآخر لليهود. حيث يواجه الفلسطينيون باستمرار إجراءات غير ديمقراطية وعنيفة، في حين أن المستوطنين اليهود الذين

يرتكبون جرائم عنيفة - أولا وقبل كل شيء ضد الفلسطينيين ولكن أيضا ضد الجنود - يكافؤون من قبل الجيش الإسرائيلي عن طريق غض النظر عن هذه التجاوزات والتستر عليها. كما يقوم الجيش بفرض حصار على غزة منذ أكثر من عشر سنوات. وقد تسبب هذا الحصار في أزمة إنسانية كبيرة في قطاع غزة، وهو أحد العوامل الرئيسية التي تديم دوامة العنف بين إسرائيل وحماس. وبسبب الحصار، لا توجد مياه صالحة للشرب ولا كهرباء في غزة لمعظم ساعات اليوم. والبطالة والفقر منتشران ونظام الرعاية الصحية يفتقر إلى أبسط الوسائل. هذا الواقع بمثابة الأساس الذي على رأسه جعلت كارثة COVID-19 الأمور أسوأ في غزة.

من المهم التأكيد على أن هذه المظالم ليست انزلاقا لمرة واحدة أو شرودا بعيدا عن المسار. هذه المظالم ليست خطأ أو عرضا، إنها السياسة والمرض. إن أعمال الجيش الإسرائيلي في عام 2020 ليست سوى استمرار ودعم لإرث المذابح وطرد العائلات وسرقة الأراضي، وهو الإرث الذي "مكّن" من إقامة دولة إسرائيل، كدولة ديمقراطية مناسبة، من أجل اليهود فقط.

تاريخيا، يُنظر إلى الجيش على أنه أداة تخدم سياسة "بوتقة الانصهار"، كمؤسسة تتخطى الطبقة الاجتماعية والانقسامات بين الجنسين في المجتمع الإسرائيلي. وفي الواقع، هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. حيث يقوم الجيش بسن برامج واضحة "للتوجيه". يتم توجيه الجنود من الطبقة الوسطى العليا إلى مناصب ذات آفاق اقتصادية ومدنية، بينما يتم توجيه الجنود من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة إلى مواقع تنطوي على مخاطر عقلية وجسدية عالية والتي لا توفر نفس السبق في المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، يتم تسويق تمثيل المرأة في المناصب العنيفة مثل الطيارين وقادة الدبابات والجنود المقاتلين وضباط المخابرات على أنه إنجاز نسوي. كيف يعقل أن النضال ضد عدم المساواة بين الجنسين يتم من خلال اضطهاد المرأة الفلسطينية؟ هذه "الإنجازات" تتجنب التضامن مع نضال المرأة الفلسطينية. يعمل الجيش

على ترسيخ علاقات القوة هذه واضطهاد المجتمعات المهمشة من خلال استمالة نضالاتهم الساخرة.

ونحن ندعو كبار الطلاب في المدرسة الثانوية (shministiyot) الذين هم في سننا إلى أن يسألوا أنفسهم: ماذا ومن نخدم عندما نلتحق بالجيش؟ لماذا نجند؟ ما هو الواقع الذي نخلقه بالخدمة العسكرية للاحتلال؟ نريد السلام، والسلام الحقيقي يتطلب العدالة. والعدالة تتطلب الاعتراف بالمظالم التاريخية والحاضرة والنكبة المستمرة. والعدالة تتطلب الإصلاح في شكل إنهاء الاحتلال، وإنهاء الحصار عن غزة، والاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. العدالة تتطلب التضامن والنضال المشترك والرفض".

إلى هنا انتهى نص الخطاب المفتوح، وانتهى هذا المقال، والذي هو جزء من المقالات التي تتناول حركة رفض الخدمة في الجيش الصهيوني.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع أولا نص مقال 972+ Magazine

https://www.972mag.com/sixty-teens-israeli-army-objectors/

وطالع نص الخطاب المفتوح:

https://shministim.github.io/?lang=en

الرافضون للخدمة في الجيش الإسرائيلي (2)

شمينيستيم:

خريجو الثانوية الرافضون للخدمة

THE SHMINISTIM

ISRAEL'S YOUNG CONSCIENTIOUS OBJECTORS

South Africa

Oct 2 - 12, 2009

شمينيستيم Shministim وتعني "تلاميذ الصف الثاني عشر" بالعبرية. حيث أن الخدمة العسكرية إلزامية بعد المدرسة الثانوية للشباب الإسرائيليين اليهود. فإن شمينيستيم هي حركة شبابية إسرائيلية لمن يرفضون الخدمة في الجيش الذي يفرض الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين.

وكما تشير موسوعة الويكيبيديا فإن جذور هذه الحركة تعود إلى عام 1970، ففي 28 أبريل 1970، أرسلت مجموعة من طلبة المدارس الثانوية الذين هم على وشك التجنيد رسالة إلى رئيسة الوزراء غولدا مائير يعربون فيها عن تحفظهم على احتلال الضفة الغربية وغزة وحرب الاستنزاف وعلى فشل الحكومة في اتخاذ خطوات لتجنب نزاع.

وفي عام 1987، تم تشكيل مجموعة جديدة، تتكون أيضا من طلاب المدارس الثانوية العازمين على رفض الخدمة في الأراضي المحتلة. والذين أعطوا لأنفسهم الاسم الذي استخدمته الصحافة وأطلقته على الجهود السابقة. وفي عام 2001، تبعتها حركة أخرى للرافضين من خريجي المدارس الثانوية.

الآن هناك آلاف الطلاب أعضاء في الحركة من طلاب المدارس الثانوية الإسرائيلية، وقد أصبح تقليدا سنويا من بعضهم، ممن حل موعد تجنيدهم أن يرسلوا خطابات مفتوحة للمسئولين يعبرون فيه عن رفضهم لأداء الخدمة العسكرية.

وبسبب رفضهم المبدئي للخدمة في جيش الاحتلال، يواجه الشباب الذين يوقعون على تلك الرسائل أحكاما بالسجن في السجون العسكرية الإسرائيلية. تتراوح مدة السجن ما بين 21 إلى 28 يوما؛ ويتعرض أولئك الذين يرفضون ارتداء الزي العسكري أثناء وجودهم في السجن إلى الحبس الانفرادي طوال فترة حكمهم.

وبعد الانتهاء من عقوبتهم، يتم إعادة صياغتهم مرة أخرى وإذا رفضوا الخدمة مرة أخرى، كما يفعل معظمهم، يواجهون نفس العقوبة. ويمكن أن تكون هذه عملية متكررة حيث يعود عضو حركة Shministim إلى منزله لبضعة أيام أو أكثر ثم يتم تجنيده أو سجنه.

وحتى من خلال رفضهم للخدمة، فإنهم يبقون منتمين إلى الجيش رغما عنهم إلى أن يتلقوا أوراق تسريحهم. وقد لا يتلقى عضو الحركة هذه الأوراق أبدا، وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي قد يتعب من إعادة استدعاء المعترضين إلى السجن بانتظام، فبدون هذه الأوراق، يظل مصير المعترض غير مؤكد دائما. حيث لا يوجد حد فعليا لعدد المرات التي قد يُعاد فيها الشباب إلى السجن.

لذا فقد تشكلت "حركة التضامن مع الرافضين Refuser Solidarity Network" عام 2004 في الولايات المتحدة لدعم هؤلاء الطلاب وغيرهم من الرافضين للخدمة العسكرية. ومنذ ذلك الحين توفر الشبكة دعمها لهم. حيث تقدم الأموال لتنظيم المظاهرات خارج السجن، والرسوم القانونية، والحملات الإعلامية التي تروي قصص الرافضين ضميريا لعامة الناس، وتوفر برامج ثقيفية للجمهور الإسرائيلي والأمريكي حول مقاومتهم المهمة للاحتلال. فالرافضون يعملون لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإحلال سلام عادل للفلسطينيين والإسرائيليين، وقد قامت الشبكة من أجلهم، ومن أجل إنهاء الاحتلال، جندي واحد في كل مرة.

وكما تقول الشبكة فإن الرافضين للخدمة العسكرية هم من جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي كلها. ونظرا لأن الرافضين يقفون في وجه حرب لا نهاية لها في أصعب الأوقات والمناخ للقيام بما يقومون به، فإن الشبكة تعمل على دعم أنشطتهم.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع موقع/ مدونة 18 ديسمبر والتي كانت تستهدف تحرير الشيمينيستيم:

/https://december18th.org

وطالع مقال مطول على الويكيبيديا لحركات رفض الخدمة العسكرية:

https://en.wikipedia.org/wiki/Refusal_to_serve_in_the_IDF

وطالع موقع شبكة التضامن مع الرافضين:

/https://www.refuser.org

وشاهد فيديو من جيل 2008 – 2009 من هؤلاء الشباب يعلنون فيه رفضهم للخدمة:

https://www.youtube.com/watch?v=acPE9qdPwYI&ab_channel=JewishVoiceforPeace

الرافضون للخدمة في الجيش الإسرائيلي (3)

نماذج من الشباب الرافض

هناك العشرات من نماذج هؤلاء الشباب، فتية وفتيات، نقدم منهم على سبيل المثال:

هاليل رابين Hallel Rabin: وهي فتاة تبلغ 19 عاما، كانت من بين الستين شابا الذين وقعوا على الخطاب الذي أرسل للمسئولين الإسرائيليين في 6 يناير 2021، وذلك على الرغم من أنها خاضت تجربة رفض الخدمة، ودفعت ثمنها 56 يوم سجنا خلال عام 2020، وحصلت بعدها على موافقة على قبول طلبها برفض الخدمة، مع ذلك فهي بتوقيعها على هذا الخطاب المفتوح تساهم في تأكيد "الرفض" كقضية عامة.

بعد أن مثلت هاليل مرتين أمام لجنة المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير مرتين، وبعد أن قضت مدة سجنها على 4 دفعات، من أغسطس إلى 21 نوفمبر 2020، حين حصلت أخيرا على موافقة اللجنة على إعفائها من الخدمة.

في لقاء معها أجراه موقع 972+ Magazine في أكتوبر 2020، قالت هاليل أنها نشأت على يد أم كانت تقوم بتدريس التربية المدنية، وبدأت في طرح أسئلة على نفسها حول الواقع في إسرائيل منذ صغرها، وفي سن الخامسة عشرة، أدركت أنها لن تكون قادرة على التجنيد في الجيش، لأن القيام بذلك يتعارض مع "أبسط مُثُلي، ولا يمكنني دعم مثل هذه السياسات العنيفة". وكما قالت في المقابلة ذاتها: "كان بإمكاني مواكبة النظام ... لكنني قررت عدم القيام بذلك لأنني شعرت أنه لم يكن صادقا. وكان ذلك سيعني تجنب تحمل المسؤولية عن واقعنا". وفي مقابلة ثانية أجريت معها على نفس الموقع في نوفمبر 2020 قالت هاليل أنها أبلغت لجنة التحقيق في المرة الثانية أنها لم تكن على استعداد للمشاركة بأي شكل من الأشكال في نظام يعتمد جوهره على القتال والقمع العنيف، وأنها تعتقد أن هذا يحتاج إلى التغيير، وأن هذه هي طريقتها لإحداث التغيير، هذا هو عملها الصغير لفعل ذلك.

***

أما آدم رفائيلوف Adam Rafaelov: والذي نقل الموقع في ديسمبر 2018 خبرا عن سجنه للمرة السابعة لاعتراضه ضميريا على الخدمة العسكرية، وكان يبلغ حينها 18 عاما، وبعد حكم المدة السابعة هذه سيبلغ مجموع ما قضاه في السجن 87 يوما، لرفضه الانضمام إلى الجيش الإسرائيلي بسبب "حكمه المستمر والعنيف والقمعي في الضفة الغربية وقطاع غزة".

كتب رفائيلوف في بيان الرفض الأولي أن "النظام استخدم العنف لتنفيذ مصالحه الاقتصادية أو أيديولوجيته القومية". ويبرر النظام الإسرائيلي عنفه تجاه الفلسطينيين بزعمه أنه يدافع عن الوطن اليهودي. لكن من المستحيل تبرير استمرار الحكم العنيف والقمعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإن الجمهور الإسرائيلي يحكم على مصير الفلسطينيين، الذين حُرموا من حقوقهم الإنسانية الأساسية".

ويضيف: "إسرائيل تفتخر بأنها" أكثر جيش أخلاقي في العالم "، لكن لا يوجد شيء أخلاقي حول الاحتلال والقمع. الحكم العسكري، والظروف المعيشية السيئة، وهدم المنازل، والحصار - كل ذلك جزء من الحياة اليومية للفلسطينيين في ظل احتلال فاشي تمييزي. أنا أرفض المشاركة في نظام يتعارض مع نظري للعالم. وأرفض السماح لهذا النظام بالاستمرار في الوجود دون مقاومة".

ويتم دعم رفائيلوف من قبل حركة ميسارفوت Mesarvot – وتعني بالعبرية رفض خدمة الاحتلال، وهي شبكة شعبية تجمع الأفراد والجماعات الذين يرفضون التجنيد في الجيش الإسرائيلي احتجاجا على الاحتلال.

***

أما هيليل جارمي Hillel Garmi: فله قصة فريدة تستحق أن تروى من وحي عدة تقارير نشرت على الموقع في 2018، حيث كان هيليل يبلغ 19 عاما، وقضى أكثر من 100 يوم في السجن العسكري لرفضه الانضمام إلى الجيش.

وعلى مدى عدة أشهر، تبادل عدة رسائل عامة مع أحمد أبو أرتيما، أحد منظمي مسيرة العودة الكبرى في غزة، دعا فيها إلى نضال مشترك للتوصل إلى حل "يستمد شرعيته من العالمية". ومبادئ العدالة"، وبعرض موجز لتلك الرسائل المتبادلة أختم هذا المقال:

ففي 23 أغسطس 2018 نقل موقع اليوتيوب تسجيلا لـ"هيليل" مفاده أنه يسجل فيه قراره بالعصيان المدني ضد الاحتلال، نابعا من إيمانه بأن الناس جميعا يولدون متساوين، وأنه ربما كان يمكن أن يولد في غزة أو جنين، وأن المظاهرات التي بدأت على الحدود مع غزة (يقصد مسيرة العودة الكبرى) حيث قرأ الأشياء التي كتبها الصحفي الغزاوي أحمد أبو أرتيما أحد منظمي المسيرة عنها، وعلى الرغم من عدم اتفاقه مع كل ما كتب إلا أنه تأثر من وجود أناس يسعون للتعامل مع الوضع من البحر إلى النهر بعيدا عن العنف، وأنه لا يرى مبررا لما يفعله الجيش الإسرائيلي، الذي تجاوز الخطوط الحمراء، وأن إسرائيل كانت طوال 50 عاما تتخذ قرارات تمس الشعب الفلسطيني دون أن يتمتعوا بحقوق المشاركة في اتخاذ القرار، لذا فإنه يرى أن العصيان المدني هو السبيل لمواجهة ذلك.

ورد عليه أحمد أبو أرتيما بخطاب مفتوح نشر على موقع Magazine 972+ في 19 سبتمبر 2018 بعنوان: "دعونا نناضل معا من أجل حقوق الإنسان، من أجل بلد ديمقراطي لجميع مواطنيها" عبر فيه عن أنه شعر بالأمل في قلبه من أن هناك أساسا يمكن خلق واقع أكثر عدلا وإنسانية من البحر إلى النهر، وأن قراره (قرار هيليل) هو ما يمكن أن يساعد في إنهاء هذه الفترة المظلمة التي يعيشها الفلسطينيون.

وأن الفلسطينيين لا يسعون لإلقاء الإسرائيليين إلى البحر، كما أن الإسرائيليين لا يستطيعون تجاهل حقيقة أن هناك أكثر من 10 ملايين فلسطيني لا يزالون يحلمون باليوم الذي

سيعيشون فيه بحرية، والعودة إلى منازلهم التي أُخرجوا منها قسرا في عام 1948. وبحسب مقال أبو أرتيما: يمكننا الاختيار بين خيارين، لا ثالث لهما: إما أن نتفق على حل وسط على أساس الوجود المشترك وفقا لحقوق الإنسان والمساواة، أو نواصل حالة عدم الاستقرار هذه لمدة 70 عاما أخرى".

وفي 2 أكتوبر 2018 رد هيليل جارمي على خطاب أحمد أبو أرتيما بخطاب مفتوح نشر على ذات الموقع بعنوان: "نعيش جميعا في ظل نظام واحد غير ديمقراطي، لذلك يجب أن نكافح معا"، ولأهمية الرسالة أترجمها كاملة:

"أكتب إليك من سجن عسكري إسرائيلي، بعد أن تمت قراءة الرسالة المفتوحة التي نشرتموها الأسبوع الماضي لي عبر الهاتف. ليس من السهل بالنسبة لي أن أكتب من السجن، وفي البداية فكرت في الانتظار حتى أتمكن من القيام بذلك من منزلي المريح. لكن في النهاية، قررت الرد الآن برسالة قصيرة وبسيطة. لقد أجريت الكثير من المداولات خلال السنوات القليلة الماضية. في البداية، فكرت في التجنيد في الجيش. ولكن عندما بدأت أدرك أن علي أن أتجنب الخدمة العسكرية، بدأت أفكر في كيفية القيام بذلك. فكرت في البداية في الحصول على وثائق تثبت أنني غير لائق عقليا للخدمة. ثم فكرت في رفض الخدمة دون الكشف عن هويتي.

وأخيرا، قررت الرفض العلني. عندما تقبلت قراري، ومن ثم بدأت أفكر في كيفية تعظيم تأثيري من خلال إيصال قراري إلى الوعي العام. قرأت عن المستنكفين ضميريا في الماضي وحاولت أن أتخيل كيف يمكنني بث حياة جديدة في هذه الظاهرة - لأقول شيئا يجعلها حقيقية وتجعلها مناسبة للآخرين.

وعندما كنت أفكر في الاحتمالات، بدأت مسيرة العودة الكبرى في غزة. وقد رأيت كيف غطت وسائل الإعلام الرئيسية في إسرائيل الاحتجاجات، واعتبرتها استفزازا ذكيا وعنيفا من قبل حماس - والتي سلطت ضوءا إيجابيا على رد فعل الجيش الإسرائيلي العنيف

وغير المتناسب. من ناحية أخرى، رأيت صورة مختلفة يتم تصويرها في وسائل الإعلام البديلة والدولية. بصرف النظر عن بعض الاستثناءات القليلة التي لا مفر منها في كل نضال شعبي تقريبا، رأيت مبادرة مدنية غير عنيفة وغير عادية. وفي إطار بحثي عن الحقيقة، وجدت مقالاتك التي كتبتها، والتي تضمنت رؤية تتماشى مع رؤيتي.

أولئك الذين يسعون إلى السلام من كلا الجانبين بحثوا عن شريك براغماتي يمكنهم الاتفاق معه حول شروط لإنهاء العنف - شروط يمكن للطرفين التنازل عنها، وذلك بدلا من البحث عن مبادئ عالمية للعدالة يمكن للجميع، على الأقل من الناحية النظرية الاتفاق عليها. رغم أنه من الطبيعي ألا نتفق على كل شيء، إلا أنني اكتشفت هذه الرؤية للعدالة في كتاباتك. العدل والديمقراطية ومبادئ المساواة والحرية للجميع. إنه تطلع للعدالة يأخذ بعين الاعتبار الظلم التاريخي بحق الفلسطينيين، ولا يحاول خلق ظلم آخر على حساب فئة أخرى. هذا شكل من أشكال العدالة يمكن للمرء أن يناضل من أجله، وليس فقط يتنازل من أجله.

اليوم، يعيش بين النهر والبحر أكثر من 13 مليون شخص تحت ثلاث حكومات مختلفة مع علاقات سلطة معقدة. لا توجد أي من هذه الحكومات سعيدة بحدودها، ولا يوجد أي منها ديمقراطي - اثنتان منهما لم تجريا انتخابات منذ أكثر من عقد، وواحدة لأنها تحكم على الاثنتين الأخريين والملايين من رعاياها، دون اعتبارهم مواطنين. كل من هذه الحكومات على استعداد لإشعال حياة الملايين باسم تطلعاتهم غير العادلة. وبما أننا نعيش جميعا في ظل نظام واحد غير عادل وغير ديمقراطي، يجب أن نكافح معا.

سأدعم أي صيغة تضع حداً للعنف، لكنني أتفق معك في أن الدولة الديمقراطية لجميع مواطنيها هي الحل الأكثر عدلا وشرعية. بقدر ما يبدو تافها، يجب أن نتذكر أن العقبة الرئيسية أمام كل حل من الحلول المقترحة هي أن كتلة حرجة من الناس على كلا الجانبين

ليست على استعداد لقبولها ولا تعتقد أنها ستصمد. بدلا من ذلك، يفضلون مضاعفة مصالح أمتهم على حساب الآخر.

وأعتقد أن الطريق للتغلب على هذه الكتلة الحرجة من الجماهير هو من خلال النضال المشترك عبر الوطني، والذي لن يجمع الناس معا للتوصل إلى حل وسط، بل بالأحرى حل يستمد شرعيته من المبادئ العالمية للعدالة. لهذا اخترت الإلهام من مسيرة العودة الكبرى وهذه الاحتجاجات الشعبية، لمحاولة إعطاء المزيد من المعنى لرفضي الضميري. حاولت إجراء مقارنة بين اللاعنف الذي يمارسه قادة المسيرة والعصيان المدني الخاص بي. لقد تأثرت برؤية رسالتي وصلت إليكم، وآمل أن تشكل الأساس لمبادرات أكبر".

هذه مجرد نماذج عشوائية، جر بعضها بعضا، وهي مجرد أمثلة على قطاع - يبدو صغيرا لأسباب متعددة ومفهومة - من الأجيال الجديدة من الشباب الذين يصارعون بين ضمائرهم ومبادئهم ومثلهم وبين واقع على النقيض منها تماما. لذلك اختاروا هذه الخطوة رغم ما يعرفونه عن نتائجها من صعوبات.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع مقابلتي هاليل رابين بالترتيب:

https://www.972mag.com/israeli-conscientious-objector-hallel-rabin/

https://www.972mag.com/hallel-rabin-idf-refusal-conscientious-objector/

وطالع التقرير عن آدم رفائيلوف:

https://www.972mag.com/israeli-army-sentences-conscientious-objector-to-10-days-behind-bars/

وطالع فيديو هيليل جرمي:

https://www.youtube.com/watch?v=13mP_KZR8S8&ab_channel=%D7%94%D7%97%D7%91%D7%A8%D7%AA%D7%99%D7%AA

ورسالة أحمد أبو أرتيما ردا عليها:

https://www.972mag.com/artema-gaza-return-march-garmi-draft-/objector/137824

ورد هيليل جرمي على رسالة أحمد أبو أرتيما:

https://www.972mag.com/we-all-live-under-one-undemocratic-/system-so-we-must-struggle-together/137988

الرافضون للخدمة في الجيش الإسرائيلي (4)

فيلم "رافضة".. صوت الشباب الإسرائيلي الرافض للخدمة العسكرية

في يوم الأحد 28 فبراير 2021 الماضي عقدت جلسة على موقع زووم للاجتماعات لمناقشة فيلم "رافضة Objector"، والذي يحكي قصة أتاليا بن آبا Atalya Ben-Abba، وهي شابة إسرائيلية، مثل كل الشباب الإسرائيلي كانت ملزمة بأن تصبح جندية، لكنها على عكس الغالبية - ومثلها مثل الكثير من الشباب الرافض للخدمة العسكرية الذين تحدثنا عنهم - فإنها تساءلت عن ممارسات الجيش في بلدها، وصممت على تحدي طقوس العبور هذه. وطقوس العبور هنا تعني المرور عبر مرحلة التجنيد الإجباري بعد انتهاء مرحلة التلمذة في المدارس.

فعلى الرغم من اعتراضات عائلتها السياسية ومخاوفها الشخصية، إلا أنها رفضت الخدمة العسكرية وتم سجنها بسبب معارضتها. وقد دفعت شجاعتها من حولها إلى إعادة النظر في مواقفهم الأخلاقية والسياسية.

وفيلم "معترضة OBJECTOR" يتابع أتاليا إلى السجن وما وراءه، مما يوفر نافذة فريدة على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من منظور امرأة شابة تبحث عن الحقيقة وتتخذ موقفا من أجل العدالة.

وقد قام باستضافة جلسة النقاش هذه كل من "شاهد عيان فلسطين Eyewitness Palestine"، و"الصوت اليهودي من أجل السلام Jewish Voice for Peace"، و"مشروع تأثير أوبجيكتور OBJECTOR impact project" وشارك فيه فضلا عن بطلة قصة الفيلم 3 من الشباب هم يائيل عنبر، وسامي حريني، وعابد أبو شحادة، الذين يساعدون في تشكيل جيل جديد من المقاومة ضد النزعة العسكرية وعدم المساواة.

وصادف موعد الجلسة إطلاق الفيلم الوثائقي الحائز على جوائز للعرض على منصات حسب الطلب لجماهير أمريكا الشمالية، مصحوبًا بدليل مناقشة للمساعدة في تسهيل التفكير والمحادثة

ذات المغزى، وخطاب التضامن الدولي مع الشباب الإسرائيليين الذين يواجهون السجن لرفضهم المشاركة في الاحتلال وقمع الفلسطينيين.

أما أتاليا ويائيل فهما من منظمي حركة ميسارفوت Mesarvot، وهي شبكة من النشطاء تهدف إلى دعم المعترضين على أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير، وتعزيز الخطاب حول العصيان المدني بين الجمهور الإسرائيلي. أما سامي حريني منظم مع "شباب الصمود Youth of Sumud"، وهي مجموعة من الفلسطينيين في جنوب تلال الخليل ملتزمة بالمقاومة الشعبية السلمية كوسيلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وأما عابد أبو شحادة فهو ناشط سياسي وأول عضو في مجلس المدينة الفلسطيني في تل أبيب.

وقد أدارت الجلسة إميلي سيجل، مديرة برنامج شاهد عيان فلسطين، وعضو مجلس إدارة شبكة تضامن الرافضين، والتي أصدرت بيان التضامن والذي جاء فيه:

"إلى: وزارة الدفاع الإسرائيلية

نحن أناس نشارك في الاعتقاد بأنه من أجل خلق عالم ننتمي إليه جميعا - يجب أن نتوقف عن دعم الأنظمة التي تضر بنا وتفرقنا.

إننا نوقع إعلان التضامن هذا مع الشباب الشجعان الذين يرفضون الخدمة في الجيش الإسرائيلي لأنه، على حد قولهم: "طالما يعيش الفلسطينيون تحت الاحتلال الذي يحرمهم من حقوق الإنسان والحقوق الوطنية، فلا يمكننا أبدا تحقيق السلام".

للاستنكاف الضميري إرث عالمي طويل كأداة للمواطنين للوقوف ضد الظلم الذي ترتكبه الدول والقوى العسكرية.

وقد تعرض الشعب الفلسطيني للطرد والضم والتمييز والاحتلال العسكري والحرمان من الحقوق الديمقراطية الأساسية.

ويعبر المعترضون على الخدمة العسكرية بدافع الضمير عن معارضتهم غير العنيفة لهذا النموذج العنيف.

ويخدر الشباب الإسرائيليون الرافضون للتجنيد من مناطق مختلفة من البلاد ومن خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة. وهم يواجهون اللامساواة والعسكرة بالتعاطف والتضامن. إنهم يسحبون بشكل فعال موافقتهم من نظام غير عادل، وهم يفعلون ذلك بقناعة أن هناك واقعا آخر ممكنا - واقع مبني على قيم السلام والعدالة والمساواة.

ونحن نحيي قرار هؤلاء الشباب عدم المشاركة في احتلال وقمع الشعب الفلسطيني وندين سجنهم".

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع الدعوة لجلسة نقاش الفيلم:

https://actionnetwork.org/events/objector-panel-youth-resistance-to-israeli-militarism

وطالع موقع الفيلم:

/https://objectorfilm.com

الرافضون للخدمة في الجيش الإسرائيلي (5)

من جوزيف أبيليا إلى الجيل الجديد

ISRAELI PACIFIST

The Life of Joseph Abileah

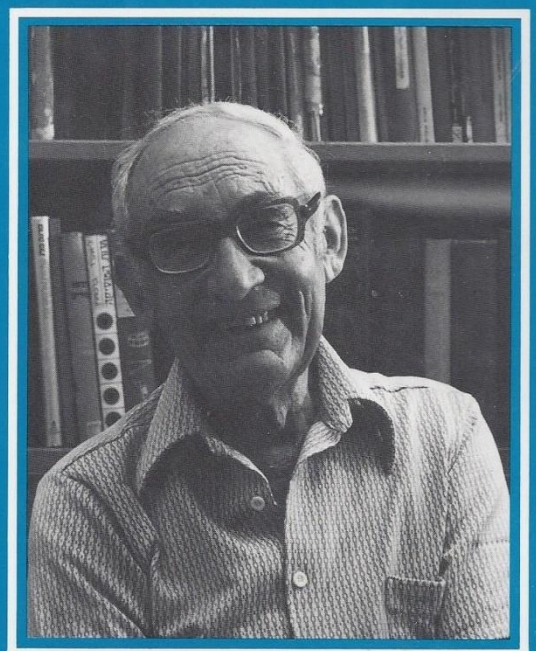

ANTHONY G. BING

Foreword by Yehudi Menuhin

الجيل الجديد من صغار الشباب الرافضين للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، جاءوا بعد تاريخ طويل ممن رفضوا الخدمة من وحي ضمائرهم، سواء من دعاة السلام ورافضي الحرب والعنف والمؤمنين بسياسة اللاعنف، والذين رفض بعضهم الخدمة كليا، بينما رفض بعضهم الخدمة جزئيا سواء في الضفة والغزة أو في لبنان فيما بعد.

ويبدأ هذا التاريخ بشخصية أيقونية في هذا المجال، كان لها موقف ضميري حتى من قبل تأسيس الكيان الصهيوني، وهو جوزيف أبيليا Joseph Abileah وهو موسيقي ولد بالنمسا عام 1915، لأسرة ذات أصول روسية – بولندية هاجرت إلى فلسطين عام 1923، حيث نشأ جوزيف في مدينة حيفا.

خلال الثورة العربية ما بين عامي 1936 و1939 رفض مجموعة من الشباب العربي الثائر قتله بعد قبضهم عليه، وبقيت هذه الحادثة عالقة في ذهنه. وخلال الحرب العالمية الثانية رفض جوزيف الانضمام لأي من عصابات الهاجانا أو اللواء اليهودي.

كان جوزيف أبيليا، مثله مثل مؤسسي الجامعة العبرية يهودا ماجيس وألبرت أينشتاين وحنا أرندت، معنيين بالترويج لفكرة تأسيس كونفدرالية يهودية عربية في فلسطين طوال حياتها. وفي 27 يونيو 1947، قدم خطط كونفدرالية ملموسة إلى لجنة تابعة للأمم المتحدة.

وفي عام 1948، اتهم أبيليا بالفشل في الوفاء بالتزاماته العسكرية، ومن ثم تم سجنه لفترة وجيزة وحوكم، وخلال المحاكمة أعلن أمام المحكمة قائلا: لقد تعلمت مع أطفال عرب على نفس مقاعد المدرسة، هل نتوقع مني قتل زملائي في المدرسة؟ واقتناعا من المحكمة بإخلاصه، عرض عليه خيار أداء الخدمة في وحدات غير قتالية، لكنه رفض لأن ذلك سيجعله شريكا في أعمال العنف التي قاموا بها.

أخيرا، وفي محاولة لإغلاق القضية، أمرت المحكمة الطبيب بإجراء فحص طبي لإعلان أن جوزيف "غير لائق" في السجل، بغض النظر عن حالته الفعلية. وعندما وجد جوزيف أن تقرير عدم اللياقة غير صحيح، تخلص من بطاقة الإعفاء الخاصة به.

وبعد ثماني سنوات، خضع جوزيف لفحص آخر تبين منه أنه لائق للخدمة. وكان مستعدا للمقاومة، لكن الجيش منحه تأجيلا تلو الآخر لمدة ستة عشر عاما حتى أصبح أكبر من أن يخدم الجيش، وظلت مواقفه ثابتة في رفض الحرب، وتبني اللاعنف طوال 50 عاما من حياته.

وقد سجل أنتوني ج. بينج عام 1990 تجربة حياة جوزيف في كتاب حمل عنوان "داعية سلام إسرائيلي: حياة جوزيف أبيليا Israeli Pacifist: The Life of Joseph Abileah".

وخلافا لجوزيف أبيليا، وكما يشير تقرير مطول لموقع بيكي Beki، تناول تاريخ حركة الرفض الضميري للخدمة في الجيش الصهيوني حتى عام 1988، فإنه منذ فترة ما قبل قيام دولة إسرائيل مباشرة، وحتى عام 1970، أعلن ما يزيد قليلا عن 100 يهودي إسرائيلي عن مواقفهم علنا كمستنكفين ضميريا ومقاومين للتجنيد.

وفي الغالب كان هؤلاء أفراد لديهم التزامات تجاه شكل من أشكال الصهيونية وكذلك اللاعنف. ونظرا لعدم وجود سياسة حكومية رسمية تجاه هؤلاء الأشخاص، تم التعامل معهم على أساس فردي. وفي معظم الحالات، قامت الحكومة بمضايقتهم لكنها توصلت في النهاية إلى ترتيب هادئ معهم.

وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، أضيف بعد جديد لمسألة الخدمة العسكرية. حيث بدأ تطوير حركة منظمة للاعتراض الانتقائي، أي الاعتراض ليس على الخدمة العسكرية في حد ذاتها ولكن الاعتراض على الخدمة في الأراضي المحتلة أو حتى، في بعض الأحيان، الاعتراض على الخدمة على الإطلاق فيما يُنظر إليه الآن على أنه جيش منخرط في عمل

غير قانوني أو احتلال غير أخلاقي، وكما قال أحد الطلاب، ممن كان على وشك التجنيد، في عام 1979 "ليس من الواضح بالنسبة لي في أي جانب سأكون في المواجهات المختلفة مع الفلسطينيين. إذا طُلب مني المساعدة في إخماد مظاهرة، فقد أضع بندقيتي وأنضم للمتظاهرين".

وكما يشير التقرير السابق، ففي أغسطس 1971، أرسل ثلاثة رجال وامرأة واحدة كانوا على وشك التجنيد رسالة إلى وزير الدفاع موشيه ديان قالوا فيها "نحن غير مستعدين للخدمة في جيش احتلال، لقد ثبت في التاريخ أن الاحتلال يعني الحكم الأجنبي، والحكم الأجنبي يولد المقاومة؛ المقاومة تولد القمع، والقمع يولد الإرهاب ومكافحة الإرهاب".

وقد أمضى أحد الأربعة، جيورا نيومان Giora Neuman، عاما في السجن لرفضه، وفي محاكمته في يوليو 1972 قال نيومان جزئيا ما يلي:

في كانون الثاني (يناير) 1971، نُشرت أخبار في إسرائيل عن مقاومة واسعة النطاق لنظام الاحتلال في غزة وحدوث قمع عنيف. وفي أغسطس من العام نفسه.. بلغ القمع ذروته غير مسبوقة: تدمير أحياء كاملة في مخيمات اللاجئين، وطرد الناس، ونفي الأفراد للمرة الثانية في حياتهم.. هذه الأحداث جزء من نمط كامل.. لقد أظهرت هاتان الهبتان وغيرها لي ولكل أولئك الذين ما زالوا يشككون في الأمر، أنه لا يوجد شيء اسمه احتلال ليبرالي، ولا يمكن أن يكون هناك شيء من هذا القبيل".

وقد حاول نيومان دحض الأسطورة القائلة بأن احتلال الضفة الغربية وغزة منذ 1967 مبرر لأن إسرائيل تواجه الإبادة، وأشار إلى أن 3 جنرالات كانوا قد شاركوا في اجتماعات هيئة الأركان العامة خلال حرب الأيام الستة صرحوا في الصحافة أن إسرائيل لم تخض الحرب في الواقع لمنع خطر الإبادة، ولكن بدلا من ذلك ذهبت إلى الحرب للسعي وراء "مصالح وطنية" معينة، وذهب أحدهم إلى حد وصف حجة الإبادة بأنها "خدعة".

ومع غزو لبنان عام 1982 أضيفت قضية وسبب آخر لرفض الخدمة، من ذلك رفض قائد اللواء الكولونيل إيلي جيفا قيادة قواته إلى بيروت واستقالته في أواخر يوليو في الصحافة.

وكان الأمر الأكثر إثارة للجدل هو الخطاب العلني لـ 86 من جنود الاحتياط (بما في ذلك 15 ضابطا) - والذي أطلق عليه "خطاب الـ 100" - والذي يشير إلى معارضتهم للحرب والذي يطالبون القيام بواجبهم الاحتياطي داخل إسرائيل.

وبعد بضعة أشهر، كان أكثر من 500 شخص قد وقعوا كمؤيدين لهذه المنظمة الجديدة المسماة "يش جيفول Yesh Gevul" وبعد مذبحة صبرا وشاتيلا كان هناك أكثر من 1000 موقع. وبحلول يونيو 1983 كان هناك 1700 جندي احتياطي في هذه المنظمة.

وفي أكتوبر من عام 1987، أرسلت مجموعة مكونة من 50 طالبا في المدرسة الثانوية خطاباً علنيا إلى وزير الدفاع يعبرون فيه عن نيتهم في رفض الخدمة خارج الخط الأخضر. في ذلك الوقت زعموا أن لديهم "مئات من المؤيدين". ومع اندلاع الانتفاضة الأولى في الأسبوع الثاني من ديسمبر 1987، اكتسبت حركة الرفض الصريح زخما. وفي نهاية ديسمبر، انضم 16 طالبا وطالبة إلى المجموعة التي أرسلت الرسالة في أكتوبر.

وبعد أسبوع، وتحديدا في 4 يناير / كانون الثاني 1988، أصبح "عوفر كاسيف" الأول من بين 160 جندي احتياط تم استدعاؤهم - وحُكم عليه بالسجن 28 يوما لرفضه الخدمة في غزة. وفي 10 يناير، أصبح "تشارلز لينشر" الأول من بين 50 طالبا تم إرسالهم إلى السجن، لمدة 28 يوما أيضا. وشهد الأسبوع التالي مظاهرتين نيابة عن المعترضين المسجونين، واحدة صغيرة في تل أبيب وأخرى أكبر من حوالي 250 شخصا، نظمتها "يش جيفول" مع الطلاب بالقرب من مدخل قطاع غزة.

وكما يشير التقرير فإنه شيئا فشيئا تطور الوضع إلى توسع نطاق أشكال الاعتراض العامة والمسيسة. وأصبح أولئك الذين لديهم اعتراضات أخلاقية أو سياسية على الخدمة العسكرية،

أو الخدمة في المناطق، أو المشاركة في أنشطة عسكرية قمعية معينة، لديهم مجموعة من أقرانهم ذوي التفكير المماثل الذين يمكنهم التعرف عليهم والحصول على الدعم منهم؛ ولم يعد عليهم الوقوف بمفردهم. فكانت تُنظم المظاهرات والاجتماعات يوميا لدعم وتنظيم المعترضين والمعارضين المحتملين، لسد الفجوة بين الضمير الشخصي والعمل السياسي.

ومع كل حدث يشتبك فيه الكيان الصهيوني مع محيطه في لبنان أو غزة أو الضفة، ومع أجواء عصر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، يزداد الزخم الذي يحافظ على استمرارية تجدد دماء أصحاب الضمائر الذين يرفضون المشاركة في جرائم الاحتلال والعدوان المستمر على أهلنا في فلسطين.

لمصدر المعلومات والمزيد منها طالع تقرير بيكي:

https://www.beki.org/dvartorah/conscientious-objection-to-military-service-in-israel/

وطالع تقريرا لموقع إلكترونيك انتفاضة:

https://electronicintifada.net/content/legacy-israels-first-refuser/28301?fbclid=IwAR3Z2EVly-SrGYZiT_NtjHeJrlQ9y4qDKXUI2_oAV2nloPmo7P8xZcLWYw8

وطالع الويكيبيديا عن جوزيف أبيليا:

https://de.wikipedia.org/wiki/Joseph_Abileah

وطالع الأمازون حول الكتاب المنشور عنه:

https://www.amazon.co.uk/Israeli-Pacifist-Life-Abileah-Resolution/dp/0815624883

التعريف بالكاتب

مجدي علي سعيد

- كاتب ومحرر وباحث من مواليد حي السيدة زينب بالقاهرة عام 1961
- تخرج من كلية الطب، جامعة القاهرة، عام 1986.
- حصل على دبلوم الدراسات الأفريقية من قسم الأنثروبولوجيا - معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، عام 1996.
- المحرر العلمي لموقع الجزيرة.نت – من ديسمبر 2018 حتى الآن.
- مستشار تحرير موقع كلافو من أبريل 2016 إلى سبتمبر 2017.
- عضو فريق مراقبة الجودة – قناة العربي الفضائية من أغسطس 2016 إلى يناير 2018.
- رئيس تحرير الطبعة العربية لمجلة نيتشر من أغسطس 2012 حتى نهاية مارس 2016.
- مدير قسم البحوث – شركة نيوميديا لإنتاج الأفلام الوثائقية – من يناير حتى يوليو 2012.
- مدير تحرير قسم نماء – موقع أون إسلام – النسخة العربية – مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية، أغسطس 2010 – أغسطس 2011
- عمل لمدة عشر سنوات كاتبا ومحررا في موقع إسلام أون لاين 2000 – 2010

- المحرر العلمي: 2000 – 2001.
- رئيس القسم الثقافي والعلمي: 2002 – 2004.
- مدير تحرير صفحة "ساحة مناهضة الحملة الأمريكية": 2003.
- رئيس وحدة البحوث والتطوير: 2005 – 2006.
- رئيس تحرير تنفيذي موقع المرأة والأسرة: أحد مشاريع إدارة المشاريع الخارجية بإسلام أون لاين: 2007.
- رئيس تحرير تنفيذي القسم التنموي: 2008 – مارس 2010.

- عضو مجلس الرابطة العربية للإعلاميين العلميين منذ يوليو 2006 حتى نهاية 2012، رئيس الرابطة العربية للإعلاميين إدارة العلميين 2009 – 2010.
- عضو مؤسس الجمعية المصرية للإعلاميين العلميين.
- عضو نقابة الصحفيين البريطانية منذ عام 2015.
- نشرت له الكتب والبحوث التالية:

1- الانتخابات الطلابية في الجامعات المصرية العام الجامعي 88-1989، نشر عام 1989 بالاشتراك مع آخرين.
2- ألبانيا بين الآمال والمخاطر، مركز الإعلام العربي، 1994
3- لجنة الإغاثة الإنسانية مناخ النشأة وعوامل انتهاء الدور، بحث في إطار ندوة الإسلاميون والمجتمع المدني، المركز الدولي للدراسات، 2001، منشور موجزا في نشرة إسلام 21.
4- تجربة بنك الفقراء، الطبعة الأولى عن مركز يافا للدراسات والأبحاث بالقاهرة عام 1999، والطبعة الثانية عن الدار العربية للعلوم في بيروت عام 2007، وصدرت طبعته الإلكترونية الأولى في مايو 2018.
5- دليل الإعلامي العلمي العربي (محرر ومشارك)، لجنة النشر بالرابطة العربية للإعلاميين العلميين، 2008.
6- الإمام الشيخ محمد عبده والجمعيات الأهلية، بحث منشور في الإمام محمد عبده مائة عام على رحيله 1905 – 2005، دار الكتاب المصري واللبناني، 2009. ونشر ككتاب مستقل بعنوان: العمل الأهلي حياة الأمة..تجربة الإمام محمد عبده، 2009، ونشرت الطبعة الإلكترونية الأولى منه عام 2018.
7- تأملات قرآنية في الإصلاح والنهضة، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية بالقاهرة، 2009، ونشرت الطبعة الإلكترونية الأولى (وهي طبعة ثانية مزيدة ومنقحة) عام 2018.

8- حركة التعاونيات.. الطاقة التنموية المهدرة، دار البشير، نوفمبر 2009، ونشرت الطبعة الإلكترونية الأولى عام 2018 (وهي الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة وبعنوان جديد هو: حركة التعاونيات أداة النهضة التنموية).

9- من سير صناع الحياة، دار البشير، 2009، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة عن مؤسسة اقرأ، 2013.

10- التعليم مشروع الأمة.. عبرة الماضي والحاضر وآفاق المستقبل، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية، 2010.

11- العلوم والتكنولوجيا.. أفكار وتجارب في التغيير والنهضة، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية، 2010.

12- مؤمنون على طريق التنمية (مشاركة مع عبد الله الطحاوي) – مؤسسة مواطنون من أجل التنمية – أغسطس 2010.

13- ثلاث دراسات تقديمية لكتب: "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" لعبد الرحمن الكواكبي، و"الإسلام دين الفطرة" لعبد العزيز جاويش، و"المسئلة الشرقية" لمصطفى كامل، في إطار مشروع "في الفكر النهضوي الإسلامي"، مكتبة الإسكندرية، دار الكتاب المصري واللبناني، 2011، و2012، وقد نشرت تلك الدراسات مجمعة في كتاب إلكتروني بعنوان: في سبيل النهضة والاستقلال.. قراءة في الأسس المعنوية من خلال ثلاثة كتب، وذلك في عام 2018.

14- المفاتيح المكسورة.. رحلة البحث عن الذات والمشروع، دار أكتب، 2011.

15- فسيفساء.. تجارب إنسانية في التنمية والنهضة، دار أكتب، 2011.

16- نقاط مضيئة.. خمسون شمعة مضيئة في حياتنا (الجزء الأول) – كتاب إلكتروني – 2015.

17- نقاط مضيئة.. خمسون شمعة مضيئة في حياتنا (الجزء الثاني) –كتاب إلكتروني – 2016.

18- نقاط مضيئة.. أربعون شمعة مضيئة في حياتنا (الجزء الثالث) – كتاب إلكتروني – 2017.

19- قصص ومعان.. هوامش على متون 50 حياة – كتاب إلكتروني – 2018.

20- شعاع من الماضي.. ملامح مشروع النهضة 1890 – 1920 – كتاب إلكتروني – 2018.

21- 100 فكرة بسيطة ومبتكرة من أجل عالم أفضل، كتاب إلكتروني – 2018.

22- نحو حلف فضول معاصر.. هوامش على متون مناهضة الحرب والعولمة، كتاب إلكتروني، 2018.

23- المنظومة الصحية المصرية.. نظرات عابر سبيل، كتاب إلكتروني، 2018.

24- التنصير والدعوة.. مسارات الخطوط المتوازية، كتاب إلكتروني، 2018.

25- قصص ومعان.. هوامش على متون 50 حياة (الجزء الثاني)، كتاب إلكتروني، 2019.

26- رواد صغار.. 50 قصة في الريادة الاجتماعية تحت 18، كتاب إلكتروني، 2021.

يمكن التواصل معه على البريد الإلكتروني:

Magdy.said1961@gmail.com

الصفحة الرسمية على الفيسبوك:

/https://www.facebook.com/Dr.magdysaid

المدونة الخاصة:

/https://drmagdysaid.wordpress.com

المحتويات

إهداء	**2**
مقدمة	**4**
بن إرينرايش.. و"الطريق إلى النبع"	**7**
فرانك رومانو: النضال الفلسطيني من أجل الحرية نضالي	**12**
بنيامين لادرا.. ثلاثة آلاف ميل سيرا من أجل فلسطين	**16**
ماتس جرود.. أحكم استخدام أدواتك للتعبير عن مشاعرك	**22**
"إلكترونيك إنتفاضة" 18 عاما من النصرة الثقافية	**26**
صوت يهودي في الولايات المتحدة.. من أجل السلام	**31**
مارك بريفرمان.. رحلة من الصهيونية إلى مناهضتها	**36**
مارك لامونت هيل.. أن تناصر الحق وإن أغضب الناس	**43**
كورنيل ويست وطلاب هارفارد مع المقاطعة وضد الاستثمار في الاحتلال الإسرائيلي	**48**
نائبة البرلمان الفنلندي آنا كونتولا وحركة غزة 2020 لكسر الحصار	**54**
جوزيف جيفريز ووعد بلفور.. كتابان وناشر	**60**
2017.. والمشاؤون في "مسيرة العدالة نحو القدس"	**67**
14 عاما على حركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات BDS"	**72**
فرانسيس بلاك.. وقانون المقاطعة في البرلمان الأيرلندي	**94**
النخبة الفنية والثقافية الألمانية في وجه المكارثية.. من أجل فلسطين	**99**
قانونيون وأكاديميون بريطانيون: التعريف الجديد لمعاداة السامية يقوض حرية التعبير	**108**
جوناثان كوك.. صوت بريطاني ضد "صناعة معاداة سامية"	**114**
حملة ضد مساواة "فيسبوك" انتقاد الصهيونية بمعاداة السامية	**122**
أعضاء حزب العمال البريطاني ضد مقصلة معاداة السامية:	
فلافيو سينتوفانتي.. رسالة كاشفة من أحد قواعد الحزب	**126**
ناتالي ستريكر.. لجنة الامتثال "محكمة تفتيش" عمالية	**131**
جاكي ووكر وآخرون ضد مطاردة الساحرات ومن أجل العدالة	**138**
"كايروس" وحركة المسيحيين في العالم ضد الاحتلال:	
من فلسطين إلى الولايات المتحدة	**144**
شبكة كايروس العالمية	**150**
"صرخة أمل" من كايروس فلسطين وشبكتها العالمية/ يوليو 2020	**155**

فيلم "ما وراء الأردن".. موقف مسيحي أمريكي ضد الاحتلال 160
حاجي إلياد مدير بتسيلم: إسرائيل دولة "فصل عنصري" 165
إعلان حركة بتسيلم: نظام يقوم على السيادة اليهودية هو نظام فصل عنصري 170
الحاخام بريان والت: لا أستطيع تجاهل أن إسرائيل دولة فصل عنصري 176
محكمة راسل بشأن فلسطين: مجمل التاريخ والمواقف (2009 – 2014) 182
مارلين جارسون شاهد من أهلها.. أنا يهودية وأريد أن يسمع الفلسطينيون في المحكمة 191
الرافضون للخدمة في الجيش الإسرائيلي
خطاب 12 يناير 2021 196
شمينيستيم: خريجو الثانوية الرافضون للخدمة 202
نماذج من الشباب الرافض 206
فيلم "رافضة".. صوت الشباب الإسرائيلي الرافض للخدمة العسكرية 214
من جوزيف أبيليا إلى الجيل الجديد 218
التعريف بالكاتب 225